

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٢٢٠

الأربعاء، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد رافيندران/السيد ماثور	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سوبرونينكو
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الشامسي
	أيرلندا	السيدة داوونغ
	البرازيل	السيد بوركهاردت
	الصين	السيد غونغ تشنغ
	غابون	السيدة بيتوي ندوجومبويت
	غانا	السيدة كيسي أنتوي
	فرنسا	السيد ويفران
	كينيا	السيدة نياكوي
	المكسيك	السيد سانثيس كيسليتش
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة أوكلبي
	النرويج	السيدة كريستموين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هوي

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

توجه جديد لإصلاح تعددية الأطراف

رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة

الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة (S/2022/880)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-75224 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

والشركاء في مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء رؤية واضحة جداً لكيفية تحقيق ذلك الهدف، وموقفنا معروف جيداً. وقد أوضحنا ذلك في المفاوضات الحكومية الدولية التي لا تزال المنهاج الوحيد الموثوق به لتحقيق الإصلاح الشامل لمجلس الأمن، وهي - كما أود أن أشدد - المحفل الطبيعي الوحيد الذي يناقش فيه الإصلاح بين الدول الأعضاء. أما وقد قلت ذلك، فإني أود أن أكرر هنا أننا نرى أن إصلاحاً شافياً لمجلس الأمن سيُمكنه من أن يكون أكثر تمثيلاً وديمقراطية وكفاءة وشفافية وخضوعاً للمساءلة، وأكثر قدرة في نهاية المطاف على مواجهة التحديات العالمية الجديدة وحقائق اليوم.

إن وجود مجلس أكثر شفافية يعني ألا تتخذ القرارات قلة حصرية تملك السلطة المطلقة، بل يتخذها جميع أعضاء مجلس الأمن بطريقة شاملة تماماً. وإن وجود مجلس أكثر تمثيلاً يعني تجاوز مجرد زيادة في عدد الأعضاء. وهذا يعني زيادة الفرص المتاحة لجميع الدول الأعضاء وبالتالي زيادة دور وأصوات الدول الممثلة حالياً تمثيلاً ناقصاً، ولا سيما أفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويعني مجلس أكثر خضوعاً للمساءلة أن كل عضو ينبغي أن يكون مسؤولاً أمام جميع أعضاء الأمم المتحدة. إن استخدام حق النقض في المجلس في الأشهر الأخيرة فيما يتعلق بعدوان روسيا على أوكرانيا قد وُفّر تأكيداً إضافياً لأثر حق النقض المؤدي إلى شلل في قدرة المجلس على التصرف. ولهذا السبب نؤيد المبادرات الرامية إلى ضبط النفس عندما يتعلق الأمر بممارسة حق النقض. ومجلس أكثر ديمقراطية يعني ببساطة أن كل عضو جديد في مجلس الأمن بعد إصلاحه يجب أن يكون منتخباً. فالديمقراطية كما نعرفها تقوم على انتخابات منتظمة. ومجلس أكثر فعالية يعني مجلساً يمكنه أن يتصرف بسرعة، ويتمتع بقدر أكبر من المصداقية في أعين جميع الدول الأعضاء وتُحترم قراراته وتُنفذ على نحو كامل، مما يمكنه من تنفيذ ولايته على نحو أفضل.

إن إصلاح مجلس الأمن في متناول أيدينا. وليس غياب النص هو الذي يعوق التقدم نحو مجلس أكثر فعالية. ولأسف فكثيراً ما تخرج المناقشة عن مسارها، حتى يومنا هذا، بسبب الإصرار على اتباع

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بالألا تتجاوز مدة بياناتهم أربع دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وستنبه الأضواء الوامضة على أطواق الميكروفونات المتكلمين حتى يختتموا ملاحظاتهم بعد أربع دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد مساري (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تقع المسائل الأساسية لهذه المناقشة المفتوحة في صلب الطلب المتزايد على إصلاح وتعزيز كامل مجموعة المؤسسات المتعددة الأطراف التي يقوم عليها النظام الدولي اليوم. إن مناقشة كيفية إصلاح المؤسسات المتعددة الأطراف مسألة ملحة ويلزم أن تكون شاملة، وأن تشرك جميع الدول الأعضاء في محافل التفاوض المناسبة.

إننا نؤمن إيماناً راسخاً بالنظام الدولي القائم على القواعد، وفي صميمه الأمم المتحدة، لضمان السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وكما ورد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا يمكن أن يكون هناك سلام من دون تنمية مستدامة ولا تنمية مستدامة من دون سلام أو حقوق إنسان. لذلك فإن من الضروري أن تركز الخطة الجديدة للسلام على تلك المبادئ. ولكي نفعّل ذلك، يتعين علينا أن نعزز التعاون العالمي بين جميع المناطق والدول الأعضاء، مع إعطاء الأولوية لاحتياجات أكثر البلدان والمناطق ضعفاً ولوسائل التصدي للتحديات المحددة التي تواجهها. وقد عرض الأمين العام بالفعل رؤيته لإصلاح تعددية الأطراف، على النحو الوارد في تقريره عن خطتنا المشتركة (A/75/982). وينبغي للدول الأعضاء أن تنظر بصورة فاعلة في المقترحات الرئيسية الواردة في التقرير والتي تستحق اهتمامنا الكامل إذا أردنا بناء تعددية أطراف أكثر فعالية وكفاءة وشمولاً وتشابكاً عبر جميع ركائز الأمم المتحدة الثلاث.

وانطلاقاً من الهدف النهائي المتمثل في تعزيز تعددية الأطراف، تشدد إيطاليا على إلحاح إصلاح مجلس الأمن وأهميته. ولدى إيطاليا

تستدعي تلك الصورة القائمة استجابات مشتركة ومستدامة ترتكز على القانون الدولي وتستلهم قيم ومبادئ هذه المنظمة. ويجب أن تُترجم تعددية الأطراف الفعالة إلى نتائج ملموسة، مع كون حماية المدنيين إحدى أوائل أولوياتها. وكما أكد رئيسنا في الجمعية العامة، توفر الأمم المتحدة إطاراً فريداً لتوحيد القوى لصون السلام والأمن الدوليين بوصفنا شركاء لا خصوصاً (انظر A/77/PV.4). ولا يمكن أن تكون الاستجابات للتحديات المعقدة إلا جماعية وتتطلب تعزيزاً مركزاً لتعددية الأطراف، فضلاً عن أمم متحدة قوية وفعالة. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة جوانب:

أولاً، تتضمن سويسرا إلى النداءات الداعية إلى إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلاً وفعالية وخضوعاً للمساءلة. ونحن ملتزمون، مع شركائنا في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، بتعزيز أساليب عمل المجلس. والدعوة إلى استخدام حق النقض على نحو أكثر مسؤولية وتقييداً هي جزء لا يتجزأ من ذلك المسعى. فيجب ألا يمنع حق النقض المجلس من الوفاء بولايته المتمثلة في حماية المدنيين ومنع نشوب النزاعات وضمان المساءلة عن الفظائع. وندعو جميع الدول إلى التقيد بمدونة قواعد السلوك التي وضعتها المجموعة بغية تحقيق تلك الغايات. ويعزز قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٦ التكامل بين هيئات الأمم المتحدة في حال أعاق استخدام حق النقض اتخاذ إجراءات. ولا يزال بناء توافق الآراء الذي يسمح للمجلس بأن يتكلم بصوت واحد يكتسي نفس القدر من الأهمية.

ثانياً، يجب على تعددية الأطراف الفعالة أن تأخذ في الحسبان تنوع الجهات الفاعلة المعنية وأن تعزز النهج الشاملة مع تجنب الازدواجية. إن كثافة المنظمات في جنيف وتنوعها - وهو المقر الثانوي للأمم المتحدة ومحركها التشغيلي - يجعلانها مكاناً للابتكار والتربط يتصف بالانفتاح والتجاوب مع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وعلم البيانات ودبلوماسية العلوم. وفي معرض استجابتنا للتحديات العالمية، يمكننا أن نستفيد أكثر من مركز الحوكمة العالمية ذاك ومن نمط جنيف لتعددية الأطراف.

الإجراءات والمسائل الإجرائية بدلاً من التركيز على الجوهر وإيجاد تقارب حقيقي بشأن المسائل الهامة المطروحة، مثل التمثيل الإقليمي داخل المجلس.

وستواصل إيطاليا المشاركة بطريقة بناءة وملتزمة في الدورة الجديدة للمفاوضات الحكومية الدولية التي تبدأ في كانون الثاني/يناير. ونأمل أن يحذو بقية الأعضاء حذونا بغية الوصول إلى مزيد من مجالات التقارب ودفع عملية الإصلاح إلى الأمام. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه ينبغي لنا أن نحسن أساليب عمل المجلس. ولكي يحدث ذلك، لا حاجة إلى الدخول في عملية تعديل ميثاق الأمم المتحدة - فيمكن القيام بذلك هنا والآن.

ختاماً، فإن الأزمات الدولية الخطيرة الجارية أبرزت بصورة أكثر تفصيلاً الحاجة إلى نظام فعال متعدد الأطراف. وستواصل إيطاليا القيام بدورها للإسهام في التقدم نحو تعددية أطراف ديمقراطية وفعالة وخاضعة للمساءلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): نتقدم بالشكر إلى الهند على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وإلى المتكلمين على إسهاماتهم. ونهنيء الهند على الاختتام الناجح لفترة عضويتها في المجلس برئاستها هذا الشهر. إن مشاركة الأمين العام ورئيس الجمعية العامة في هذه الجلسة تؤكد أهمية التعاون الوثيق بين هيئات الأمم المتحدة.

"عالم أصيب بالجنون" كانت الملاحظة التي شاركنا إياها كبير منسقي الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارتن غريفيث، في هذه القاعة مؤخراً (انظر S/PV.9208)، والتي تؤكد الرقم المفعج البالغ ٣٣٩ مليون شخص سيحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في عام ٢٠٢٣ - أي ما يعادل ١ من كل ٢٣ شخصاً على هذا الكوكب. إن عالمنا يسير على غير هدى، ويتسم بأعداد قياسية من المشردين، والمجاعات، وتغير المناخ، والنزاعات المسلحة، والانتهاكات اليومية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي تتمثل في سياقات عديدة على جدول أعمال المجلس.

عالم اليوم وتتوعه. ومن الأهمية بمكان ضمان المشاركة الكاملة للدول الصغيرة والمتوسطة الحجم في أعمال المجلس. فالدول الصغيرة تقدم إسهامات حيوية في السلم والأمن على وجه التحديد لأنها - مثل النمسا - تدرك تماما اعتمادها على النظام الدولي من أجل الأمن وسلامة مواطنيها. ولذلك، فإن الدول الصغيرة لديها اهتمام شديد بالاحترام العالمي لميثاق الأمم المتحدة - ميثاقنا - والامتثال للقانون الدولي.

ومن الصعب حقا التأكيد بما فيه الكفاية على دور مجلس الأمن في الدفاع عن سيادة القانون وألوية القانون الدولي على الأعمال الانفرادية والتمسك بهما. ولدينا اقتناع راسخ بأنه يتعين على المجلس، عند اضطراره بولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين، أن ينهض للدفاع عن الميثاق ودعم الامتثال للقانون الدولي. قد يبدو ذلك بديهيا في ضوء الولاية الواضحة للمجلس بموجب الميثاق. ولكن للأسف، لا بد من عرضها بوضوح، في عام شهدنا فيه قيام أحد الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس بانتهاك الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق - من خلال عدوان روسيا على أوكرانيا. وهذه الأعمال تزعزع الأساس ذاته الذي يقوم عليه نظامنا للأمن الجماعي في الأمم المتحدة. فهي تبعث الشك في فعالية نظامنا الدولي القائم على القانون.

سأتكلم بوضوح شديد: لا يوجد افتقار إلى المعايير الدولية. ولكن هناك تجاهلا مروعا للقواعد، فضلا عن عدم الامتثال والتنفيذ. ومن الواضح أننا بحاجة إلى البحث عن سبل جديدة لتعزيز الامتثال بغية زيادة التكاليف السياسية والقانونية المترتبة على انتهاكات الميثاق. ولذلك، ربما يمكننا أن ننظر في إنشاء آلية يترتب بموجبها تلقائيا - أو بشكل تلقائي تقريبا - مجموعة محددة بوضوح من العواقب الوخيمة على الأعمال غير القانونية على نطاق واسع أو الأعمال التي تنطوي على مخاطر جسيمة للبشرية. ومن شأن تلقائيا هذه العواقب أن تسهم في منع وقوع انتهاكات القانون الدولي وردعها. ويمكن لذلك أن يساعد الأمم المتحدة على الاستجابة الفورية للتحديات التي تواجه المنظومة، مما يمكن المنظمة من أن تظل قادرة على تحقيق الغرض المنشود منها، على النحو المبين في المذكرة المفاهيمية.

ثالثاً، سنظل ملتزمين بتنفيذ خطتنا المشتركة (A/75/982). ونرحب بالخطوة الجديدة للسلام التي قدم الأمين العام لها مخططاً عاماً هذا الصباح. ونشيد بالمقترحات الرامية إلى تعزيز منع نشوب النزاعات والتبصر والحد من المخاطر الاستراتيجية والتصدي للتهديدات الجديدة للسلام. وفي هذا السياق، ينبغي أن نواصل استخدام العلم والبحث والتكنولوجيا كأدوات لتحقيق السلام.

وستعمل سويسرا، في مجلس الأمن، على تعزيز العمل الحاسم المتعدد الأطراف واحترام القانون الدولي. وسنعمل من أجل جميع الدول الأعضاء وبالشراكة معها. وفي الختام، أود أن أشكر أعضاء المجلس المنتهية ولايتهم - أيرلندا وكينيا والمكسيك والنرويج والهند - على إسهامهم في السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد مارشيك (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشيد بالهند على عقد مناقشة اليوم، وأن أشكر أيضا جميع الممثلين الحاضرين هنا الآن بدلا من مشاهدة نصف نهائي كأس العالم في صالة الوفود. أود أن أقول إن الموضوع الذي اخترتموه، سيدي الرئيس، لمناقشة اليوم المفتوحة ينبغي أن يكون في صميم جهودنا: كيف يمكننا أن نساعد الأمم المتحدة على أن تكون ذات مصداقية وفعالية قدر الإمكان من أجل تحقيق تطلعاتنا في وجود عالم أكثر سلما وعدلا وازدهارا. وأشكركم أيضا على مذكرتكم المفاهيمية (انظر S/2022/880)، التي كانت مفيدة جدا. وأود الآن أن أدلي ببعض التعليقات فيما يتعلق بمجلس الأمن، وأهمية سيادة القانون، وحالة تعددية الأطراف في الأمم المتحدة بشكل عام.

بصفتها مؤيدا قويا لتعددية الأطراف وعضوا في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، ما فتئت النمسا تدعو إلى وجود مجلس أمن أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة وشمولا. ونسترشد بإيماننا بأنه يجب على المجلس أن يعبر بشكل أفضل عن حقائق القرن الحادي والعشرين بغية التصدي لتحديات اليوم. ويستتبع ذلك وجود عضوية أكثر تمثيلا تجسد

المتحدة لم تصمم فقط لتكون مسرحا للرسائل السياسية. لقد أنشئت لتتيح للدول الاجتماع معا لإيجاد حلول للتحديات. وفي الأمم المتحدة، لا تتطلب تعددية الأطراف الفعالة التكلم فحسب، بل والإصغاء أيضا؛ وليس المطالبة فحسب، بل وتقديم العروض أيضا. فتعددية الأطراف لا تتجح إلا إذا كان هناك استعداد لتقديم تنازلات. إننا نعيش في عالم غالبا ما تكون المصالح الفردية أو الوطنية هي المهيمن. ونهجا "دولتي أولا" و "القبول بالأمر كما هو أو رفضه" لا يسمحا لتعددية الأطراف بالعمل بفعالية بشكل خاص. إننا جميعا، بطبيعة الحال، لدينا طموحات ومصالح وطنية نسعى إلى تحقيقها. ويجب علينا أيضا في الأمم المتحدة، في الوقت نفسه، أن نسعى إلى تحقيق مصالح العالم ومجتمعنا العالمي في الأمم المتحدة.

ولذلك، أود أن أختتم بياني بتوجيه نداء قوي إلى الجميع هنا، فضلا عن أعضاء مجلس الأمن الحاليين والمقبلين، لأن نسترد بمقاصد الميثاق ومصالح الأمم المتحدة بأسرها. وتلتزم النمسا التزاما تاما بالعمل بناء على هذه المبادئ عندما تتشرف بالعمل كعضو في مجلس الأمن، ونأمل بالطبع أن تتمكن من التعويل على دعم الجميع في انتخابات عام ٢٠٢٦ للحصول على عضوية للفترة ٢٠٢٧-٢٠٢٨.

لقد انضمت النمسا إلى الأمم المتحدة قبل ٦٧ عاما في مثل هذا اليوم، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥. وبعد ٦٧ عاما، لا نشعر بأي ندم على ذلك. إن الأمم المتحدة أسرة كبيرة ومتنوعة جدا من الدول، وكما هو الحال في جميع الأسر الكبيرة، نختلف أحيانا ونجادل ونتنازع، وأحيانا نفشل في جهودنا وأهدافنا. ولكن مفهوم الجمع بين جميع دول كوكبنا معا في محفل واحد لمناقشة تحديات عصرنا، والبحث عن حلول معا، ومساعدة ودعم بعضنا البعض - يظل مفهوما رائعا. وعندما نلتزم بالقواعد، ونخدم المقاصد، ونسهم إسهاما بناء في المنظمة، فإننا نمكن أمننا المتحدة من أن تكون فعالة وناجحة، الأمر الذي يعود بالنفع علينا جميعا. ولا تزال النمسا تقدر بكونها عضوا في هذه الأسرة وستواصل التقيد بالقواعد وبخدمة الأغراض والمساهمة البناءة حيثما أمكننا ذلك، بالعقل والقلب والروح.

وتسعى مناقشة اليوم إلى إيجاد توجه جديد لتعددية الأطراف. وعلى مر السنين، تم اقتراح خيارات عديدة لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية. فعلى سبيل المثال، شددت النمسا في الشهر الماضي (انظر S/PV.9181) على أنه ينبغي للمجلس أن يعزز وجود روابط أقوى مع أجزاء أخرى من الأمم المتحدة، مثل لجنة بناء السلام والمنظمات المتخصصة، بغية معالجة الطابع المترابط للسلام والأمن والاعتراف بالصلة بين المناخ والأمن والفقر وحقوق الإنسان والتنمية والسلام. ونؤيد كذلك التصدي لاستخدام حق النقض، لا سيما عندما يستخدم لوقف الإجراءات المتخذة ضد عضو ينتهك الميثاق. ونرحب بأثر مبادرة حق النقض على عمل المجلس ونواصل دعم مدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية والمبادرة الفرنسية - المكسيكية.

ودائما ما تدعو النمسا أيضا إلى وجود مجلس أمن يعمل إدراكا منه لأنه يستمد شرعيته من عموم أعضاء الأمم المتحدة. ويتحمل أعضاء المجلس، سواء انتخبوا أو كلفوا بشكل دائم بموجب الميثاق، مسؤولياتهم بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء. وكل شخص هنا حول هذه الطاولة يعمل في المجلس من أجلنا جميعا - وليس من أجل المصالح الوطنية. وفي نهاية المطاف، فإن أي دولة تستحق أن تكون عضوا في المجلس ليس بسبب حجمها أو عدد سكانها أو قوتها، ولكن لأنها تسهم في صون السلم والأمن الدوليين. وهذا - وهذا وحده - هو السبب المشروع لوجودي في المجلس. وهذا يعني أيضا أنه ينبغي لأعضاء المجلس أن يتخذوا مواقف واضحة بشأن المسائل وأن يتصرفوا بما يخدم مصلحة الأمم المتحدة على أفضل وجه - وليس من منطلق المصلحة الوطنية. وينبغي لها أن تطالب بالامتنال لمبادئ وقواعد الميثاق والقانون الدولي، وأن تعرب علنا عن رفضها للانتهاكات، وأن تدين التجاوزات، وأن تطالب بالامتنال وإنفاذ القانون. تلك هي ولايتها. وهذا ما نريد منها جميعا أن تفعله.

إن قدرة الأمم المتحدة - وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف - على أن تكون فعالة وأن تفي بولايتها تتوقف في نهاية المطاف على استخدام الدول الأعضاء للمنظمة على النحو الملائم. فالأمم

يصبح مجلس الأمن معبرا عن الحقائق العالمية المعاصرة، مما يجعله أكثر فعالية في الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

أولاً، إن التركيز على تحسين أساليب عمل مجلس الأمن أمر حاسم. وهذا لا يتطلب تعديل ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن تهدف أساليب عمل المجلس إلى زيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس في عملية صنع القرار في المجلس وتعزيز شفافية المجلس وزيادة قابليته للمساءلة أمام غير الأعضاء. وفي المفاوضات الحكومية الدولية، تناولت الفلبين بالتفصيل مسألة كيفية البناء على مجالات التقارب في أساليب العمل. ومن شأن تقديم توصيات محددة إلى المجلس أن يؤدي، إذا اعتُمدت هذه التوصيات، إلى مزيد من الشفافية والقدرة على التنبؤ في نهاية المطاف.

ثانياً، امتداداً للعنصر الأول المشار إليه للتو، سيكون تحسين آلية التشاور بين مجلس الأمن والمجموعات الإقليمية ودون الإقليمية مفيداً. ونسلط الضوء على قرار الجمعية العامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي أكد من جديد الالتزام بتشيط تعددية الأطراف من أجل التصدي للتحديات العالمية وتعزيز شراكة الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وينبغي للمجلس أن يسلم بالحاجة إلى التشاور المتسق والشامل مع المجموعات الإقليمية بشأن المسائل الملحة والحساسة التي تخص منطقة بعينها.

ثالثاً، يتمثل أحد العناصر الرئيسية لنظام متعدد الأطراف بعد إصلاحه في وجود منظمة تحترم فيها جميع الدول الأعضاء، كبيرها وصغيرها، سيادة القانون وتمثل للالتزام الإيجابي بتسوية المنازعات سلمياً وفقاً للقانون الدولي في جميع الأوقات. وهكذا، فإننا نؤكد من جديد إعلان مانيفلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، الذي اعتُمد قبل ٤٠ عاماً.

إن الإصلاح المتعدد الأطراف ذو شقين. فإصلاح مجلس الأمن يتطلب منا أن نضطلع بمسؤولياتنا من أجل تحقيق تلك الغاية أيضاً. ويمثل إعلان مانيفلا طريقاً للمضي قدماً. إذ يؤكد من جديد دور مجلس

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد لاغداميو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الفلبين البيان الذي سيديلي به ممثل فييت نام بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونهنيّ الهند على قيادتها هذا الشهر لرئاسة مجلس الأمن ومجموعة العشرين.

نرى أن المذكرة المفاهيمية لمناقشة اليوم المفتوحة (انظر S/2022/880) تشير في المقام الأول إلى إصلاح مجلس الأمن، على أساس وجود حاجة لتوجه جديد لإصلاح تعددية الأطراف. ولئن كان مجلس الأمن قد حقق إنجازات هامة في صون السلم والأمن على مر السنين، فيتعين عليه، في ظل البيئة الجغرافية السياسية الراهنة، أن يتعامل مع قدر كبير من الانتكاسات. وقد صرح رئيس الجمعية العامة في وقت سابق اليوم أنه لم يتم اعتماد قرار واحد لمجلس الأمن لمعالجة الحرب في أوكرانيا. ولم تتحقق حتى الآن نتائج ملموسة في المسائل التي عرضت على الجمعية العامة بموجب مبادرة حق النقض.

وبغية بث حياة جديدة في المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن، يتحتم علينا أن نتجاوز ما كان يُمارس على مدار عقود في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ويؤيد عدد من الدول التفاوض على نص واحد يتضمن إسنادات وجدولاً زمنياً، توفر حزمة من الاتفاقات الممكنة بشأن الإصلاح. من ناحية أخرى، يفضل عدد من الدول أن نحترم مضي الوقت وأن نبني أولاً توافقاً في الآراء بشأن القضايا الخلافية التي تتطلب مزيداً من المناقشة.

ولأسف، لم تؤد أي من وثائق المفاوضات الحكومية الدولية التي صدرت في السنوات الست الماضية إلى إحراز تقدم حقيقي وفعلي. فهناك خلاف جوهري حول الغرض من إصلاح مجلس الأمن، وخاصة بشأن ما إذا كان توسيع المجلس ينبغي أن يشمل إضافة أعضاء جدد، دائمين وغير دائمين، أو أعضاء غير دائمين فحسب.

وبما أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن الكيفية التي سنوجه بها مناقشاتنا، يمكننا أن ننظر في ثلاثة عناصر يمكن أن تسهم في أن

تقريره المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، والذي يوفر توجيهها جيدا في سعينا لإصلاح تعددية أطراف وإعادة تنشيطها.

ثانيا، إن العالم اليوم ليس كما كان قبل ٧٧ عاما. فهناك فهم متزايد بين الدول الأعضاء لضرورة أن يظل الهيكل المتعدد الأطراف آلية حية، قادرة على التكيف مع الواقع الجديد لعالمنا. وفي العقدين الماضيين، اعترفت الدول الأعضاء بالفعل بهذه الفرص. واتخذت خطوات لتكييف أجزاء من منظومة الأمم المتحدة من خلال إنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام، ومؤخرا، اتخاذ القرار التاريخي بشأن مبادرة حق النقض (قرار الجمعية العامة ٧٦/٢٦٢).

ولئن كانت هناك حاجة إلى مواصلة جهودنا من أجل الإصلاح الشامل لمنظومة الأمم المتحدة، فإن ثمة حاجة ملحة واضحة لإصلاح الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ولا يمكن تنفيذ تلك الولاية بفعالية إلا من خلال مجلس أمن أكثر تمثيلا يعبر عن حقائق المجتمع الدولي المعاصر وتنوعه. والمجلس بحاجة إلى أصوات أقوى وأكثر ديمومة من المناطق التي تعاني من التجاهل والتمثيل الناقص، ولا سيما أفريقيا والدول الجزرية الصغيرة.

ويشجعنا العدد الكبير من المتكلمين الذين سلطوا الضوء على الحاجة إلى إصلاح المجلس خلال المناقشة العامة لهذا العام ونأمل أن نتمكن من البناء على ذلك الزخم، ولكن الوقت قد حان لتجاوز المناقشات وتحقيق نتائج ملموسة. فنحن بحاجة إلى إحراز تقدم ملموس. ولذلك، فإننا ندعو إلى إجراء مفاوضات حكومية دولية فعالة تركز على النتائج.

ثالثا، إن إخفاقات ونجاحات تعددية الأطراف هي مرآة لجهودنا المشتركة. ونحن، الدول الأعضاء، نملك مفتاح نجاحها. والثقة والحوار البناء عنصران أساسيان في جهودنا الرامية إلى إصلاح تعددية الأطراف. ولدينا القوة والأدوات، ولكن هل لدينا أيضا الإرادة السياسية الجماعية للسير إلى نهاية الشوط والوفاء بوعودنا؟

الأمن في منع المنازعات وتسويتها. واعترافا بتلك الولاية، يعدد الإعلان أيضا آليات مهمة فيما يتعلق بذلك الدور. ويبرز إعلان مانبلا أيضا دور محكمة العدل الدولية بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة ويلفت الانتباه إلى الخدمات التي توفرها المحكمة، بما في ذلك الفتاوى بشأن المسائل القانونية.

ونؤيد دعوة الأمين العام إلى وضع خطة جديدة للسلام بهدف إسناد دور أكبر إلى مجلس الأمن في منع نشوب النزاعات. وسيكون مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام ٢٠٢٤ منبرا مناسباً لمواصلة المناقشات بشأن الجوانب الأمنية لتعددية الأطراف بعد إصلاحها.

يجب ألا يتخلف مجلس الأمن عن مواكبة مشهد أمني عالمي ما فتئ يتغير بسرعة أمام أعيننا. وقد حان الوقت لكي يتغير ذلك. وفي الوقت نفسه، يجب على الدول الأعضاء أن تكفل ألا يؤدي إصلاح المجلس إلى مزيد من الجمود. وبدلاً من ذلك، يجب أن يتحلى المجلس بالمرونة وسرعة الاستجابة والأهمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيد مالفوره (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت. وأود أن أبدي ثلاث ملاحظات رئيسية بشأن الموضوع قيد النظر.

أولاً، يجب أن تعكس الحوكمة العالمية القديرة الترابط بين العالم اليوم. والأزمات الأخيرة، مثل جائحة مرض فيروس كورونا وأزمة الغذاء العالمية وتغير المناخ، إنما هي تذكرة صارخة بأن التحديات المعقدة التي تواجهنا اليوم ليست تحديات أمام دولة واحدة أو منطقة واحدة بل تحديات للعالم بأسره. وللتصدي بفعالية لتلك التحديات، يتعين علينا التغلب على التجزؤ الحالي لعملائنا المتعدد الأطراف، الذي لا يزال مترسخاً في النهج الانعزالي التقليدي. ولن نجد حلولاً جماعية شاملة ومستدامة للتحديات الحالية وتحديات المستقبل إلا بالعمل في تآزر.

ولذلك، يسرنا أن رئيس الجمعية العامة قد خاطب مجلس الأمن اليوم. وينبغي لنا أيضاً أن نستخدم العمل الذي قام به الأمين العام في

المناقشة إلى الاستماع إلى آراء الأعضاء بشأن التوجهات الجديدة لإصلاح تعددية الأطراف، تود سنغافورة أن تحدد بعض المبادئ التوجيهية لتناول مسألة إصلاح النظام المتعدد الأطراف.

أولاً، إن أساس النظام المتعدد الأطراف هو ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وأي عملية إصلاح يجب أن تعزز احترام الميثاق والقانون الدولي. وتقع على عاتق جميع أعضاء الأمم المتحدة مسؤولية احترام مبادئ الميثاق والقانون الدولي. وبناء على ذلك، كلما انتهك القانون الدولي ومبادئ الميثاق، يجب على المجتمع الدولي أن يستجيب بسرعة وأن يتخذ موقفاً جماعياً. وبعبارة أخرى، يجب أن يؤدي الإصلاح إلى قدر أكبر من المساءلة كلما انتهكت مبادئ الميثاق والقانون الدولي.

ثانياً، إن مجلس الأمن مكلف بالمسؤولية الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين، ويجب على المجلس نفسه أن يرقى إلى مستوى مسؤولياته. ويجب أن يصبح مجلس الأمن منبرا للحوار المفتوح والوساطة الفعالة والدبلوماسية الوقائية. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يُظهر أعضاؤه الدائمون قيادة مثالية وأن يكونوا مساهمين صافين في السلام والأمن، بدلا من أن يكونوا مصدرا للتوتر وعدم الاستقرار. وتتغير طبيعة الأمن ذاتها بصورة متزايدة، وينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يتصدى للتحديات الأمنية الناشئة عن مسائل غير تقليدية، مثل تغير المناخ.

وكما قلت من قبل، تؤيد سنغافورة ضرورة أن يعكس إصلاح مجلس الأمن الحقائق المعاصرة. ومن المهم بنفس القدر ألا يؤدي أي إصلاح للمجلس إلى تهميش احتياجات ومصالح البلدان الصغيرة، التي لم تنضم إلى عضوية المجلس قط.

ثالثاً، يتطلب وجود نظام قوي متعدد الأطراف تعزيز دور الجمعية العامة. في الأشهر الأخيرة، أظهرت الجمعية العامة بوضوح أن لديها القدرة والإرادة على التصرف عندما يكون مجلس الأمن غير قادر على اتخاذ القرارات أو غير راغب في ذلك. وفي ذلك الصدد، فإن اتخاذ قرار الجمعية العامة ٧٦/٢٦٢ في نيسان/أبريل، الذي نص على أن

ختاماً، بينما نواصل الاستجابة لعالم متقلب وأزمات مترابطة، نعول جميعاً على وجود نظام متعدد الأطراف فعال تكون الأمم المتحدة في صميمه، كأفضل رهان لنا.

لقد احتفلت سلوفينيا في وقت سابق من هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين لعضويتها في الأمم المتحدة. وبوصفنا دولة صغيرة، سنقوم بدورنا لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وتحسين النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد. وسنساهم بنشاط في ضمان إيجاد عالم أكثر سلاماً وأماناً وأكثر مراعاة للبيئة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة.

السيد غفور (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): تعرب سنغافورة عن بالغ تقديرها لقيادة الهند في عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن تعددية الأطراف. ونود أن نشكر السيد سوبرامانيام جايشانكار، وزير خارجية جمهورية الهند، على ملاحظاته في مستهل الجلسة.

على مدار أكثر من سبعة عقود، عملت الأمم المتحدة وشبكتها من الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج جاهدة لحفظ السلام وتحقيق التنمية المستدامة. ويمكننا أن نفخر بإنجازات العديدة التي حققتها الأمم المتحدة، ومع ذلك يجب أن نقر أيضاً بالمجالات العديدة التي لم تتحقق فيها الآمال والطموحات.

إننا نجتمع اليوم في خضم العديد من النزاعات العنيفة في جميع أنحاء العالم. ويعيش ما يقرب من بليون شخص في مناطق متأثرة بالنزاع. وفي الوقت نفسه، أصبح العالم متعدد الأقطاب بقدر أكبر، بظهور العديد من القوى الناشئة الجديدة والعديد من مراكز النمو الاقتصادي والتميز التكنولوجي. وباتت قضية إصلاح الأمم المتحدة ونظامنا المتعدد الأطراف أكثر إلحاحاً الآن من أي وقت مضى.

وتؤيد سنغافورة الحاجة إلى الإصلاح بغية تعزيز النظام المتعدد الأطراف القائم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونؤيد أيضاً الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن، ونتطلع إلى النهوض بالمناقشات في عملية المفاوضات الحكومية الدولية. وبينما تسعى هذه

على استخدام الأمين العام لمساعيه الحميدة مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي ساعدت في ضمان الإمدادات الغذائية وتثبيت أسعار الأغذية على الصعيد العالمي.

وفي الختام، أود أن أقول إن النظام المتعدد الأطراف قد خدمنا بشكل جيد، ولكن هناك الكثير الذي يتعين القيام به. لقد تغير العالم بشكل كبير، ونحن بحاجة إلى تكييف النظام المتعدد الأطراف ليعكس الحقائق المعاصرة. وكما يذكرون الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة ١/٧٥)، فإن عالمنا لم يصبح بعد العالم الذي توخاه مؤسسو الأمم المتحدة. ينبغي لنا أن نعمل معا لتعزيز النظام المتعدد الأطراف، وتشجيع احترام القانون الدولي، وجعل نظامنا المتعدد الأطراف ملائما للغرض المنشود منه وجاهزا للمستقبل. وستكون سنغافورة مشاركا نشطا في هذا المسعى العاجل والضروري.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): يُرحب وفد بلدي بمبادرة الرئاسة الهندية الحميدة لتنظيم هذا النقاش، كما نرحب بمشاركة معالي وزير خارجية الهند جايشانكار في ترؤس الجلسة.

بادئ ذي بدء، أود التأكيد على تمسك مصر بالعمل متعدد الأطراف، وفي القلب منه منظومة الأمم المتحدة، كأداة رئيسية لضمان التفاهم والتعايش السلمي والإخاء بين الشعوب. وفي هذا الإطار، يطرح وفد مصر النقاط التالية.

أولاً، يمثل ميثاق الأمم المتحدة ركيزة العمل المتعدد الأطراف، خاصة ما يتضمنه الميثاق من مبادئ السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحُسن الجوار، والامتناع عن استخدام القوة، وحل النزاعات بالطرق السلمية، وهي كلها أسس للعلاقات السلمية المستقرة بين الدول، ومن ثم، يتعين علينا حماية وصون هذه المبادئ.

ثانياً، الحديث عن إصلاح الأمم المتحدة حديث جديد قديم، تدفعه الظروف والتفاعلات للسطح كلما اشتدت الأزمات الدولية، وهو

تجتمع الجمعية العامة كلما استُخدم حق النقض في مجلس الأمن، هو قرار هام. فهذا النوع بالضبط من الإصلاح والابتكار بالتحديد هو الذي يمكن أن يساعد على تعزيز النظام المتعدد الأطراف.

رابعا، نحن بحاجة إلى النظر في الإصلاح بطريقة شاملة، بدلا من النظر فيه بصورة مجزأة. ونحن بحاجة إلى النظر في الإصلاح خارج نطاق منظومة الأمم المتحدة بمعالجة الهيكل العام للنظام المتعدد الأطراف. وفي ذلك الصدد، هناك حاجة واضحة إلى إصلاح المؤسسات المالية الدولية وضمان عملها بشكل أوثق مع الأمم المتحدة. ونؤيد الفكرة التي طرحها الأمين العام، والتي تدعو إلى عقد مؤتمر قمة كل سنتين بين أعضاء مجموعة العشرين ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. وسيُعقد مؤتمر القمة هذا والأمم المتحدة منبر له. نحن لسنا بحاجة إلى إنشاء مؤسسات جديدة، ولكننا بحاجة إلى ضمان أن تعمل المؤسسات القائمة بطريقة أفضل ومتسقة ومنسقة.

وتؤيد سنغافورة أيضا تقرير الأمين العام، خطتنا المشتركة (A/75/982)، التي تهدف إلى تعزيز الحوكمة العالمية عبر مجالات مثل تغير المناخ والتنمية المستدامة بعد عام ٢٠٣٠، والنظام المالي الدولي ومصالح الأجيال المقبلة. وسيكون مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، في عام ٢٠٢٤، معلما رئيسيا لتعددية الأطراف، وسيمنحنا الفرصة لمعالجة قضايا جديدة بشأن الحوكمة العالمية. وفي هذا الصدد، سيكون الاتفاق الرقمي العالمي إسهما هاما. ونتطلع إلى تلقي التوصيات من المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتعددية الأطراف الفعالة، الذي عينه الأمين العام، من أجل المساعدة في بناء نظام متعدد الأطراف أكثر فعالية وترابطا وشمولا. ونود أيضا أن نسجل تأييدنا لاقتراح الأمين العام الداعي إلى وضع خطة جديدة للسلام.

وأخيرا، ينبغي لأي عملية إصلاح أن تعزز وتمكن المساعي الحميدة للأمين العام. وتتص المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة على أن "للأمين العام أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدولي". ونؤيد اضطلاع الأمين العام بدور أكبر في الوساطة ومنع نشوب النزاعات. ومن الأمثلة الملموسة الأخيرة

قرارات الشرعية الدولية بحسم. كما يتطلب التعامل مع النزاعات مقارنة قائمة على تواصل الاستجابة لمراحلها المختلفة بدءاً من صنع السلام وصولاً إلى استدامته. لذا، من الأهمية دعم عن أنشطة بناء السلام وتوفير التمويل اللازم لها، بما في ذلك من خلال تفعيل مقترح الأمين العام لنفاذ صندوق بناء السلام في الميزانية الاعتيادية للأمم المتحدة. سابعاً، يرحب وفد مصر بتعزيز العلاقة بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية وفقاً للفصل الثامن من الميثاق، وذلك لتحقيق التناغم بين أعمال الأمم المتحدة والأطر الإقليمية، خاصة جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، من خلال البناء على الميزات النسبية لكل منظمة مع الحرص على أن تكون، وتظل المسؤولية الرئيسية على عاتق المنظمة الأم، الأمم المتحدة، لدعم جهود منع النزاعات وتمويل عمليات حفظ السلام، بما في ذلك نفاذ عمليات حفظ السلام الإفريقية للمساهمات المقدرة بالأمم المتحدة.

ثامناً، لن يتحقق إصلاح مجلس الأمن عبر حلول جزئية أو مرحلية، إذ لا ترى الدول الأفريقية طريقاً آخر لرفع الظلم التاريخي الواقع على القارة سوى بتطبيق توافق إيزولوني الذي يدعو، من ضمن أمور أخرى، لإلغاء حق الفيتو أو منحه للدول دائمة العضوية الجديدة لضمان معالجة الخلل الجوهري القائم في أعمال مجلس الأمن. فبدون إصلاح الفيتو، لا توجد جدوى لعملية الإصلاح. إذ ستظل إرادة دولة واحدة أو أكثر من الأعضاء الدائمين أعلى من إرادة ورؤى قارة بأكملها. ولا نقبل أن تقبع إفريقيا في مقعد المشاهد غير المؤثر لأبد الدهر.

ختاماً، في ظل المنعطف الذي تواجهه الأمم المتحدة، ندعو مصر للتخلي بالواقعية وعدم طرح أحلام مرسله. فتبني خطوات قابلة للتطبيق هي الضمانة لاستمرار الأمم المتحدة كمنظمة تشارك فيها جميعاً في الحفاظ على أمن وسلام البشرية وتأمين متطلبات مواطنينا في الحياة الكريمة. وتؤكد مصر في ذلك السياق تأييدها الكامل لما تضمنه تقرير خطتنا المشتركة فيما يتصل بخطة السلام الجديدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا.

ما يعكس، في تقدير مصر، عدم تلبية وضع الحوكمة الدولية الراهن والقائم لتطلعات دولنا وشعوبنا، خاصة الدول النامية.

ثالثاً، ينبغي تناول إصلاح المنظومة الدولية المتعددة الأطراف من منظور شامل ومتكامل. فالدول النامية، تطالب بالعدالة المناخية، والإنصاف المالي، وضمان المشاركة الحقيقية في صنع القرار الدولي. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال إصلاح كل من الأمم المتحدة ومنظمات التمويل الدولية ومؤسسات برينتون وودز، والوفاء بمتطلبات مكافحة تغير المناخ. فكما يواجه المجتمع الدولي أزمات متشابكة، ينبغي أن يكون الإصلاح مُنسقا في كل هذه المسارات والمجالات. وأؤكد في هذا الصدد، عزم مصر استكمال جهودها خلال رئاستها للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بتوفير الظروف الملائمة لتفعيل آليات الاتفاق التاريخي لمؤتمر شرم الشيخ لإنشاء صندوق الخسائر والأضرار.

رابعاً، من الأهمية معالجة اختلال التعامل الأممي بين بُعد السلم والأمن من جانب، وبُعد التنمية المستدامة من جانب آخر، فموضوعات السلم والأمن تحظى بالآليات وأدوات قوية كمجلس الأمن وميزانية كبيرة مُخصصة. لكن حين التطرق لموضوعات التنمية المستدامة، حيث تظل الأغلبية العظمى من العضوية العامة في الأمم المتحدة في احتياج للدعم في مجال التنمية، نجد أن الأمور طوعية وبدون تمويل محدد أو أدوات تنفيذ واضحة، وهو ما يتعين التصدي له بطبيعة الحال.

خامساً، من المفيد الانخراط مع مختلف فئات المجتمع، خاصة فيما يتصل بتمكين المرأة ودعم الشباب لتحقيق الشمول الاجتماعي لتحقيق التنمية. وفي ذات الوقت، يرى وفد مصر أن التسييس المتصاعد وغير المبرر لموضوعات حقوق الإنسان حول العمل الدولي والتعاون الدولي في هذا المجال، إلى صدام مستمر، بما لا يؤدي إلى تحقيق الغايات النبيلة للتعايش السلمي، وتأسيس علاقات قائمة على الاحترام المتبادل بين الدول.

سادساً، قبل الحديث عن الإصلاح المتكامل، من الضروري أيضاً اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته كاملة، ومواجهة خروقات

بذلك، سنواجه التحديات المشتركة الناشئة ونحقق مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن نعمل بمزيد من الاتساق عند تنفيذ ركائز المنظمة، وأن نعتد نهجاً متكاملًا يعترف بأن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان هي مسائل مترابطة ومتعاضدة.

ويجب علينا أيضاً أن نعزز الدبلوماسية الوقائية. وينبغي أن يكون لمنع نشوب النزاعات منظور طويل الأجل ويتطلب اتخاذ إجراءات بشأن المخاطر قبل أن تتحول إلى أزمات. وترى غواتيمالا أنه يمكن لمجلس الأمن، بل وينبغي له، أن يعمل على منع نشوب النزاعات وألا ينتظر ليستجيب لها.

وتؤيد غواتيمالا بقوة دور لجنة بناء السلام ونهجها المتكامل. ونعتقد أنه من الضروري تعزيز الإجراءات البيئية في أنشطة اللجنة وضمان مراعاتها للنزاعات البيئية والاجتماعية والاحتياجات الإنسانية مثل انعدام الأمن الغذائي وتدفقات الهجرة. ويجب علينا أيضاً أن نكفل قيامها بتدخلات مراعية للموارد الطبيعية. وعلاوة على ذلك، ونظراً لمسؤولية المجلس الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، من المهم أن يدمج تقييمات الأمن المناخي في جميع تقارير الحالات المدرجة في جدول أعماله، وأن يكون قادراً على تحديد مواطن الضعف وتحديد المخاطر بمساعدة التوقعات المناخية ونظم الإنذار المبكر الفعالة.

وعلينا تذكر أن هناك علاقة وطيدة في جوهرها بين تغير المناخ والأمن، إذ أن كل تهديد لأحدهما يؤدي إلى تفاقم التهديد للآخر. وكما أن التدهور البيئي وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي يمكن أن تسهم في نشوب النزاعات، فإنها يمكن أن تؤدي أيضاً دوراً مهماً في إيجاد حل لها. لذلك، ندعو إلى بذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بالعمل المناخي والتنمية المستدامة، مما يوفر فرصاً لا مثيل لها لبناء مجتمعات أكثر إنصافاً ومرونة وسلاماً.

أخيراً، ستواصل غواتيمالا المشاركة البناءة في المناقشات المقبلة بشأن إصلاح مجلس الأمن، وستتخذ خطوات ملموسة وضرورية لتحقيق مجلس أكثر فعالية وكفاءة، ومجلس أكثر تمثيلاً للمجتمع الدولي. ونشيد بالدور المهم الذي يؤديه وفد الهند في جعل مجلس الأمن جهازاً أكثر استجابة لعصرنا.

السيدة رودريغيس مانسيا (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية):
تشكر غواتيمالا وفد الهند على عقد مناقشة اليوم المفتوحة، التي موضوعها أكثر من وثيق الصلة بعالم اليوم: "توجه جديد لإصلاح تعددية الأطراف".

ونتفق مع المذكرة المفاهيمية في أن

"حال العالم اليوم يختلف عن حاله قبل ٧٧ عاماً"

وأن

"تكوين مجلس الأمن، المسؤول عن السلم والأمن العالميين، قد حُدِدَ آخر مرة في عام ١٩٦٥، وهو أبعد ما يكون عن أن يعكس التنوع الحقيقي لعموم أعضاء الأمم المتحدة" (S/2022/880، المرفق، الفقرة ٣).

والواقع الحالي يبرز التحديات المتعلقة بالتنفيذ الكامل لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بالفصل السابع. ويساورنا القلق، على وجه الخصوص، لأن الميثاق نفسه، وهو نتاج حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، يجري تفويضه بشكل كبير لأن أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، الاتحاد الروسي، يواصل عدوانه على أوكرانيا، منتهكاً جميع قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وتؤكد غواتيمالا من جديد موقفها المتمثل في ضرورة أن يستجيب مجلس الأمن بشكل كاف لهذا التهديد المتزايد، الذي لا يزال يشكل خطراً مستمراً على السلم والأمن الدوليين.

وتعتقد غواتيمالا أنه لا يمكننا أن نستمر في تأجيل الاستجابة لضرورة إحداث تغييرات عميقة في الأمم المتحدة، ولا سيما في مجلس الأمن، حيث يلزم ممارسة حق النقض بمسؤولية أكبر، وبالتالي منع تفاقم الأزمات الدولية. ويجب أن يكون مجلس الأمن أكثر شفافية وأن يمثل مصالح جميع الأعضاء بغية جعل المنظمة أكثر مرونة وأفضل في خدمة أضعف البلدان.

إن الأمم المتحدة هي جميع دولنا. وبناء على ذلك، يجب أن نضاعف التزامنا بتعزيز المنظومة حتى نستعيد الثقة فيها. وبقيامنا

العالميين، والعمل على منع الحروب أو إنهائها - وهي الفكرة التأسيسية وراء المجلس. ولذلك ما زلنا نعتقد أن الميثاق في مجمله ينبغي أن يكون في صميم أي محاولة لتجديد وتنشيط تعددية الأطراف، وخاصة فيما يتعلق بمسائل السلم والأمن العالميين، ولكن أيضا بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين، والكرامة الإنسانية، والمساواة بين الدول وداخلها.

ثمة مسؤولية خاصة تقع على عاتق أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الدائمين. إن أي عضو دائم في المجلس يمارس حق النقض للدفاع عن أعماله العدوانية ضد دولة عضو أخرى يقوض بشكل خطير مصداقية الميثاق والأمم المتحدة نفسها ومجمل النظام الدولي المتعدد الأطراف القائم على القواعد، ولذلك ينبغي مساءلته مساءلة كاملة. وبوصف إستونيا عضوا في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية ومؤيدة لمدونة قواعد السلوك الخاصة بهذه المجموعة فهي تصر على أنه ينبغي للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن عدم استخدام حق النقض لعرقلة أعمال المجلس الرامية إلى منع أو إنهاء الفظائع الجماعية. لقد كانت إستونيا في الربيع أيضا من المشاركين الفخورين في تقديم المبادرة التي تتطلب من الجمعية العامة عقد جلسة بعد أي استخدام لحق النقض (القرار ٧٦/٢٦٢). وكان قرارنا الهام هذا الذي مكن الجمعية العامة من اتخاذ موقف أكثر نشاطا بشأن قضايا السلم والأمن الدوليين في الحالات التي يصاب فيها مجلس الأمن بالشلل، فضلا عن زيادة مساءلة المجلس وشفافيته.

وتواصل إستونيا الدعوة إلى عملية مجدية وموجهة نحو تحقيق النتائج لإصلاح مجلس الأمن. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لمساعي الإصلاح هو تنشيط الأمم المتحدة، وزيادة شفافية وملكية أعمال مجلس الأمن، وقدر أكبر من المساءلة للمجلس أمام أعضاء الأمم المتحدة. وثمة حاجة واضحة إلى زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن على أساس التمثيل العادل.

في الختام، أود التشديد على أننا نرى أن أحد التهديدات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين في الوقت الراهن هو عدوان روسيا الشامل على

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد تمسار (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إستونيا البيان الذي سيذلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من بعد ظهر اليوم. وأود إضافة بضع كلمات بصفتي الوطنية. نشكر الهند على تنظيم مناقشة اليوم المهمة وحسنة التوقيت. وأشكر أيضا الأمين العام ورئيس الجمعية العامة على إحاطتهما.

وتؤيد إستونيا تأييدا تاما النظام الدولي المتعدد الأطراف القائم على القواعد الذي تكمن في صميمه الأمم المتحدة، وهو نظام خدمنا بشكل جيد. ولذلك، نحن بحاجة إلى تعزيزه، لأننا ندرك أن عالم اليوم لم يعد كما كان في عام ١٩٤٥. فهو يواجه العديد من التحديات العالمية والإقليمية والمحلية، وهذه التحديات أكثر تعقيدا وترابطا - من تغير المناخ إلى الأمن السيبراني إلى ازدياد أوجه عدم المساواة.

يجب أيضا أن تتغير الطرق التي نتصدى بها لتلك التحديات. وقد أوجز الأمين العام رؤيته للسنوات الـ ٢٥ المقبلة من التعاون العالمي في تقريره عن "حظتنا المشتركة" (A/75/982). ونحن نؤيد بالكامل مبادرته للاتفاق على كيفية تنشيط تعددية الأطراف وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونشكره أيضا على التفاصيل التي عرضها اليوم بشأن خطة السلام الجديدة. بيد أن السؤال هو كيف يتم إصلاح تعددية الأطراف وتعزيز السلم والأمن الدوليين عندما يقوم بلد - وهو عضو دائم في مجلس الأمن - بشن عدوان وشن حرب دموية استعمارية إمبريالية ضد جاره. للأسف، كلنا اليوم نشهد أكثر الانتهاكات وحشية لميثاق الأمم المتحدة ومبادئه الأساسية المتمثلة في السيادة والسلامة الإقليمية. إن عجز مجلس الأمن عن اتخاذ أي قرارات موضوعية بشأن عدوان روسيا غير المبرر وغير القانوني وغير المسوغ على أوكرانيا يدل بشكل أوضح من أي وقت مضى على الحاجة الملحة إلى إصلاح مجلس الأمن.

ومن الحيوي أن يظل مجلس الأمن ذا أهمية بوصفه مكانا يمكننا فيه اتخاذ إجراءات ضد المعتدين، والعمل على تعزيز السلم والأمن

القطاعات. فينبغي أن نضاعف جهودنا لتنشيط الجمعية، بما في ذلك من خلال تبسيط جدول أعمالها ومناقشاتها ووضع آلية لرصد واستعراض قرارات الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، يقترح وفد بلدي أن يركز الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة بشكل أكبر على جوانب تنفيذ قرارات الجمعية وأن يخرج ببعض التوصيات العملية.

ثانياً، نؤكد مجدداً دعمنا لخطة السلام الجديدة التي اقترحتها الأمين العام. وينبغي أن يظل الهدف من إصلاح الأمم المتحدة، سواء كان تنظيمياً أو مالياً، هو منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وفي هذا السياق، نرحب بالتعاون المستمر بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ثالثاً، نتوخى أن توسع الأمم المتحدة دورها ليشمل مجالات جديدة وأن تأخذ زمام المبادرة في عالم قائم على البيانات. وستشارك جمهورية كوريا بنشاط في المناقشات المتعلقة بإبرام الاتفاق الرقمي العالمي. ويشمل تركيزنا دعم التحول الرقمي في البلدان النامية، والمساهمة في بناء القدرات العالمية في جمع البيانات واستخدامها وتبادلها، وملء الفراغ المعياري لضمان ألا يؤدي استخدام التكنولوجيات الرقمية إلى تقويض حقوق الإنسان.

وأخيراً، فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، لقد تم توضيح موقفنا في بياني أمام الجمعية العامة قبل بضعة أسابيع (انظر A/77/PV.37). إن من شأن توسيع العضوية الدائمة، بحق النقض أو بدونه، أن يشكل عقبة كبيرة أمام الأمم المتحدة في التكيف مع واقعنا الدولي المتطور باستمرار. علاوة على ذلك، لن يتسنى ذلك إلا على حساب فرص البلدان الأخرى للانضمام إلى عضوية المجلس.

ونتيجة لثلاثين عاماً من المناقشات المكثفة بين الدول الأعضاء، أصبح من الواضح الآن أن معظمنا لا يعارض زيادة عدد الأعضاء المنتخبين غير الدائمين. ومع ذلك، لم يُتخذ حتى الآن أي إجراء ذي مغزى، ويرجع ذلك أساساً إلى بعض الالتباس بشأن المفهوم الأساسي للعضوية الدائمة وشروطها، فضلاً عن الخلافات حول من سيكون الأعضاء الدائمون الجدد، على افتراض أنه لا يمكن أبداً استبدال

جارتها والابتزاز النووي المتهور من جانب روسيا. علينا أن نوقف المعتدي قبل فوات الأوان وقبل أن تكون العواقب العالمية علينا جميعاً وعلى تعددية الأطراف أسوأ بكثير. وسيكون ذلك في حد ذاته إسهاماً عاجلاً ولا غنى عنه في تعزيز نظام دولي قائم على القواعد وتكون الأمم المتحدة في صميمه. واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد للمجلس أن إستونيا ملتزمة التزاماً كاملاً بالإسهام في تجديد تعددية الأطراف التي ستجعلنا أكثر قدرة على التصدي الحاسم للتهديدات والتحديات العديدة التي نواجهها اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): يشكر وفد بلدي الهند على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن هذا الموضوع الشامل. ونقدر أيضاً الإحاطتين اللتين قدمهما الأمين العام ورئيس الجمعية العامة.

اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة الأمم المتحدة على بقائها لمدة ٧٧ عاماً، وخاصة بالنظر إلى الفترة القصيرة الأجل لسابقتها، عصابة الأمم. لقد قامت الأمم المتحدة بالفعل بدور هام في جعل العالم مكاناً أفضل وأكثر أمناً. مع ذلك، وفي مواجهة التحديات متعددة الأبعاد ومضاعفات التهديد الجديدة مثل جائحة مرض فيروس كورونا وتغير المناخ، يتطلع الناس الآن في جميع أنحاء العالم إلى الأمم المتحدة لتقوم بدور أكبر ولتقدم استجابات أكثر فعالية. وكما ذكر رئيس جمهورية كوريا عندما خاطب الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، فإن أولويتنا هي تعزيز السلام والرخاء بالدفاع عن القيم العالمية مثل حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون (انظر A/77/PV.4). نحن نعتقد أن هذا ينبغي أن يدعم أيضاً التوجه الجديد للأمم المتحدة وتعددية الأطراف. وفي ظل تلك الخلفية أود أن أبرز النقاط الأربع التالية.

أولاً، يعتقد وفد بلدي أن الجمعية العامة تجسد جوهر تعددية الأطراف ذاته، وذلك بقدرتها على عقد الاجتماعات التي يمكنها جمع كل الدول الأعضاء على قدم المساواة بشأن مسائل في جميع

أو تقاعسنا عن العمل. وينبغي ألا يُسمح لأي تجمعات أو تحالفات إقليمية بأن تقوض مبادئنا المتمثلة في سيادة الدول والمساواة بينها في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحظر استخدام القوة والتسوية السلمية للمنازعات.

من ناحية أخرى، أصبحت الأمم المتحدة ضحية بالفعل لنجاحها في العديد من المجالات. ولا يزال تمثيل الدول، لا سيما الدول الأفريقية، في منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها ناقصا. وقد حان الوقت لإعادة النظر في الحالة الراهنة التي تديم عدم المساواة. فأساليب العمل التي ننتهجها تدعم هيمنة القلة وتضع أغلبية الدول تحت وصاية غير مرغوب فيها. وتعال تلك التفاوتات المتسعة من مصداقية الأمم المتحدة وقراراتها. ولذلك، يجب أن نزيل آثار الاستعمار في سياق إصلاحنا لتعددية الأطراف وأن نضفي مسحة من العدالة على المنظومة.

ثانياً، تشكّل الديناميات السياسية بين أقوى البلدان أكبر مصادر الخطر التي تهدد البشرية. وفي الوقت الراهن، فإن ما نعتبره نظاما عالميا يقوم على تفاهم وتوافق غامضين في الآراء بين الدول القوية أخذ في الانهيار ويوشك على التفكك. وتتضح هذه الترتيبات، التي لا تتسم بشمول الجميع أو الشفافية بالنسبة لغالبية مجتمع الدول، عند انتهاكها. وعلى الرغم من أن البشرية تتحمل وطأة الحروب وسباقات التسلح نتيجة لتلك التداعيات، فإن مناقشاتنا وقراراتنا في الأمم المتحدة لا تسترشد بأهم الأسباب الكامنة وراء التوترات والخسومات. ونتيجة لذلك، يُنظر إلى تعددية الأطراف والأمم المتحدة باعتبارهما منبرا للخطب الجوفاء وبلا فعالية في معالجة المسائل الجوهرية في السياسة العالمية. وفي ذلك السياق، يجب أن نرسي ترتيبات بين الدول وتكتلات الدول لنتمكن من منع نشوب الحروب التي تتشكل في الخفاء. ولا خيار أمامنا في مثل هذه الحالة سوى الاعتماد على حسن نية الأقوى واختيارهم التقيد بالقانون الدولي بمشئتهم ويجب على بقية مجتمع الدول العمل بإصرار لإعطاء مغزى للنظام المتعدد الأطراف السائد المتمحور حول القوة.

وترى إثيوبيا، بوصفها بلدا أفريقيا وعضوا في حركة بلدان عدم الانحياز، أن الغالبية العظمى من مجتمع الدول يمكنها، بل ويجب

الأعضاء الدائمين. ويشك وفد بلدي فيما إذا كان من الممكن حل المسائل المحيطة بالعضوية الدائمة في السنوات المقبلة، وذلك بالنظر إلى المصالح الوطنية الحادة المعرضة للخطر لكل بلد أو مجموعة من البلدان. ونظرا للحاجة الملحة إلى إصلاح مجلس الأمن، وحيث نضع في اعتبارنا أن جهود إصلاح مجلس الأمن ينبغي ألا تؤدي إلى مزيد من الانقسام في الأمم المتحدة، يجب أن نسعى جاهدين للعمل بتصورات واقعية ونهج أكثر عقلانية.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يعمل على تحديث جدول أعماله. فهناك تهديدات متزايدة في مجالات جديدة مثل الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي. بل إن دولة معينة عضوا في الأمم المتحدة تدرّب المحاربين السيرانيين على شن هجمات سيرانية على بلدان أخرى بغرض تدمير هياكل أساسية، وسرقة معلومات، بل وتحصيل إيرادات لتمويل برامج نووية وبرامج أسلحة دمار شامل.

ويجب أن يكون للإصلاح الحقيقي للأمم المتحدة تأثير فعلي على أرض الواقع. ومن هذا المنطلق، سنتعاون جمهورية كوريا مع البلدان الأخرى لجعل المنظمة أكثر مرونة وفعالية، بينما تتمسك بقوة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد آمدي (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم سيدي الرئيس، على رئاستكم لمجلس الأمن خلال الشهر الأخير من عضوية الهند غير الدائمة في المجلس. وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بإسهام بلدكم البارز والعمل الناجح الذي اضطلع به فريقكم خلال العامين الماضيين. ونتوجه بالشكر أيضا إلى معالي وزير خارجية الهند على ترؤسه المجلس خلال مناقشة اليوم المفتوحة، والشكر موصول للأمين العام على الإحاطة التي قدمها لنا في هذا الصباح. ونرى أن جلسة اليوم تتناول موضوعا مهما كونه يتعلق بالحالة الراهنة لتعددية الأطراف وتصورنا لكيفية النهوض بها.

إن المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة خالدة. ويتعين على الدول الأعضاء أن تكفل عدم تآكل تلك المبادئ جراء عملنا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد إسبينوسا كانيسارييس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الهند على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن مسألة ذات أهمية حيوية للمنظمة والحوكمة العالمية. وأغتتم هذه الفرصة أيضا لأشيد بالهند على ما تضطلع به من عمل بصفتها رئيسة مجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. ونظرا لأن هذه هي الفرصة الرسمية الأخيرة التي ستتاح لوفد بلدي لمخاطبة المجلس في هذا العام، أود أيضا أن أثني على كل من الهند والنرويج وأيرلندا وكينيا والمكسيك، التي ستكمل قريبا فترة عضويتها في المجلس، على الإسهامات الكبيرة التي قدمتها. وأود أيضا أن أوثق بالإنحاضتين اللتين قدمهما الأمين العام ورئيس الجمعية العامة في هذا الصباح.

ستواصل إكوادور بث زخم جديد في العمليات الرامية إلى إصلاح المنظمة، بما في ذلك مجلس الأمن. فنحن لا نبدأ من الصفر. وتقودنا الإصلاحات التي أجراها الأمين العام أنطونيو غوتيريش في الاتجاه الصحيح. وقد أحرزنا تقدما كبيرا في تنشيط عمل الجمعية العامة وغيرها من أجهزة المنظومة. بيد أنه يتبقى لدينا، كمنظمة، أعمال غير مُنجز، وتحديدًا فيما يتعلق بإصلاح المجلس. ولا نزال، نتيجة لتأخرنا في توسيع عضوية المجلس، ملتزمين بالشكل المؤسسي القائم منذ عام ١٩٦٦. وفي غضون ثلاثة أيام فقط، سنحتفل بمرور ٥٩ عاما على اتخاذ الجمعية العامة قرارها بزيادة عدد أعضاء المجلس من ١١ إلى ١٥ عضوا.

وستواصل إكوادور دعم الإصلاح العاجل للمجلس حتى يصبح قادرا على تمثيل العالم المعاصر، من حيث التكوين والقيم على حد سواء. ولتحقيق ذلك، نؤيد إجراء إصلاح واقعي. غير أنني أود اليوم أن أركز على خمس نقاط تتعلق بما يمكن للمجلس أن يفعله حقا للإسهام في جهودنا لإصلاح تعددية الأطراف من دون التعرض للتحديات التي تفرضها المادة ١٠٨ من ميثاق الأمم المتحدة، المتعلقة بإدخال تعديلات على الميثاق.

عليها، أن تؤكد قواعدا وأن تتحد من أجل الحفاظ على نظامنا العالمي القائم على ميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، لا غنى عن الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة التي ينبغي أن تكون في صميم تعددية الأطراف. ويجب على الأمم المتحدة أن تتغلب على نفوذ كتلتات وتجمعات القوى القائمة على مصالح وطنية وانتقائية. وينبغي ألا تبدو المنظمة متحيزة أو فاقدة للمصداقية فيما يتعلق بحيادها أو قدرتها على توفير منبر آمن وموثوق لعقد الاجتماعات بشأن المسائل الخلاقية. ولذلك، يستلزم إصلاح تعددية الأطراف كفالة الاستقلال السياسي للأمم المتحدة وحيادها وقدرتها العملية على إدارة الشؤون العالمية.

تتعلق نقطتي الأخيرة بالتجمعات من غير الدول، بما في ذلك الكيانات التجارية والفضاءات التي تتجاوز أقاليم الدول، والتي ثبت أن لها تبعات على العلاقات الدولية. وتؤثر تلك الجهات الفاعلة على السياسات والتدابير الاقتصادية والتجارية وتتحكم في المنافع العامة، فضلا عن تأثيرها على حركة الثروة وعدالة التوزيع وقيامها بدور متنام في مسائل الأمن الوطني والدولي. وعلاوة على ذلك، لدينا فضاء سيبراني مكتمل التكوين، يشهد قدرا كبيرا من التفاعل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وتضطلع فيه الدول بدور شكلي لأقصى درجة. وفي ذلك السياق، يمكن للكيانات من غير الدول والفضاءات التي تتجاوز أقاليم الدول أن تستخدم قدراتها للمساعدة في تصحيح أوجه عدم المساواة والأسس المضللة التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الدولي. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن تكون أيضا بمثابة أدوات للاستغلال والعداء والتفاعل العالمي ذي المحصلة الصفرية. ونرى أن ذلك يتوقف على ما إذا كانت الدول قادرة على تنظيم سلوك تلك الجهات الفاعلة للتأكد من كونها قوة تعمل لصالح الخير. ويجب أن يرسم إصلاح النظام المتعدد الأطراف مسارًا يوضح وضع الجهات من غير الدول وينظم سلوكها، على نحو يتفق تماما مع السيادة الوطنية. في الختام، أود أن أؤكد من جديد إيماننا بقضية التمثيل المتساوي واعترافنا بالتنوع الثقافي والحضاري والتضامن والتعاون بحسن نية واحترام السيادة الوطنية، فضلا عن بناء أمة متحدة قادرة وذات مصداقية والتي يجب أن تكون في صميم تعددية الأطراف بعد إصلاحها.

وفي عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤، ستدعم إكوادور الجهود المشتركة الرامية إلى بدء البرنامج الجديد للسلام، بمشاركة المرأة مشاركة كاملة، تتعكس في تعددية أطراف متجددة تمارس فيها الدول الأعضاء التسامح وتعيش جنباً إلى جنب في حسن جوار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلغاريا.

السيدة ستويفا (بلغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الهند على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت جدا والهامة.

تؤيد بلغاريا البيان الذي سيدي به الاتحاد الأوروبي، وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفنا الوطنية.

اليوم يوم خاص بالنسبة لبلغاريا. فنحن نحتمل هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين لعضويتنا في الأمم المتحدة. وأن تسنح الفرصة للتفكير في إصلاح تعددية الأطراف يزيدا ألقا. وتجري مناقشة اليوم في ظل خلفية من الأزمات والتحديات المتعددة، وهناك شيء واحد واضح - لا يمكن التصدي لأي منها بنجاح بإجراءات انفرادية أو بوسائل عسكرية.

ويشكل العدوان الروسي على أوكرانيا، الذي بدأ قبل تسعة أشهر تقريبا، أخطر انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وأكثرها سفورا، ومع ذلك فإن المجلس غير قادر على أداء واجباته. وكثيرا ما عجز مجلس الأمن عن الارتقاء إلى مستوى الحدث، وقد أعرينا بشكل جماعي عن أسفنا وهزنا أكتافنا وقبلناها في نهاية المطاف كحقيقة من حقائق الحياة. بيد أن عدوان الاتحاد الروسي في أوكرانيا أظهر أننا لا نستطيع أن نستمر في الرضا عن الذات، وأنه لا يمكن حقا تأجيل إصلاح مجلس الأمن. وليس أي إصلاح والسلام، بل إصلاح يمكن أن يجعل مجلس الأمن ملائما للغرض - إصلاح يمكنه من ممارسة مسؤوليته الأساسية، أي صون السلم والأمن الدوليين.

وكانت بلغاريا من أوائل مقدمي قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٦ بشأن استخدام حق النقض، المعروف أيضا باسم مبادرة حق النقض.

أولا، يجب على أعضاء مجلس الأمن أن يكونوا قذوة يُحتذى بها في احترام الميثاق، الذي يشكل الوثيقة التي يتصرفون بموجبها باسم الأعضاء الآخرين في المنظمة في القيام بمسؤوليتهم الرئيسية عن صون السلام والأمن. ومن الأهمية بمكان ضمان التنفيذ الكامل لأحكام الميثاق، بما في ذلك الفقرة ٣ من المادة ٢٧، التي يجب بموجبها على الأطراف في نزاع أن تمتنع عن التصويت. وعلاوة على ذلك، يجب على أعضاء مجلس الأمن أن يمتنعوا عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها بأي طريقة تنتهك مبادئ الميثاق والقانون الدولي.

ثانيا، ينبغي لأعضاء المجلس أن يشجعوا ويعززوا تحديدا حقيقيا لأساليب عمل المجلس بغية جعل الهيئة أكثر شمولاً وشفافية وفعالية. ولا يزال الأعضاء المنتخبون ال ١٠ يوظفون دور خاص في دفع هذه التغييرات بشكل بناء. ويجب علينا أن نواصل العمل لتحقيق توزيع عادل للمسؤوليات فيما يتعلق بالهيئات الفرعية وبمن يوظفون دور قيادي في تسيير القرارات، المعروفين أيضا بالقائمين بالصياغة.

ثالثا، ينبغي لنا أن نواصل تعزيز تآزر المجلس مع كل كيان في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة. وقد أنعش قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٦ تقاعلات جهود الجمعية في ذلك المجال بتمكينها من إجراء مناقشة بين الدول الأعضاء كل مرة يستخدم فيها حق النقض في المجلس. وينبغي ألا تعتبر مناقشات الجمعية العامة تلك خطوة نهائية بل رسالة توجيه من المجتمع الدولي.

رابعا، ينبغي تقديم المزيد من الدعم للمبادرة الفرنسية - المكسيكية المتعلقة بتعليق استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية، وكذلك لمدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية فيما يتعلق باستجابة المجلس في حالات الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

خامسا وأخيرا، ينبغي للمجلس أن يدعم جهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز نهج وقائي يعالج الأسباب الجذرية للنزاع ويعطي الأولوية لبناء السلام، بالتعجيل بنزع السلاح وتعزيز عدم الانتشار، فضلا عن التصدي للروايات المناهضة للمؤسسات التي تسهم في التطرف العنيف.

إن الإصلاح في صميم خطة الأمين العام. ونحن جميعا بحاجة إلى أن تكون الأمم المتحدة - أممنا المتحدة - أكثر إنتاجية وكفاءة وأفضل تمويلا. ويجب إصلاح المؤسسات المتعددة الأطراف ويجب أن تعمل في تآزر مع بعضها البعض، ومجلس الأمن ليس استثناء. وينبغي لها أن تكون مجهزة للتكيف مع بيئة دولية متطورة وللاضطلاع بولاياتها بطريقة سريعة الاستجابة على أساس مساواة وشمول لا يتخلف فيهما أحد عن الركب.

واليوم ندخل مناقشة عن المستقبل بتصميم على أن المستقبل يجب ألا يشبه الماضي. فينبغي له أن يكون مستقبلا يرتكز على عقد اجتماعي سليم ومواطنة مسؤولة في هذا الكوكب وأن يكون متجذرا بعمق في مبادئ ميثاق الأمم المتحدة برمتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين.

السيدة سكوفيف (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): إن الأمم المتحدة في موضع القلب من النظام الدولي. وحقيقة أن العالم قد اتحد لإنشاء منظمة تسعى إلى حل النزاعات الدولية من خلال تعددية الأطراف أمر غير عادي في حد ذاته. غير أن الأمر الأكثر إثارة للدهشة هو أن المنظمة، على الرغم من التحديات وأوجه القصور التي تواجهها، قد صمدت أمام اختبار الزمن. وأثبتت أنه لا يمكن تحقيق الطريق إلى مستقبل أفضل وأكثر سلما واستدامة إلا بالمزيد من تعددية الأطراف. غير أن النظام التقليدي المتعدد الأطراف قد بني أساسا لحل التحديات بين الدول، وليس المشاكل العابرة للحدود، مثل الأزمات المالية والجوائح والإرهاب والجريمة المنظمة وتغير المناخ. ولذلك، يجب علينا تحديث مؤسساتنا المتعددة الأطراف وجعلها ملائمة للغرض وأفضل تجهيزا للتصدي للتحديات العالمية والمشاركة بين الأجيال التي نواجهها.

لقد تعلمنا من جائحة مرض فيروس كورونا أنه يجب علينا تعزيز قدرتنا الجماعية على توقع المخاطر المعقدة ومنعها وإدارتها. وقد كشفت الجائحة حقيقة أن تعددية الأطراف المتجددة تظل ضرورة أخلاقية وسياسية ووجودية ملحة، ولكن يجب كذلك أن تركز على

ويتيح لنا القرار جميعا الفرصة لزيادة مساءلة عضو مجلس الأمن الذي يستخدم حق النقض عن الأسباب التي جعلته يختار منع المجلس من اتخاذ إجراء. إنه يمكننا جميعا من أن نكون أعضاء أكثر مسؤولية في الأمم المتحدة، ويعزز تعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد. وهي خطوة في الاتجاه الصحيح، غير أنها ليست كافية.

إن إصلاح تعددية الأطراف يبدأ من الداخل. وتكمن قوة ديمقراطياتنا في شموليتها، وستزدهر ما دام البشر يتمتعون بحرية اختيار سعادتهم الشخصية وما دام القادة السياسيون يؤمنون بحكم الأغلبية وحقوق الأقليات واحترام حقوق الإنسان للجميع وشفافية صنع القرار، تمشيا مع مبدأ سيادة القانون. وفي أوطاننا يجب علينا كذلك أن نفي بالتزاماتنا الدولية، وبالتالي نعزز وندعم نظاما قائما على القواعد ومبنيا على الأساس المتين للقانون الدولي. ولئن كنا نتمسك بالقانون الدولي، يجب علينا أيضا أن نعالج أضعف نقطة فيه - كيفية التصدي بفعالية للانتهاكات وانعدام المساءلة. وقد جلبت الحرب في أوكرانيا تركيزا متجددا وعاجلا على العديد من التحديات القانونية المعروفة مثل حصانة الجناة الذين يشغلون مناصب قيادية من الاختصاص القضائي الجنائي، على سبيل المثال. وينبغي لمجلس أمن مصلح وتمثيلي وفعال أن يسعى إلى المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وغيره من الجرائم الدولية، وأن يكفل عدم إفلات تلك الجرائم من العقاب.

إن الالتزام بالسلام التزام بالتنمية وإنقاذ الكوكب. وتبلغ توقعات تعددية الأطراف أعلى مستوياتها في مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ومن ثم فإن التوجه الجديد نحو تعددية أطراف مصلحة سيبدأ بتغيير المنظور وبتعبئة أدوات الدبلوماسية المتعددة الأطراف من أجل إيجاد حلول في مجالات الحد من أخطار الكوارث وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي وقدرة الهياكل الأساسية على الصمود. ومن شأن هذا النهج أن يعزز حالة يكون لدينا فيها مجلس أمن لا يتردد في النظر إلى ما هو أبعد من المسائل الأمنية الصعبة وجمعية عامة ينخرط أعضاؤها أكثر في حوار مع بعضهم البعض ومنظومة أمم متحدة إنمائية تقدم خدماتها للجميع.

وقد كانت الأرجنتين، وستظل، مؤيدا قويا لتعددية الأطراف ومدافعا قويا عن استخدام الدبلوماسية من أجل السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، ما زلنا ملتزمين بالحفاظ على سيادة القانون والنظام الدولي القائم على القواعد وبدعم التعاون الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة في الوقت المناسب. ونهني الهند على قيادتها القديرة لمجلس الأمن هذا الشهر وعملها فيه. وتعرب جنوب أفريقيا عن امتنانها للأمين العام ورئيس الجمعية العامة على إحاطتهما الثابقتين هذا الصباح.

لا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة التزاما راسخا بالنظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد والمتجذر في القانون الدولي باعتباره النهج الأكثر استدامة وفعالية لإدارة العلاقات الدولية والتصدي للتحديات المشتركة التي تواجه العالم اليوم. ويمكننا أن نعترف بأن النظام السياسي والاقتصادي الدولي لا يزال غير متكافئ وغير عادل وغير منصف، وهو يمثل العالم الذي نشأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية. إن التطورات العالمية الحالية، مثل عودة المنافسات الجيوسياسية، التي لم نشهدها منذ حقبة الحرب الباردة، وأزمة المناخ، والتحديات الثلاثية المتمثلة في التمويل والطاقة والأمن الغذائي، وتكاثر النزاعات، والحوكمة لتجنب انتشار أسلحة الدمار الشامل، وحالات الطوارئ الصحية، والنظام العالمي لحماية اللاجئين، هي تطورات تثير قلقا عميقا.

ولهذه المسائل آثار هائلة على صون السلام والأمن الدوليين، بشكل عام، وعلى المهمة الجبارة التي أنيطت بمجلس الأمن. ولذلك، هناك حاجة ملحة إلى إصلاح الأساس الذي نشارك فيه لتحقيق السلام الذي نتطلع إليه. ويجب أن تكون تعددية الأطراف في صميم التعاون بين الدول الأعضاء، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن، الذي لديه قدرة محدودة على الاستجابة للتحديات الأمنية الراهنة بسبب طبيعة

مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي تشكل ركائز الهيكل المتعدد الأطراف، الذي اتفق عليه في عام ١٩٤٥، وهي اليوم أهم من أي وقت مضى.

وتتمثل إحدى الوظائف الرئيسية للنظام المتعدد الأطراف في تجنب المنازعات وعندما يتعذر ذلك، حلها. والسبيل الوحيد لحل النزاعات في عالم اليوم هو الحل الودي، من خلال الحوار والدبلوماسية والنهج التشاركية الأخرى. إن الأساليب الانفرادية أو القسرية غير قانونية. وأي انحراف عن هذه المعايير المقبولة عالميا، أينما ارتكب وأيا كان مرتكبه، يقوض بشكل خطير المثل العليا لتعددية الأطراف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

تتمتع الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، بشعبية فريدة لصون السلام والأمن الدوليين. وهناك توقعات كبيرة بأن مجلس الأمن سيفي بتعهداته المتمثل في تحقيق الاستقرار والسلام والأمن في العالم. وفي الوقت نفسه، هناك طلب متزايد بأن يتكيف المجلس مع الحقائق السياسية الجديدة وأن يحسن أساليب عمله. وفي هذا الصدد، تواصل الأرجنتين الدعوة إلى إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر ديمقراطية وشفافية وفعالية.

ويبدو أن توسيع مجلس الأمن من أكثر الطرق منطقية لتحسين طابعه التمثيلي وبالتالي تعزيز شرعيته. فتوسيع مجلس الأمن أمر ضروري، ولكن الزيادة في عدد الأعضاء غير الدائمين هي وحدها التي يمكن أن تعزز دينامية عمل جديدة وتعطي الأعضاء المنتخبين نفوذا أكبر داخل المجلس وتمكن من مشاركة أكبر في عملية صنع القرار. وهذا ما نعنيه بإصلاح مجلس الأمن الذي يركز على المقاعد المنتخبة غير الدائمة، والذي يعزز الطابع الديمقراطي للمجلس ومساءلته وفعاليته بدلا من أن يقللها.

بيد أن إصلاح المجلس جزء من إصلاح أوسع للنظام المتعدد الأطراف ككل. وفي هذا الصدد، تؤكد الأرجنتين من جديد التزامها بتعددية أطراف أقوى بعد إصلاحها وتنشيطها، مع وجود أمم متحدة في صميمها تكون أكثر مرونة وفعالية وقدرة على خدمة من هم في أمس الحاجة إليها في الميدان. فبقاء الجنس البشري يتوقف على عملنا معا. ونحن بحاجة إلى التعاون وليس إلى المواجهة.

الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، وتعزيز النظام الدولي القائم على القواعد بتعددية أطراف مترابطة وشاملة للجميع وملائمة للغرض المنشود، أمور أساسية لتحقيق أحد المبادئ الرئيسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة: إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مالطة.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الهند على عقد مناقشة اليوم المفتوحة الرفيعة المستوى، لأنها تتيح لنا الفرصة للتأكيد مجددا على أهمية تعددية الأطراف. ومن واجبنا، ومن مصلحتنا أيضا، التأكد من احتفاظ المؤسسات بأهميتها وأن تتوفر لها المرونة اللازمة للتكيف مع عالم سريع التغيير. كما أشكر الأمين العام ورئيس الجمعية العامة على إثراء هذه المناقشة بأرائهما وأفكارهما.

ولكي تظل تعددية الأطراف فعالة، فإن الإصلاح أمر بالغ الأهمية. ونحن بحاجة إلى تزويد الأمم المتحدة بالأدوات المناسبة لمعالجة خطة تحول عالمية والاستجابة لها. إن تعددية الأطراف ليست ثابتة، ولا بد من الاعتراف بالجهات الفاعلة الدولية القوية الجديدة على هذا النحو. إنها نظام حي، ينبغي السماح له بالنمو لكي يتكيف ويجدد نفسه لضمان احترام مبادئ وقيم الأمم المتحدة التي نعتز بها ومراعاتها على النحو الواجب.

إن استقلال الدول وسيادتها يشكلان أساس النظام القانوني الدولي ككل ويحددان بوضوح تفاعل الدول في إطار النظام المتعدد الأطراف. وفي هذا السياق، يظل انتهاك سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة وغير قانوني بموجب القانون الدولي. وندعو إلى العودة إلى حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا والتمسك العالمي بميثاق الأمم المتحدة.

إن انتهاكات ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لا تؤثر على أطراف النزاع أو منطقتها فحسب، بل لها أيضا آثار سلبية بعيدة المدى، كما نشهد في أزمتي الغذاء والطاقة. كما يجب أيضا عدم الاستهانة بالعواقب الإنسانية الدائمة للنزاع.

افتقاره الملحوظ إلى المساءلة وهيكلة وتكوينه، الذي عفا عليه الزمن ولا يعكس الحقائق العالمية.

وبالتالي، يعاني المجلس من أزمة مصداقية وشرعية. وندقق تماما مع الهند عندما أبرز وزير الخارجية جايشانكار في بيانه هذا الصباح أننا بحاجة إلى إعادة توجيه جديدة وزخم جديد وإرادة سياسية لتحويل الأمم المتحدة إلى أداة عالمية ملائمة للغرض المنشود وفعالة ومرنة، وعملية المنحى، وتطلعية وممثلة للعلاقات الجغرافية السياسية الحالية ولأعضاء الأمم المتحدة. وهذه الأفكار متصلة في اقتراح الأمين العام بشأن خطته الجديدة للسلام، والتي تتاح لجميع الدول الأعضاء الفرصة للمساهمة فيها.

وتعتقد جنوب أفريقيا أننا، بغية التصدي للتحديات التي تواجه تعددية الأطراف، نحتاج إلى نهج ابتكارية واستباقية من خلال الجهود التعاونية التي تبذلها جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك مجلس الأمن. ونحن بحاجة إلى تعزيز النظام الدولي القائم على القواعد والتحرك بسرعة لتحويل المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى وهياكل الحوكمة العالمية لتتماشى مع الحقائق الحالية للقرن الحادي والعشرين. ونعتقد أن هناك فرصة لقادة العالم والمنظمات الدولية والمجتمع المدني للعمل معا لاستعادة أولوية تعددية الأطراف وأهميتها.

وتظل الأمم المتحدة أهم منبر عالمي ودولي للتصدي للتحديات والتحديات التي يتعرض لها السلام والأمن ومعالجة الفقر والتخلف وكفالة حماية حقوق الإنسان. وبالمثل، فإننا إذ نسلم بالحاجة إلى إصلاح المنظمة، وخاصة مجلس الأمن، نعترف بأن المنظمة أسهمت إسهاما كبيرا في إحراز تقدم في هذه المجالات الثلاثة الهامة. ومع ذلك، يجب أن تكون الأهمية والأولوية المعطاة للتنمية مساوية للأهمية والأولوية المعطاة للسلام والأمن، حيث أن الصلة بين الاثنين راسخة تماما.

وفي الختام، تود جنوب أفريقيا أن تؤكد أن إصلاح وتحويل مؤسسات الحوكمة العالمية القائمة، وإيلاء الاهتمام للدبلوماسية الوقائية، وتعزيز التنسيق والشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات

- يجب أن نضمن قدر الإمكان أن يسود التعاون المتعدد الأطراف على التصرفات الأحادية لمنع التصعيد إلى العنف والصراعات العسكرية.

وأختتم بياني بالتأكيد على إيمان مالطة بأن التعاون من خلال تعددية الأطراف الناجعة يبقى السبيل الأمثل للنهوض بجهودنا الجماعية نحو الاستجابة للحقائق العالمية اليوم ومنع التحديات العالمية في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سانت لوسيا.

السيدة رامبالي (سانت لوسيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي ببيان اليوم باسم الدول التالية المتقاربة في التفكير: بابوا غينيا الجديدة، بالاو، البرازيل، بربادوس، بوتان، تيمور - ليشتي، جامايكا، جزر البهاما، جنوب أفريقيا، رواندا، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، غامبيا، غرينادا، غيانا، فانواتو، كابو فيردي، ملاوي، منغوليا، موريشيوس، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، نيجيريا، الهند. ونود أن نشكر الهند بصفتها رئيس مجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم، ونرحب بالملاحظات التي أبدتها الأمين العام ورئيس الجمعية العامة.

تحدد المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة مقاصد المنظمة، التي تجسد أهداف تعددية الأطراف. بيد أن مجلس الأمن المنقسم على رأس ركيزة السلام والأمن يتحدى قدرة المنظمة على الاضطلاع بولايتها. ومع ذلك، تظل الأمم المتحدة هي فرصتنا الفضلى في السلام. ولا يزال وجودها يمثل أكبر إنجاز متعدد الأطراف لنا.

تتعقد جلسة اليوم في وقت يواجه فيه عالمنا الكثير من التهديدات التقليدية للسلم والأمن الدوليين والمخاطر المتسارعة التي تجاوزت فهمنا الأصلي للسلم والأمن. والسبيل الوحيد للتصدي لهذه التحديات المشتركة هو تعددية الأطراف المعززة والدائمة. ولذلك، فإننا نرحب بمفهوم التوجه الجديد لإصلاح تعددية الأطراف، الذي نرى أنه يتطلب عناصر ثلاثة رئيسية.

ولئن كان السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان يعزز بعضها بعضا، يجب السعي إلى تحقيق السلام بلا هوادة، إلى جانب توسيع نطاق الوقاية وتسوية النزاعات وحفظ السلام ليشمل بناء السلام والتنمية الطويلة الأجل. علاوة على ذلك، فإن انتشار النزاعات يبين لنا ضرورة إعادة التفكير في نهجنا والاستثمار بقدر أكبر في الوقاية وفي معالجة الأسباب الجذرية. يجب على المجتمع الدولي أيضا معالجة التهديدات الوجودية الجديدة والبازغة مثل تغير المناخ والإرهاب والأمن السيبراني. ويجب أن تكون المبادئ المكرسة في الميثاق حجر الزاوية في عملنا بشأن الخطة الجديدة للسلام. ويجب أن تعزز هذه الخطة الحل السلمي للنزاعات وأن تكفل المساواة.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن تحديدا، لطالما كانت مالطة واضحة في موقفها بأن تكوين مجلس الأمن لا يمثل العالم اليوم. والظروف والديناميات الراهنة تؤكد الحاجة إلى مجلس أكثر شمولا، ويعطي جميع الدول الأعضاء حيزا أكبر للإسهام في إيجاد حلول لصون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نهيى بكل الوفود المشاركة في أعمال المفاوضات الحكومية الدولية، التي تظل المنبر المشروع لمناقشاتها. ومالطة، كجزء من مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، ما فتئت ملتزمة بهذا المسعى.

وعليه، نرحب باتخاذ قرار الجمعية العامة ٧٦/٢٦٢، الذي ينص على ولاية دائمة لإجراء مناقشة في الجمعية العامة حال استخدام حق النقض في مجلس الأمن. ومالطة، بوصفها جزءا من المجموعة الأساسية منذ نشأة هذه المبادرة، ثابتة في إيمانها بأن هذه الآلية الجديدة تعزز الصلة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن وتجلب مزيدا من الشفافية والمساءلة والأهمية لعموم أعضاء الأمم المتحدة فيما يتعلق باستخدام حق النقض. كما تؤيد مالطة تماما المبادرة الفرنسية - المكسيكية، التي تدعو إلى فرض قيود على استخدام حق النقض في حالات الفئات الجماعية.

ونؤمن أساسا بأن تعددية الأطراف ستظل أمرا لا غنى عنه للتصدي للتحديات العالمية الكبرى. ولكن عموما - ورغم كل الصعوبات

ومعالجتها بشكل معقول، والسعي بفعالية إلى تحقيق آمال الغد في سلام وأمن" (A/77/PV.12).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): تعرب دولة قطر عن تقديرها الكبير للهند لعقدها هذه الجلسة المفتوحة الهامة. ونشكر الأمين العام ورئيس الجمعية العامة على إحاطتيهما الهامتين صباح اليوم.

تؤكد دولة قطر أنه من أجل معالجة القضايا والتحديات الحالية التي تهدد السلام والأمن العالميين فإن العمل المتعدد الأطراف بحاجة إلى التعزيز والتكيف. وفي إعلان الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، أقرت الدول الأعضاء بأن التحديات العالمية مترابطة ولا يمكن التصدي لها إلا من خلال تعددية الأطراف النشطة. فالتعددية ليست خياراً، بل هي ضرورة لبناء عالم أكثر مساواة ومرونة واستدامة، وذلك في إطار دور مركزي وطبيعي للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، اتفقت الدول الأعضاء على دعم جهود الإصلاح المستمر من قبل الأمين العام، والالتزام ببيت روح جديدة في المناقشات حول إصلاح المجلس، ومواصلة العمل لتنشيط الجمعية العامة، إضافة إلى تعزيز وإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

تؤكد دولة قطر أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي الرؤية والاستراتيجية الأكثر شمولاً حتى الآن للقضاء على الفقر المدقع والحد من عدم المساواة وحماية كوكبنا.

كما نعتقد أن الرؤية الجديدة حول مستقبل التعاون العالمي التي وضعتها هذه الوثائق الرئيسية والمرجعية، يعززها ما قدمه الأمين العام في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة (A/75/982)" الذي يدعو إلى تعددية الأطراف الفعالة للاستجابة بشكل أفضل لأكثر التحديات إلحاحاً التي تواجه البشرية.

فيما يتعلق بإصلاح الأمن الجماعي للأمم المتحدة على وجه التحديد، نود أن نشير إلى النقاط التالية:

أولاً، تدعو الخطة الجديدة للسلام إلى الاستثمار في الجهود الوقائية وبناء السلام على المستويات المحلية والإقليمية والدولية حيث

أولاً، نحتاج إلى إعادة بناء الثقة بين الدول. واليوم، ترسخت التصدعات في هيكلنا لتعددية الأطراف نتيجة الانقسام وانعدام الثقة. وعلينا أن نعود من جديد إلى التسوية السلمية للنزاعات على أساس مبدأي السيادة والمساواة، مع التسليم بضرورة الاحترام المتبادل للاختلافات مع الامتناع عن التصرفات الانفرادية.

ثانياً، نحتاج إلى إحراز تقدم في مسألة إصلاح مجلس الأمن. وهذا هو الشعور الذي عبر عنه أكثر من ٧٠ من قادة العالم في المناقشة العامة لهذا العام في الجمعية العامة. ومن المستحيل أن نحافظ على تعددية الأطراف فيما تستبعد أصوات الناس من مختلف مناطق العالم من القرارات المتعلقة بمصائرهم ومداوتهم بشأن التحديات المشتركة. علاوة على ذلك، وحتى يكون مجلس الأمن ملائماً للغرض منه، لا بد أن تظل أساليب عمله ذات صلة، من خلال التقييم الدوري. وعليه، يجب أن يواصل أعضاء المجلس المشاركة بشكل بناء في إطار الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى لضمان أن يكون مجلس متسا بالذكاء والفعالية والشفافية.

وأخيراً، نحتاج إلى الإرادة السياسية. إن استثنائية الدول لا تتأتى من الحيلة أو قدرتها على شن الحروب، بما في ذلك الحروب بالوكالة، ولكن من استعدادها لإعطاء الأولوية لتعددية الأطراف في أصعب الأوقات. إن ضرورة هذا الالتزام ترد واضحة في الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

وعلى هامش الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، أصدرت ٣٥ دولة عضواً مقاربة في التفكير نداء للعمل من أجل إصلاح مجلس الأمن جددت من خلاله التزامها بتعددية الأطراف الفعالة وسلمت بالحاجة إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن، بما في ذلك من خلال تعزيز طابعه التمثيلي وشرعيته. وقد ترددت أصداً نداء العمل هذا في المناقشة العامة للدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة من جانب أحد قادة منطقتنا الكاريبية، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين، رالف إي غونسالفيس، الذي أكد بعمق سبب وجودنا:

"يجب أن ننهي أفضل شراكة ممكنة بين جميع الأمم، مهما كانت خلافتنا، لرعاية إرث الأمم، ومراعاة مصالح اليوم

السيد سكوغ (تكلم بالإنكليزية): إنني أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى ألبانيا وجمهورية مولدوفا، فضلا عن البوسنة والهرسك.

أود أن أشكر الهند على عقد هذه الجلسة الهامة وعلى إتاحة الفرصة لنا للتكلم. أعتقد أن هناك شعورا بالقليل من الإجهاد منذ صباح اليوم في تناول هذا الموضوع الهام جدا. ولكنني أعتقد أن من المهم جدا أن نتاح الفرصة للجميع للتكلم فيه. لذلك سأختصر بياني قليلا مع ضمان تعميم النسخة الكاملة من البيان بوسائل أخرى.

لقد أتى هذا النقاش في الوقت المناسب جدا في خضم النزاعات المتعددة وتراكم التحديات التي نواجهها في جميع أنحاء العالم، من العدوان الروسي على أوكرانيا إلى الحالة في منطقة الساحل وهايتي، وحالة الطوارئ المناخية وأزمة الديون المتزايدة وزيادة عدم المساواة، على سبيل المثال لا الحصر. ولا يمكن معالجة تلك الأزمات المتكررة وحلها إلا بصورة جماعية.

ويتعين علينا أن ندرك أيضا أنه إذا لم نضطلع بالمسؤولية الجماعية لمعالجة أوجه الضعف وعدم المساواة التي تفاقمت منذ جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) هذه فإن فسوف يؤدي هذا حتما إلى تأجيل أزمات جديدة. لذلك فإن هناك حاجة إلى بناء عالم أكثر عدلا وشمولا واستدامة، عالم تمثّل فيه مصالح جميع الأمم والشعوب تمثيلا كافيا. هذا هو تصورنا لتعددية الأطراف، وعليه نواصل الاستثمار بقدر كبير في الأمم المتحدة سياسيا وماليا. وهو السبب أيضا وراء تأييدنا لتخصيص مقعد أفريقي في مجموعة العشرين كنموذج لنظام عالمي عادل وفعال وأكثر شرعية.

أولا وقبل كل شيء، يتعين علينا العودة إلى الأساسيات: أي نظام دولي فعال وقائم على القواعد وتشكل الأمم المتحدة الفاعلة محورا له. لقد كشف الأمين العام عن أوجه القصور في النظام الحالي في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982) قبل ١٥ شهرا، وقدم تحليلا واقعا لما ينعنا من تحقيق أولوياتنا المتفق عليها، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. ويعني الفشل في تنفيذها خذلان شعوبنا. وكما قال هذا الصباح، لقد أصبحت مجموعة أدواتنا بحاجة إلى التحسين.

تبرز أهمية الاستثمارات الذكية والوقائية لمعالجة الدوافع الأساسية التي توجج النزاعات أكثر من أي وقت مضى. وهذا يعني أننا بحاجة إلى لجنة بناء سلام قوية مزودة بموظفين يتمتعون بتمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به. كما أن هناك حاجة ماسة لاعتماد قيم العدالة وسيادة القانون والمساواة وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والمحافظة على البيئة والتعاون الدولي.

ثانياً، يحدونا أمل كبير في دور فعّال للمجلس. لذلك فإن عملية إصلاحه تمثل أولوية ملحة أكثر من أي وقت مضى حيث أن النجاح في الإصلاح الشامل للأمم المتحدة يعتمد بشكل رئيسي على إصلاح المجلس، لكونه أحد الركائز الأساسية للمنظمة الدولية.

إن مسار المفاوضات الحكومية الدولية حول إصلاح المجلس الذي كان لي شرف إدارته بالشراكة على مدى العامين الماضيين، يعتبر من أهم مسارات المفاوضات الحكومية الدولية. وعلى الرغم من الصعوبات التي يواجهها المسار، تمكنا بدعم من الدول الأعضاء، من تحقيق تقدم في إطار تقليل أوجه الخلاف وتعزيز جوارب الاتفاق.

ولكن، لا شك في أن تأخر عملية الإصلاح يستدعي تفكيراً جديداً لتسريع تحقيق الهدف المنشود من أجل التوافق على مجموعة من المقترحات التي تحقق التوازن المطلوب في المجلس الجديد. وانطلاقاً من هذه الرؤية، فإن أية محاولة لإصلاح المجلس لن يكتب لها النجاح إن اقتصرنا على جانب واحد فقط وتجاهلت العناصر الأخرى، باعتبار أن العناصر الخمسة لعملية الإصلاح مترابطة وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢ أو إن لم تأخذ بمبدأ المساواة بين جميع الدول في عملية اتخاذ القرار في المجلس.

ونعرب عن تطلعنا إلى تحقيق نتائج إيجابية في إطار الجولة القادمة للمفاوضات الحكومية الدولية بقيادة الكويت وسلوفاكيا.

وختاماً، إن الجهود المتعددة الأطراف القوية هي السبيل الوحيد لنجاحنا الذي تنتظره أجيال الإنسانية في الحاضر والمستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقباً.

معارضة لأي مشروع قرار موثوق به يرمي إلى منع الفظائع الجماعية أو وقفها.

في الميدان أيضا تغيرت التحديات للسلام والأمن، نظرا لأننا نعيش في بيئة تشهد عنفا متزايدا وتوجد فيها التهديدات والمخاطر التقليدية مع أنواع جديدة من التهديدات مثل تغير المناخ والهجمات الإلكترونية والتلاعب بالمعلومات علاوة على أنواع جديدة من الأسلحة والجهات الفاعلة الجديدة أو تلك التي تجرأت حديثا مثل الجماعات الإرهابية أو المرتزقة، على سبيل المثال لا الحصر. في هذا السياق، تتعرض أدوات الأمم المتحدة الرامية إلى الاستجابة للأزمات، بما في ذلك عمليات حفظ السلام، لضغوط شديدة ويجب أن تكون ملائمة للقرن الحادي والعشرين.

ونؤيد دعوة الأمين العام إلى وضع خطة جديدة للسلام، ونذكر بأن بوسع المنظمات الإقليمية أن تؤدي أيضا دورا رئيسيا في منع الأزمات والتصدي لها. إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بمواصلة دعمه لعمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا وبالمناقشات الجارية لاستخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة في العمليات التي يأذن بها مجلس الأمن. ويمول الاتحاد الأوروبي أيضا إطار الاتحاد الأفريقي للامتثال والمساءلة تحقيقا لتلك الغاية.

تتسم القضايا العالمية اليوم بالتعقيد الشديد إلى حد تتطلب فيه إشراك جميع أصحاب المصلحة حول الطاولة والتفكير على نحو مختلف كي يتسنى لهم وضع حلول مبتكرة. على سبيل المثال، بينت لنا جائحة كوفيد-19 أنه لا يمكن أن تكون هناك استجابة فعالة بدون إجراء حوار يشمل بعض الجهات الفاعلة غير التقليدية مثل المصنعين والعلماء ومحبي أعمال الخير على نحو مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19. ولن نتسنى معالجة أي من أزمات العالم اليوم بصورة جدية بدون المساهمة الكبيرة من قبل منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب.

ويعلم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، بوصفهما مانحين رئيسيين، أننا بحاجة أيضا إلى تحسين عملنا لنكفل تكامل جهودنا.

تظل المبادئ الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة في صميم تعددية الأطراف المتجددة: الالتزام بصون السلم والأمن الدوليين والتمسك بالقانون الدولي وتعزيز التنمية المستدامة والدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وتعزيزها، فضلا عن احترام الالتزامات الناشئة عن التعهدات والمعاهدات المتفق عليها بصورة متبادلة. وبالتالي فإن الدفاع عن الميثاق شرط لا غنى عنه.

كما يعد مفهوم منع نشوب النزاعات في صميم الميثاق ويجب إعادته على سبيل الأولوية. لكننا نشهد حاليا للأسف، ما يحدث عندما يقرر البعض التعامل على نحو انتقائي مع تلك المبادئ والمعايير مع إساءة استخدام سلطاتهم ومنظومة الأمم المتحدة برمتها. ويجب أن يجسد مجلس الأمن الحقائق المعاصرة وأن يكون أكثر فعالية. عليه، يؤيد الاتحاد الأوروبي الإصلاح الشامل لمجلس الأمن لكي يكون أكثر فعالية وشفافية وديمقراطية وتمثيلا، فضلا عن خضوعه للمساءلة.

ويجب على أعضاء مجلس الأمن استيفاء أعلى معايير السلوك بالتمسك بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وبالنسبة للأعضاء الدائمين، يعني هذا الامتناع عن استخدام حق النقض في حالات وجود خطر ارتكاب جرائم الفظائع الجماعية وعدم إساءة استخدام حق النقض عندما يكونون أطرافا في النزاع.

إن اعتماد "ولاية دائمة" في نيسان/أبريل الماضي لعقد مناقشة في الجمعية العامة عندما يستخدم حق النقض في مجلس الأمن قد أسهم في الجهود الرامية إلى تنشيط الجمعية العامة وتمكينها، وكفالة ألا يخرس صوت الأمم المتحدة عندما يصل المجلس - بوصفه الجهاز الرئيسي المكلف بصون السلم والأمن الدوليين - إلى طريق مسدود.

ولكن هذا لا يكفي، إذ تقع على عاتقنا مسؤولية تحسين أداء المجلس. يؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما المبادرة الفرنسية - المكسيكية بشأن حق النقض في حالات الفظائع الجماعية، فضلا عن مدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن لمكافحة الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، ويدعو جميع أعضاء مجلس الأمن - المنتخبين والدائمين - إلى عدم التصويت

والخطة الجديدة للسلام الواردة في خطتنا المشتركة (A/75/982) تتيح لنا فرصة للتصدي لذلك التحدي على وجه الاستعجال. وقد رحبنا بحضور الأمين العام غوتيريش في هذه المناقشة وبالتعليقات التي أدلى بها في وقت سابق. لذلك نتفق تماماً مع أنه يجب جعل مجلس الأمن أكثر فعالية. فينبغي ألا يجسد المجلس الحقائق الجيوسياسية الراهنة فحسب، بل ينبغي أن يعمل بطريقة تقي بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن. ويشمل ذلك بالتأكيد القدرة على الاستجابة للطرق المعقدة التي يتعرض بها السلام والأمن للخطر اليوم والحاجة إلى تبني مفهوم شامل للسلام والأمن يشمل الأمن البشري.

وفيما يتعلق بأكثر النزاعات وحشية في العالم، نرى المجلس في كثير من الأحيان عاجزاً عن التصرف بينما يُقتل مدنيون أبرياء - بما في ذلك في أوكرانيا، نتيجة لعدوان أحد أعضائه الدائمين - وكثيراً ما يرجع ذلك إلى قدرة الأعضاء الذين يتمتعون بحق النقض على منع المجلس من اتخاذ إجراء أو حتى من طرح قرارات. وكنا فخورين باتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٦ بشأن مبادرة حق النقض، الذي كان له صدق قوي في هذه المناقشة اليوم. وهي خطوة أساسية نحو التصدي للتحديات التي يفرضها استخدام حق النقض على فعالية المجلس والتصور العام للأمم المتحدة ككل. وهو تدبير رئيسي لإعادة تقويم التوازن بين مجلس الأمن والجمعية العامة وحافز لتمكين الجمعية من الاستفادة الكاملة من السلطة التي أناطها بها الميثاق والتدخل عندما يعجز المجلس عن التصرف.

ونشعر بالغبطة أيضاً إذ نرى أن مبادرة حق النقض باتت تؤثر بالفعل على استخدام حق النقض عملياً. ويجب أن نكفل عدم ممارسة حق النقض بعد الآن بطريقة تتعارض مع مقاصد الميثاق ومبادئه. ونحن حريصون على أن ندرس بصفة خاصة تطبيق الفقرة ٣ من المادة ٢٧ من الميثاق، التي تنص على أن "يتمتع أي طرف في نزاع عن التصويت"، وهو ما يتعارض مع ما شهدناه في هذه القاعة في سياق صنع القرار بشأن أوكرانيا على وجه الخصوص. وسنواصل أيضاً المطالبة بتنفيذ مدونة قواعد السلوك الخاصة بمجموعة المساءلة

وتُطرح حالياً مبادرة بشأن البوابة الشبكية العالمية للاتحاد الأوروبي ونحن نتكلم الآن. وتتيح هذه البوابة استقلالية استراتيجية للشركاء فيما يتعلق بالاستثمارات في البنية التحتية والصحة والتعليم والتحويلات الرقمية وتحويل الطاقة، ما يؤدي إلى تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وسد فجوات التمويل. كما أنها عرض مستدام للبيئة والتمويل وفيما يتعلق بالديون. ونحن أيضاً من أشد الداعمين للمبادرات المتعددة الأطراف بشأن التمويل العالمي، بما في ذلك تعزيز وتحسين معالجة الديون والشفافية وإعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي وتنفيذ المعايير الضريبية في الحد الأدنى.

ختاماً، أود أن أؤكد للمجلس أن الاتحاد الأوروبي ملتزم تماماً بالإسهام في تجديد تعددية الأطراف وتنشيطها وتحقيق ذلك بواسطة العمل عن كثب مع أعضاء المجلس وعموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فضلاً عن المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وأصحاب المصلحة المهتمين الآخرين للتصدي للتحديات الملحة التي نواجهها حالياً وفي المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): إن تعددية الأطراف الفعالة، وفي صميمها الأمم المتحدة، أمر لا غنى عنه للتصدي للآزمات التي تميّز عصرنا، من تغير المناخ إلى التأهب للجوائح. ولمجلس الأمن دور محوري في ذلك الصدد، حيث أنه مكلف بأن يكون وصياً على السلام والأمن الدوليين بالنيابة عن أعضاء الأمم المتحدة ككل. ومن الشروط المسبقة لذلك بالتأكيد الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة واتخاذ إجراءات فعالة عندما تنتهك أحكامه، ولا سيما أحكامه الأساسية المتعلقة باستخدام القوة. إن منع ويلات الحرب هو السبب في أن شعوب العالم أنشأت الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، وهي حتى يومنا هذا لا تزال المكان الذي تتوقع فيه الشعوب في جميع أنحاء العالم أن ترى عملاً فعالاً عندما يتعرض النظام الدولي للهجوم.

إن الأمم المتحدة، في جوهرها، منظمة للسلام والأمن، وبينما نجتمع اليوم تتعرض قدرتها على الاضطلاع بتلك المهمة لخطر شديد.

المتحدة دائماً قادرة على التكيف مع آخر التطورات، بما في ذلك في التكنولوجيا والعلوم وثقافة العمل. ويجب أن يكون إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، عملاً متواصلًا وأن يُضطلع به بطريقة كلية شاملة. وفي ذلك الصدد، توفر خطتنا المشتركة (A/75/982) مخططاً هاماً للأمم المتحدة قوية وفعالة. ونرى أيضاً في مؤتمر قمة المستقبل فرصة لإحراز تقدم ملموس بشأن الإصلاح وجعل منظومة الأمم المتحدة ذات أهمية. إن مجلس الأمن بحاجة ماسة إلى التكيف مع واقعنا العالمي الجديد. وينبغي أن تكون أكثر شمولاً وشفافية وديمقراطية في الاضطلاع بولايتها. وبغية إحراز تقدم، فإن الإرادة السياسية لتحقيق الإصلاح من جانب جميع الدول، بما فيها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، شرط أساسي. ونحن بحاجة إلى جدول زمني واضح وأهداف عملية لإصلاح المجلس. وفي غضون ذلك، يجب على المجلس أن يواصل الوفاء بوعوده. ولا يمكننا أن ندع الاتحاد من أجل السلام يصبح الوضع الطبيعي الجديد؛ فيجب أن تكون الوحدة جزءاً لا يتجزأ من المجلس نفسه. وعلى أية حال، فإن العضوية في مجلس الأمن ليست حقاً بل مسؤولية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بمن يشغلون المقاعد الدائمة.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى تعزيز الشراكات، لا سيما مع المنظمات الإقليمية. فهي تؤدي دوراً هاماً في تقريب وجهات النظر الإقليمية وأفضل الممارسات. وعلاوة على ذلك، يمكن للهيكل الإقليمية أن تكون بمثابة لبنات بناء وأسس لاستقرار عالمي قوي. لذلك بات من المهم أن تعزز الأمم المتحدة التآزر مع المنظمات الإقليمية، بما فيها رابطة أمم جنوب شرق آسيا. إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بوصفها ممثلاً لمجموع سكان يزيد على ٦٥٠ مليون نسمة، هي من بين الشركاء البارزين الرئيسيين للأمم المتحدة في مجالات السلام والاستقرار والتنمية المستدامة. ويجب تعزيز تلك الشراكة لضمان أن تعزز الجهود المتعددة الأطراف والإقليمية بعضها بعضاً.

وفي الختام، نعتقد إندونيسيا أن تعددية الأطراف تظل أفضل سبيل لحل تحدياتنا العالمية الحالية والمستقبلية. واسترشاداً بروح تعددية

والانساق والشفافية، التي تلزم حتى الآن الموقعين عليها البالغ عددهم ١٢٤، وهم يشملون ١١ عضواً من أعضاء المجلس حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، باتخاذ إجراءات فعالة لمنع الجرائم الفظيعة والتصدي لها. ونتطلع إلى مزيد من البيانات من الأعضاء الدائمين بشأن كيفية تفسيرهم لدورهم في مجلس الأمن، واستخدامهم لحق النقض في المستقبل، وإصدار إعلانات ذاتية إضافية واسعة النطاق فيما يتعلق بمبادئهم والتزاماتهم - وهو أمر نعتقد أنه ينبغي للدول التي تطمح إلى منحها حق النقض أن تفعله أيضاً. وفي غضون ذلك، نعتقد أن إضافة المزيد من الأعضاء إلى الذين يتمتعون بحق النقض في المجلس أمر يتوافق مع البديهة، بالنظر إلى الأثر السلبي الواسع النطاق لاستخدام حق النقض بالفعل على فعالية المجلس وصنع قراراته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد ناصر (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. وتؤيد إندونيسيا البيان الذي سيدلي به ممثل فييت نام بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

تجري مناقشتنا اليوم على خلفية وضع جيوسياسي يتسم بأزمات وتحديات متعددة. وفي وقت نحن في أمس الحاجة فيه إلى التضامن والتعاون، نشهد للأسف تزايد الأناثية والانقسام وانعدام الثقة. وإزاء تلك الخلفية، يجب أن نجدد التزامنا بتعددية الأطراف وأن نبني من جديد. وفي هذا السياق، أود أن أشارككم ثلاث نقاط:

أولاً، نحن بحاجة إلى نموذج جديد متعدد الأطراف - نموذج يكون الكل فيه رابحاً، ولا تكون محصلته الصفر؛ نموذج للمشاركة والحوار، لا للاحتواء أو لنهج القبول أو الرفض؛ نموذج للتعاون والتضامن وليس للمنافسة؛ نموذج يتم فيه التمسك باستمرار باحترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المبادئ الأساسية للسيادة والسلامة الإقليمية والتسوية السلمية للنزاعات.

ثانياً، نحن بحاجة إلى أمم متحدة تصلح لوقتها وللغرض منها. لم يكن ممكناً تصور عالم اليوم قبل ٧٧ عاماً. ويجب أن تكون الأمم

أنه ينبغي توسيع فنتي عضوية المجلس. أما بالنسبة لحجمه، فإن أي عدد في حدود أواسط العشرين ربما ينصف عموم الأعضاء. وتستحق مسائل التمثيل الواجب لجميع المناطق ومجموعات الأعضاء والاستخدام الحكيم لحق النقض والدعوة إلى إجراء مفاوضات تستند إلى نص النظر فيها على النحو الواجب. وفي هذا الصدد، نلاحظ أيضاً ضرورة استيعاب الجميع والحوار المتعمق بين الدول الأعضاء. ثانياً، إن الجمعية العامة رمز ودليل على تعددية الأطراف. ويجسد عملها إرادة شعوب العالم على نحو أفضل مما يعبر عنه مجلس الأمن. ونشدد على الحاجة إلى اتباع نهج أكثر جرأة وحسماً بغية تقريب الجمعية العامة من الناس. وفي هذا الصدد، يظل تنشيط أعمال الجمعية العامة جزءاً لا يتجزأ من الجهود الأوسع نطاقاً لإصلاح الأمم المتحدة ككل.

ويجب أن نضطلع جميعاً بدورنا للحفاظ على الطابع الحكومي الدولي الشامل والتشاورى والديمقراطي للجمعية العامة. ومن المهم تضيق الفجوة في السلطة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن على سبيل الأولوية. ويتعين على الدول الأعضاء إنشاء آلية فعالة لتقييم تنفيذ قرارات الجمعية العامة. ونحن بحاجة للبحث عن المزيد من الابتكارات لكفالة الدور المركزي للأمم المتحدة ولضمان سماع صوت عموم الأعضاء بشأن المسائل العالمية الهامة والعاجلة.

ثالثاً، نؤيد المبادرة الرامية إلى ضمان التنفيذ السليم لميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالعلاقة الوظيفية بين أجهزتها الرئيسية، ولا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويتحتم تعزيز التآزر والاتساق والتكامل بين جداول أعمال الجمعية ولجانها والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية. كما يجب تحسين التفاعل مع مجلس الأمن.

أخيراً، لا يوجد سبب أهم من الواقع العالمي الراهن يُملّي الحاجة الملحة لإصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، حتى نتتمكن من تحقيق أفضل ما يمكن أن نقدمه لمن نخدمهم. وإن لم نتمكن من تحقيق تلك الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها الآن، فقد لا نتمكن من القيام بذلك في المستقبل القريب ولا البعيد.

الأطراف، نتطلع إلى التعاون والعمل مع جميع الدول لتحقيق أهدافنا المشتركة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد مغيث (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص تقديري للبعثة الدائمة للهند على عقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن توجه جديد لإصلاح تعددية الأطراف. يأتي ذلك في الوقت المناسب تماماً في ضوء التحديات العالمية الجارية. ونشكر الأمين العام ورئيس الجمعية العامة على إحاطتهما المتبصرتين هذا الصباح.

يواجه العالم اليوم تحديات متعددة الأبعاد مثل تغير المناخ ومرض فيروس كورونا والنزاع وأزمات الغذاء والطاقة والأزمات المالية وغيرها. وقد هزت تلك التحديات، والنزاع الجاري في أوكرانيا على وجه الخصوص، أسس السلام والأمن الدوليين ذاتها. إن أمننا المشترك في السلام والتنمية معرض لخطر شديد. ويوصفها نصيراً قوياً لتعددية الأطراف، تعتبر بنغلاديش الأمم المتحدة محط آمال الشعوب وتطلعاتها في هذا المنعطف التاريخي. ونعتقد أنه لا يمكن التصدي لتحديات اليوم المتشابكة إلا من خلال بث الحياة من جديد في تعددية الأطراف. وكونها المحفل المتعدد الأطراف الأكثر تمثيلاً في العالم، لا بد من مواصلة تعزيز الأمم المتحدة من أجل التصدي للتحديات التي نواجهها في القرن الحادي والعشرين. وأود أن أسلط الضوء على بضع نقاط في هذا الصدد.

أولاً، لقد قلنا مراراً وتكراراً إن الوقت حان لإصلاح أقوى جهاز في الأمم المتحدة - مجلس الأمن. ونتفق جميعاً على أن عضوية المجلس وهيكله لا يتماشيان مع الحقائق الراهنة على أرض الواقع. لقد كان آخر إصلاح للمجلس قبل ٥٧ عاماً. ولا بد من إصلاحه لكي يكون ممثلاً للجميع تمثيلاً كاملاً ومهما وفعالاً وديمقراطياً وشفافاً وعلى مستوى الغرض المنشود.

للأسف، قضينا وقتاً أطول مما ينبغي في مسألة إصلاح مجلس الأمن. ويجب أن نفعل شيئاً ملموساً ويجب أن نفعله الآن. ونعتقد

انطباعات بوجود تسييس أو كيل بمكيالين. ويجب أن نكفل أن تتماشى أفعالنا مع أقوالنا.

أما بالنسبة لمجلس الأمن، فإن النقاش يميل إلى التركيز على مسألتين متشابكتين، هما حق النقض والعضوية. وعلينا أن نذكر أنفسنا بأنه يجب ألا نرتكب نفس الخطأ مرتين وندعي أن جميع الأعضاء متساوون في حين أن بعضهم أكفأ من غيرهم. إن ما نحتاج إليه هو مجلس أكثر ديمقراطية وتمثيلاً وفعالية وشفافية وشرعية وخضوعاً للمساءلة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب إيلاء الاعتبار الواجب للمسائل الرئيسية الأخرى التي حددها مقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢.

إنني أؤيد الملاحظات التي أدلى بها الممثل الدائم لإيطاليا فيما يتعلق بنهج مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، التي تشكل تركيا جزءاً منها. ونعتقد أن المجموعة قد حددت نقاط تقارب تتطوي على إمكانية التوصل إلى توافق في الآراء. ونتطلع إلى المشاركة بطريقة بناءة في الجولة المقبلة من المفاوضات الحكومية الدولية. ونثق بأن الأعضاء سيتغلبون على العقبات التي تخلقها المغالاة في المطالب، ولا سيما تلك ذات الطابع الفردي. ويتعين على مجلس الأمن أن يضطلع بمهمته بوصفه الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين. ويجب أن يعمل المجلس لخدمة البشرية جمعاء، وليس مصالح قلة من الدول الأعضاء.

ويجب أن نتناول جدول الأعمال المتعدد الأطراف بالتزام متجدد وأن نعيد إطلاق خطاب تعددية الأطراف وأن نُظهر القيمة المضافة للتعاون الدولي. ويجب أن يتركز ذلك الجهد على ميثاق الأمم المتحدة نصاً وروحاً. فالميثاق يتسم بالمرونة ولم يبرح وثيقة ذات رؤية استشرافية. ومن خلال تجسيده للقيم العالمية، فإنه يرتكز على السلام والتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، ويتضمن رؤية لبلدان تعيش في ظل حسن الجوار وتتشاطر مصيراً ومستقبلاً مشتركين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسبانيا.

السيدة خيمينيث دي لا هوث (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): يواجه العالم اليوم عدداً من التحديات المترابطة، بما في ذلك التعافي من

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد كاياالار (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): يمر النظام الدولي

القائم على القواعد ربما بأخطر أزمة يشهدها منذ نشأته بعد الحرب العالمية الثانية. فبالنسبة للبعض، لم تُعد تعددية الأطراف تُعتبر أفضل طريقة للعمل من أجل تحقيق الأمن والازدهار على المستوى العالمي. ولا يُنظر إلى بناء توافق الآراء والتراضي باعتبارهما فضائل للقوة، بل كإمارات ضعف. وتآكلت القواعد القانونية القائمة منذ أمد طويل. ونتيجة لذلك، يفقد الناس الثقة في المؤسسات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة. والواقع أن الأمم المتحدة ليست المؤسسة المثالية، فهي معيبة هيكلية ومُرهقة من الناحية التشغيلية. وفي حين أنها قد تكون مصدراً للأفكار الممتازة، فإنها غالباً ما تقتصر إلى الوسائل اللازمة لتنفيذها بفعالية. وكثيراً ما تقوم مختلف هيئاتها وآلياتها بتكرار العمل، ومن هنا تأتي الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن المذكرة المفاهيمية (انظر S/2022/880)

لا تركز إلا على جانب واحد من جوانب إصلاح الأمم المتحدة، ينبغي عدم إغفال بعض العناصر الرئيسية الأخرى للمسألة في مناقشة اليوم. وقد اكتسبت عملية تنشيط الجمعية العامة زخماً طوال العقد الماضي بفضل العمل الجدير بالثناء الذي قام به الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. ومع ذلك، لا يزال هناك العديد من السبل التي يتعين على الجمعية العامة استكشافها من أجل الوفاء بولايتها.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تعمل الأمم المتحدة والأعضاء على

تحسين ودعم المزيد من عمليات السلام. وفيما يتعلق بالتنمية، فقد أُحرز تقدم كبير في العقود الأخيرة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وضمان أن تكون أنشطة الأمم المتحدة في ذلك الميدان أكثر اتساقاً وتوحيداً. وينبغي أن نواصل السير في ذلك الاتجاه مشياً مع مبدأ المسؤولية الوطنية على جميع المستويات وإنشاء آليات مناسبة للحكومة والإدارة والتمويل لضمان أن يكون هذا التوحيد هو العنصر التوجيهي الرئيسي. وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، يتعين علينا منع أي

باستخدام حق النقض، كما هو الحال في الفئات الجماعية أو عدوان روسيا على أوكرانيا.

ويجب أن نسعى إلى حلول توافقية من خلال إصلاح ممكن وواقعي إن أريد له أن يدخل حيز التنفيذ. وفي ذلك السياق، قدمت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء مقترحات بمنح المزيد من الدول الأعضاء خيار العمل في مجلس الأمن، مع إمكانية مد الولاية لفترات أطول أو فترات متعاقبة وتعزيز ثقل الأعضاء المنتخبين. وكلمة "المنتخبين" كلمة رئيسية في اقتراح مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، لأن الانتخاب يوفر شرعية أكبر لأعضاء مجلس الأمن و يتيح تمحيص عملهم. كما أن الانتخاب يمكن المجلس من التكيف بشكل أفضل مع التغيير.

وبالرغم من مشاركتنا في هذه المناقشة المفتوحة، نعتقد أن المحفل الطبيعي لمناقشة إصلاح مجلس الأمن هو المفاوضات الحكومية الدولية التي أنشأتها الجمعية العامة. والسنوات الثلاث الماضية تبرهن على أننا يجب أن نتأهب لمواجهة ما لا يمكن تصوره. ويجب على إصلاح مجلس الأمن، من ناحية، أن يستجيب للواقع الحالي، ومن ناحية أخرى، أن يوفر المرونة والقدرة على التكيف حتى يكون الجهاز المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين على استعداد لمواجهة التحديات المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا.

السيدة لينديرتسي (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الهند على تنظيم جلسة اليوم بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية، وهو موضوع يشكل أولوية بالنسبة لنا.

تؤمن ألمانيا إيماناً راسخاً بأن تعددية الأطراف هي أفضل إطار لضمان السلام والاستقرار. إنها أفضل أداة لمناقشة وإيجاد حلول مشتركة للتحديات التي تواجه البشرية ولتسوية المنازعات سلمياً. ونعزز باستثمار الأموال بل وبالعديد من الموظفين والقدرات السياسية في المنظمات متعددة الأطراف.

الجائحة؛ والآثار المتسارعة للعدوان الروسي على أوكرانيا على أزمات الغذاء والطاقة والأمن المالي؛ وتغير المناخ وزيادة النزاعات المسلحة، التي دفعت أكثر من ١٠٠ مليون شخص إلى النزوح القسري، مع تزايد الاحتياجات الإنسانية. وإذا أردنا أن نتصدى لتلك التحديات المشتركة بثقة، فإننا بحاجة إلى تعددية أطراف أقوى وأكثر فعالية وتوازناً وبالضرورة، يتطلب تعزيز تعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد الذي تستند إليه أمماً متحدة أقوى.

ويشير الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة و تقرير الأمين العام عن "خطتنا المشتركة" (A/75/982) إلى الطريق نحو أمم متحدة أكثر فعالية واستدامة وشفافية واتساقاً. ويجب أن تكون أبعاد مثل الوقاية والوساطة والرقمنة والتأزر والشراكات مع المنظمات الإقليمية وغيرها من المبادرات المتعددة الأطراف، فضلاً عن اضطلاع النساء والفتيات بدور أكبر، جزءاً لا يتجزأ من مستقبل تعددية الأطراف.

ويسهم بلدي على عدة جبهات في مقترحات الأمين العام، بدءاً من دعمنا لمبادرات الوساطة مثل تحالف الأمم المتحدة للحضارات إلى التزامنا بالرقمنة بوصفنا البلد المضيف لمرفق الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فالنسيا ونهوضنا بسياسة خارجية مناصرة لقضايا المرأة. كما ندعم بنشاط "شبكة القادة لتعزيز تعددية الأطراف معاً"، والتي أطلقنا من خلالها مبادرات عاجلة وضرورية مثل مؤتمر قمة القادة بشأن الأمن الغذائي العالمي، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر.

ويجب أن ينطوي تعزيز تعددية الأطراف على تكامل أكبر بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة وتوطيد الصلة الثلاثية بين السلام والأمن، والتنمية، والعمل الإنساني. وعلاوة على ذلك، من المهم أن نتناول إصلاح تعددية الأطراف، آخذين في الحسبان جميع عناصرها، وليس بعضها فحسب.

فيما يتعلق بإصلاح أجهزة الأمم المتحدة، أظهرت الأشهر الأخيرة أننا نحتاج إلى مجلس أمن متوازن مع عالم اليوم، مجلس أكثر تمثيلاً وشفافية وفعالية ويتمتع بشرعية أكبر. فلا يمكن شل عمل المجلس

العام، وسندعمه. قال المهاتما غاندي: "يتوقف المستقبل على ما تفعله اليوم". ونتوقع أن يكون مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام ٢٠٢٤ معلما حاسم الأهمية لتعزيز تعددية الأطراف وترسيخ أهداف التنمية المستدامة. وبعد أن تشرفت بالمشاركة في تيسير تلك العملية، مع زميلي السفير نيفيل ميلفن غيرتزي، ممثل ناميبيا، أود أن أؤكد للجميع أننا سندير العملية بطريقة منفتحة وشاملة وشفافة وتشارورية. وأود أن أطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تسهم بحسن نية.

إن الإصلاحات والتعديلات التي تشدد الحاجة إليها في المتناول إذا توفرت الإرادة السياسية الجماعية. لقد حان الوقت للشروع في إصلاح الأمم المتحدة. فلنجعل هذا قرارنا في العام الجديد للمقبل. ليس هناك وقت نضيعه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد شينداوونزي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعتزم هذه الفرصة لأشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن "توجه جديد لتعددية الأطراف بعد إصلاحها"، وهي مسألة ستظل لها تداعيات مهمة على الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها الآن وفي المستقبل. ونود أن نشيد بالهند على قيادتها كرئيسة لمجلس الأمن خلال هذا الشهر وعلى إسهاماتها المثمرة في عمل المجلس خلال العامين الماضيين.

ونعرب عن تقديرنا للأمين العام ورئيس الجمعية العامة على تشاظرهما آراءهما وأفكارهما الثاقبة المهمة بشأن كيفية النهوض بتعزيز تعددية الأطراف في هذه الأوقات العصيبة.

وتؤيد تايلند البيان الذي سيدي به ممثل فييت نام بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأود أن أدلي بالبيان التالي بصفتي الوطنية.

لقد أظهر الماضي مرارا أنه في المراحل الحرجة من التاريخ عندما تواجه البشرية أزمات وتحديات وجودية، يجري التصدي لها في نهاية المطاف إما من خلال نزاع واسع النطاق، بكل قوته وعواقبه المدمرة،

ومع ذلك، لا يمكننا أن نتجاهل أن النظام المتعدد الأطراف يتعرض للضغوط. ولا ننكر الأسئلة التي ينبغي أن نجيب عليها بشكل عاجل. هل تحقق تعددية الأطراف الهدف المنشود منها؟ كيف نكيف المنظمات الدولية القائمة مع عالم دائم التغيير؟ وكيف نتعامل مع الدول الأعضاء مثل روسيا، التي تتحمل، بوصفها عضوا دائما في المجلس، مسؤولية خاصة ولكنها تنتهك ميثاق الأمم المتحدة انتهاكا صارخا؟ كل هذا يستدعي عملية الإصلاح.

أولا، فيما يتعلق بالسلام والأمن، نرى أن إصلاح المجلس قد طال انتظاره. فمن غير المقبول أن تجسد إحدى الركائز الأساسية للمنظمة الحالة الجغرافية السياسية التي كانت سائدة قبل ٨٠ عاما ولا تمثل الحاضر. ينبغي لمجلس الأمن في المستقبل أن يضم المزيد من الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. ذلك هو موقفنا المشترك في مجموعة الأربعة، إلى جانب البرازيل والهند واليابان. ومن الواضح أيضا أن أفريقيا يجب أن تكون ممثلة تمثيلا دائما في المجلس.

لقد أظهرت المناقشة العامة لهذا العام أن غالبية عظمى من الدول الأعضاء تؤيد إصلاح مجلس الأمن. بيد أنه لم تتشكل بعد عملية تفاوض رسمية، وفقا للممارسة المتبعة في كل مكان تقريبا في الأمم المتحدة. ولا بد من تغيير ذلك، ومن الملح أن نبدأ التفاوض على نص الآن. ونعتبر أيضا أن حق النقض أداة معرضة لإساءة استعمالها ونحث أعضاء المجلس على تقييد استخدامه قدر الإمكان.

ثانيا، يتعرض العديد من المشاعات العالمية لضغوط هائلة - المناخ والصحة العالمية وغيرهما. إن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة متعثر. فالأمن الغذائي وأمن الطاقة منهكان، والاحتياجات الإنسانية تتزايد باستمرار. والتكنولوجيا تتجاوز قواعد التنظيم، مما يهدد تماسك المجتمعات.

وقد أوجز الأمين العام، في عرضه لخطينا المشتركة (A/75/982)، رؤيته بشأن كيفية تشكيل مستقبل سلمي وعادل ومستدام. وبقيامه بذلك، حشد عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونتفق مع الأمين

الوسائل السلمية لحل الأزمات والتحديات التي لا تعد ولا تحصى التي تختبر عزم البشرية. إن جوهر ما أسست الأمم المتحدة عليه هو الدبلوماسية. وهذا هو المجال الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تعيد فيه تركيز جهودها: على وضع الوسائل السلمية في مقدمة ومحور تعددية الأطراف في معالجة المشاكل، بما في ذلك النزاع - سواء من خلال الدبلوماسية أو الحوار أو التفاوض أو غيرها من الوسائل - بدلا من المواجهة. ويجب أن تسعى الأمم المتحدة إلى بناء جسور التفاهم بين الأطراف المعارضة بل والمتنازعة، في سياق اتجاهات الاستقطاب والتشردم في المجتمع الدولي، ويجب أن تسعى جاهدة إلى أن تصبح منبرا أقوى وأكثر احتراما للدول لكي تلتقي سلميا من أجل إيجاد حلول مستدامة مشتركة ومفيدة للطرفين، وبذلك، يجب ممارسة القوة المتأصلة للمنظمة في قدرتها على عقد الاجتماعات على أكمل وجه.

وذلك هو جوهر ما أسست الأمم المتحدة من أجله. وهذا ما تعنيه أساسا تعددية الأطراف الحقيقية. وهذا هو المسار الذي ينبغي لتعددية الأطراف بعد إصلاحها أن تسلكه. ويجب أن يمثل ذلك أحد العناصر الحاسمة في المناقشات الجارية بشأن خطة جديدة للسلام وأفكار أخرى في إطار خطتنا المشتركة للأمين العام (A/75/982).

ثانيا، يجب أن يكون بوسع تعددية الأطراف بعد إصلاحها وأمم متحدة بعد إصلاحها الاضطلاع بفعالية وبطريقة متكاملة وشاملة بالثالوث المقدس للأهداف الاستراتيجية الرئيسية - صون السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، وتعزيز التنمية المستدامة والنمو ومنع انتهاك حقوق الإنسان العالمية وإساءة استغلالها وتجاهلها، مع تعزيز الأمن البشري للجميع. ولتحقيق ذلك الثالث، من الضروري للغاية أن تعمل الأمم المتحدة عبر المنظمات والهيئات المنعزلة، وأن تربط عمل مجلس الأمن بعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ولجنة بناء السلام، وجميع الوكالات المتخصصة والهيئات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة. ولن يكون السلام والأمن، ولا الاستقرار مستداما إذا كان هناك فقر وشقاق اجتماعي، أو العكس. وإذا لم نتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب، فلن يكون من العملي الحديث عن تحقيق السلام أو الأمن أو الاستقرار المستدام.

أو من خلال التعاون الدولي والمساعي المشتركة غير المسبوقين، كما نأمل، بكل ما لهما من تأثير على استمرار التقدم. لقد أنشئت الأمم المتحدة، بل والنظام المتعدد الأطراف برمته، للمساعدة على ضمان أن تختار البشرية الخيار الثاني بدلا من الأول في سعيها إلى التصدي لهذه الأزمات والتحديات والتغلب عليها في نهاية المطاف.

لذا فإن الأمر يتعلق بتكاتف الدول، كبيرها وصغيرها، في جهد جماعي، على أساس المبادئ التي تقوم عليها تعددية الأطراف، والهيكل الذي توفره الأمم المتحدة وعلى القواعد التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول التي علق عليها البشرية آمالها كأفضل السبل لإيجاد حلول مستدامة وفعالة لأزمات وتحديات عصرنا. فمن الجائحة إلى الفقر، ومن النزاع المسلح إلى التوترات العالمية، ومن أزمات الكوكب إلى أزمات الغذاء والطاقة، النظام المتعدد الأطراف القائم على الأمم المتحدة والقانون الدولي ليس له دور صغير يؤديه في المساعدة على إيجاد أفضل السبل الممكنة لمضي البشرية جمعاء قدما، بينما يعمل على ضمان الإصغاء لجميع الأصوات ومراعاة مصالح أصغر الدول وأصغر الأطراف المعنية.

ولكن لطالما لاحت أزمة ثقة فيما إذا كان بإمكان الأمم المتحدة، بل والنظام المتعدد الأطراف بأسره، تحقيق أهدافهما في الأوقات الأكثر أهمية. إن سيناريو العاصفة العاتية الذي عشناه جميعا في الأشهر الـ ١٢ الماضية وضع الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف في محكمها النهائي. والحكم لم يصدر بعد. ولكن بدلا من انتظار صدور هذا الحكم بدون العمل، من الأفضل لنا كثيرا أن نتخذ خطوات استباقية الآن للمساعدة على ضمان أن تستمر الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف في موضع الأهمية - اليوم وفي السنوات المقبلة. وهذا هو السبب في أن جلسة اليوم تكتسي هذه الأهمية الكبيرة.

وتحقيقا لتلك الغاية، هناك ثلاث نقاط ينبغي لنا أن ننظر فيها بجدية ونحن نسعى إلى إصلاح تعددية الأطراف وتطوير أعم متحدة أكثر فعالية لمواجهة أزمات وتحديات عصرنا على نحو أفضل.

أولا، يجب على الأمم المتحدة أن تولي اهتمامها الكامل لمهامها الأساسية. ففي نهاية المطاف، هذه هي الطريقة التي يمكن بها استخدام

دعمنا أكثر من أي وقت مضى. وبينما تحتفل تايلند بالذكرى السنوية السادسة والسبعين لعضويتها في الأمم المتحدة وأكثر من قرن من المشاركة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف، من الاتحاد البريدي العالمي في القرن التاسع عشر إلى مؤتمرات لاهاي في القرن العشرين، لا يزال التزامنا بتعددية الأطراف ودعمنا لها منذ أمد طويل قوين الآن كما كانا في ذلك الوقت، لأن تعددية الأطراف وتجسيدها الأخير في منظومة الأمم المتحدة يظان ضامنين هامين لحقوق الدول الصغيرة وإطارا حيويًا يمنح جميع الدول الحيز الدبلوماسي اللازم للنهوض بمصالحها البناءة سلميا بطريقة تعود بالنفع المتبادل. أليس ذلك في مصلحة البشرية جمعاء؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد بيريس أيساران (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم لمناقشة مسألة بالغة الأهمية، بالنظر إلى الحالة الدولية الراهنة.

كما نشكر وفدكم على جهوده في صياغة المنكرة المفاهيمية التي عُمت مسبقًا لتوجيه مناقشة اليوم (انظر S/2022/880).

تؤمن جمهورية فنزويلا البوليفارية إيمانًا راسخًا بأن العالم بحاجة إلى مزيد من تعددية الأطراف والدبلوماسية، لا القليل منه، وأن للأمم المتحدة دورًا مركزيًا لا جدال فيه تؤديه في هذه الجهود. ونحن نفهم أن تعددية الأطراف عمل تعاوني - مجمل كل الجهود التي يبذلها كل عضو من أعضاء المجتمع الدولي، من دون استثناء أو استبعاد من أي نوع، لكي نتصدى معًا لتحدياتنا المتعددة والناشئة والمعقدة، والكثير منها مشترك بيننا جميعًا.

ومن بين أمور أخرى، أكدت جائحة مرض فيروس كورونا أننا نعيش في عالم مترابط بشكل متزايد، مما يعني أنه يجب علينا أن نتكاتف لسد الفجوات، لا توسيعها أو تعميقها. ويجب أن نوحدها صفوفنا لتعزيز التضامن وتوسيع التعاون الدولي والاعتراف بأننا حتى في

ويضاف إلى ذلك الحاجة إلى إدماج أفكار المنظمات والمؤسسات الرئيسية خارج منظومة الأمم المتحدة على نحو أكثر فعالية، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية ومجموعة العشرين، على سبيل المثال، فضلًا عن مبادرات أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، ومساهمة ومشاركة النساء، والشباب. وينبغي إدماج جميع هذه الأفكار في المناقشات الجارية بشأن منظومة للأمم المتحدة أكثر ترابطًا، إلى جانب زيادة قدرات الإنذار المبكر والرؤية الاستراتيجية للأمم المتحدة، بما في ذلك في سياق مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، المقرر عقده في عام ٢٠٢٤.

ثالثًا وأخيرًا، يجب أن يعزز إصلاحنا لتعددية الأطراف والأمم المتحدة بشكل متزايد التفاعل والشراكة الإقليميين العالميين المهمين للغاية، سواء في التعامل مع التحديات العالمية الرئيسية التي لها عواقب إقليمية محددة، مثل الاتفاقات العالمية المتعلقة بتمويل العمل المناخي وتمويل التنمية، أو مع المشاكل الحقيقية التي قد تكون لها آثار غير مباشرة على الساحة العالمية. وذلك لأن أصوات المناطق وشعوبها ودولها ومنظماتها مهمة. ولهذا السبب أيضًا فإن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ممثلة بين المتكلمين اليوم. وهذا هو سبب استمرارها في تعزيز شراكة وثيقة مع الأمم المتحدة، والسبب في أننا نأمل أن تتحقق مشاركة أقوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية حتى يمكن الوصول إلى الحكمة الإقليمية والمحلية واستخدامها كجزء من مجموعة أفضل الممارسات التي يمكن أن تكون مفيدة لمناطق أخرى أو حتى للمجتمع الدولي بأسره. ويحدونا الأمل في أن تتم الاستفادة الكاملة من خبرة المنظمات والمؤسسات الإقليمية بينما تشارك الأمم المتحدة في مسارات متعددة في المؤتمرات الدولية على مدى العامين المقبلين، من التغطية الصحية الشاملة إلى التنمية المستدامة ومن تغير المناخ إلى الإغاثة في حالات الكوارث. ومن شأن هذا التفاعل الإقليمي العالمي أن يجعل الحلول أكثر استدامة ويكفل تمتعها بدعم أوسع، لا سيما على الصعيد الإقليمي.

وفي الختام، فإن وجود نظام فعال متعدد الأطراف، تكون الأمم المتحدة في صميمه، أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى ويستحق

لتحسين التماسك والاتساق داخل النظام النقدي والمالي والتجاري الدولي. وقد تمكننا أيضا من وضع حد لأوجه عدم التماثل السائدة التي أدت بمرور الوقت إلى إدامة تخلف نمو بلداننا في الجنوب وتبعيتها، لا سيما في لحظة حرجة في قدرتنا على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها في الوقت المناسب.

والأمم المتحدة مدعوة إلى الاضطلاع بدور حاسم. وهي توفر منبرا يتمتع بأكبر قدر من الشرعية والتمثيل للتصدي المشترك للتحديات والتهديدات الملحة بطريقة منسقة وحازمة، باستخدام الحوار والتفاهم، والاحترام المتبادل، والتعاون، والتضامن. ونود أن نغتتم هذه الفرصة لنؤكد من جديد التزامنا الكامل بتنشيط وتعزيز دور الأمم المتحدة في عالم اليوم.

ونحن نتفق مع العديد مما ذكره وفدكم، سيدي الرئيس، في المذكرة المفاهيمية الخاصة بالمناقشة المفتوحة الهامة اليوم. والواقع أن حال العالم اليوم ليس كما كان قبل ٧٧ عاما. ومع ذلك، فإن العديد من التحديات التي واجهناها في ذلك الوقت لا تزال قائمة اليوم. ولم تكتمل عملية القضاء على الاستعمار. كما أن السلام والتنمية المستدامة والتمتع الكامل بحقوق الإنسان، بوصفها ركائز أساسية لمنظمتنا، ما زالت أيضا تراوغ شعوب الأمم المتحدة. وبالنظر إلى ذلك، نعتقد أن أي اقتراح يرمي إلى إحراز تقدم بشأن التحديات المشتركة بيننا جميعا لا يجب أن يقترح رؤية كلية فحسب، بل يجب أيضا أن يكفل الامتثال الكامل والمستمر لمقاصد ومبادئ الميثاق، واحترامها. إنها أساس القانون الدولي، وهي دروع تحمي من اعتداءات أولئك الذين لم يتسببوا في أزمة تنظيمية في العلاقات الدولية فحسب، بل وقوضوا عن عمد أيضا تعددية الأطراف والأمم المتحدة وكل ما تمثلانه.

وهذا هو السبب في أننا ندق ناقوس الخطر بشأن الجهود المستمرة التي تبذلها حفنة من البلدان لفرض "نهج انفرادي لمجموعة" وما يسمى بالنظام الدولي القائم على القواعد. وتلك القواعد غير معروفة في الواقع، وبالتالي لا تحظى بتوافق الآراء ولا تشكل جزءا

خضم الخلافات التي قد توجد، لن نتمكن من التوصل إلى توافق الآراء اللازم لاتخاذ القرارات معا ومناصرة الإصلاحات التي ستمكننا من التغلب على الأزمات المتعددة الأوجه التي نتعامل معها والتحديات التي قد تنشأ في المستقبل إلا من خلال تعددية الأطراف. ولا مكان للانعزالية والاستثنائية والانفرادية على الإطلاق في القرن الحادي والعشرين. إن الأمم المتحدة منظمة حكومية دولية تعطي الأولوية لمبدأ المساواة القانونية بين الدول قبل كل شيء. والأمم المتحدة ليست مجرد ناد لأصدقاء ذوي أيديولوجيات متماثلة. وإذا تم فهم هذا المبدأ واعتناقه وممارسته بما يتماشى مع التنوع الذي تقوم عليه منظمتنا، فإن كل مساهمة وطنية تصبح عندئذ أساسية لتحقيق الأهداف التي دفعت إلى إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥. واليوم، يجب أن يكون صون السلام والأمن الدوليين أولوية في جدول أعمالنا. ونحن ندرك أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية حتى يتم تحقيق سلام حقيقي ودائم في العالم.

إن الأزمة التي تواجه البشرية تؤثر على كل مجال من مجالات الحياة. ويمكن رؤيتها في القضايا المتعلقة بالبيئة والصحة والغذاء والاقتصاد والتمويل والطاقة، وقد أدت إلى تراجع كبير في مكاسب التنمية. والأخطر من ذلك، أننا نواجه اليوم أزمة ثقة وقيادة وقيم، تضعف تعددية الأطراف وتهدد بقاء الجنس البشري نفسه. وحل تلك المشكلة يعني القضاء على النزعة الانفرادية. وبدلا من ذلك، يجب أن نعزز وننشط تعددية أطراف فعالة وتمثيلية وشاملة وتشاركية حقا. ولن يتسنى ذلك بدون إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية وتعزيز النظام المتعدد الأقطاب، القائم على مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ولذلك، فإننا نؤكد بيقين مطلق أن هذا هو الطريق إلى عالم أكثر سلاما وازدهارا، يمكن فيه لجميع شعوبنا أن تعيش حياة لائقة وأن تتعم بمستقبل يسوده السلام والتنمية. ونسلم بأنه لكي نحرز تقدما حقيقيا يفيد شعوبنا، يجب أن نصحح الاختلالات في الهيكل المالي العالمي وأن نصلح مؤسسات بريتون وودز.

ولعل الذكرى السنوية الخمسين المقبلة لإعلان الأمم المتحدة لإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد يمكن أن تتيح فرصة فريدة

الأمم المتحدة وعلى عملنا، لكن ذلك يفسح المجال الآن لمستوى خطير من الشك في الأهداف التي تم تحديدها وإضعاف مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان، الأمر الذي يقوض الإرادة لتعاوننا مع بعضنا بعضا كمجتمع ويضر بإمكانات التنمية لأغلبنا. وفي مواجهة ذلك، لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي أو بلا مبالاة.

وفي ذلك السياق، فإن الأسئلة التوجيهية لهذه المناقشة (انظر S/2022/880) تسلط الضوء على القضايا المحورية التي يجب أن نعالجها في هذا المرحلة الحرجة للبشرية حتى يتسنى لنا تحويلها إلى حقبة للإنجازات والتقدم، وليس للانهايار، كما يحذرنا الأمين العام بصورة حكيمة في "خطتنا المشتركة" (A/75/982).

ومن المؤكد أن شيلي لا تملك كل الإجابات. وقد استمعنا باهتمام شديد إلى أعضاء مجلس الأمن ومقدمي الإحاطات والزملاء، ولكننا نود أيضا أن نطرح عدة أفكار.

على الرغم من صعوبة تصديق الأمر، فبالإضافة إلى الأزمات التي نواجهها، وخاصة فيما يتعلق بركيزة السلام والأمن، فإنه سيتعين علينا، إلى جانب عملية الإصلاح الضرورية، أن نؤكد مجددا وندعم مقاصد ومبادئ الميثاق والقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي يجب أن تكون الأساس لبذل جهود إضافية للاستجابة للتحديات العالمية الناشئة الجديدة. إذ لم يعد من الممكن اعتبار هذا الوضع أمرا مسلما به، وينطبق هذا بصفة خاصة على البلدان التي تتمتع بقدر أكبر من القوة والسلطة، والتي ينبغي أن تكون قدوة يحتذى بها. فشرعية نظامنا تتوقف على ذلك.

ويجب معالجة مسألة الأمن بطريقة متعددة الأبعاد وبالآليات المناسبة، مع الاعتراف، على سبيل المثال، بأن ظواهر، مثل تغير المناخ والتفاوت الشديد والفقر، تخلق أو تزيد من أوجه الضعف مما يؤثر على سبل العيش ويضعف التماسك الاجتماعي والثقة في المؤسسات. ولذلك، فإن الركائز الثلاث للمنظمة مهمة وتؤثر على بعضها بعضا.

من القانون الدولي. ولا يمكن اعتبارها بدائل لتعددية الأطراف الحقيقية التي تحتاجها البشرية.

في الختام، نؤكد أن الأمر متروك لنا، بوصفنا ممثلين لشعوبنا وحكوماتنا، للحفاظ على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والالتزامات التي تم التعهد بها فيه وتحقيق تطلعات شعوبنا إلى السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان وضمان أن تظل الأمم المتحدة منارة لجهودنا المشتركة من أجل جعل العالم مكانا أفضل للجميع. ونحن، من جانبنا، لدينا الإرادة السياسية والالتزام الراسخ بالعمل بنشاط وبطريقة مجدية وبناءة لتحقيق تلك الغاية بغية ضمان أن تكون المنظمة قادرة على التكيف مع واقع عالم اليوم والوفاء بالالتزامات الواردة في ديباجة ميثاقها التأسيسي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة شيلي.

السيدة نارفايس أوكيدا (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): يشكر وفد بلدي الهند على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن موضوع إصلاح تعددية الأطراف في وقت يتضح فيه أن نظامنا، على الرغم من مزاياه، قد فشل بشكل مؤسف في التصدي للتهديدات الهائلة التي تواجهنا. وتشمل هذه التهديدات تغير المناخ، الذي يؤثر بشكل خاص على الأكثر ضعفاً والمجال الصحي، بالنظر إلى الجائحة التي أبرزت التوزيع غير المتكافئ لمواردنا؛ والتقدم غير المتكافئ وغير الكافي نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة في ظل انتكاسات واضحة، كما هو الحال في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وحرب لم يتسن تقاديتها وقد فشلنا في إنهاؤها ونشعر بالحزن إزاء عواقبها الإنسانية المدمرة والمعاناة التي تسببت فيها وتداعياتها التي تمتد إلى ما هو أبعد من أوكرانيا، البلد الذي تعرض للغزو.

ومن المؤسف أن العوامل المذكورة آنفا تتجسد في تراجع ثقة شعوب العالم في تعددية الأطراف. وعندما احتقلت الأمم المتحدة مؤخرا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها، كانت تلك الشعوب لا تزال تعرب من خلال أصوات شبابها عن آمالها المعلقة على مهمة

وديمقراطية. ولذلك، وكجزء من تعددية الأطراف بعد إصلاحها، تدعو شيلي إلى الإصلاح الشامل لهذا الجهاز، مع تحديث أساليب عمله لجعله أكثر شفافية وخضوعاً للمساءلة في صنع قراراته. وذلك أمر أساسي لتعزيز الثقة في النظام وملكية قراراته والتعاون بين الجميع في مواجهة التحديات المشتركة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد أحمددي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الهند على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة. إنها مناقشة مفتوحة حسنة التوقيت لأن تعددية الأطراف تتعرض للخطر في وقت تشد فيه الحاجة إليها.

لا تزال تعددية الأطراف أنجح نهج للتصدي للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم. ومع ذلك، يجب أن تقوم تعددية الأطراف الحقيقية على الشمول وليس الاستبعاد وعلى التعاون وليس المواجهة وعلى سيادة القانون، لا سيادة القوة. إن التطبيق الفعال للقانون الدولي والتقييد الصارم بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ركيزتان أساسيتان لتعددية الأطراف. ومع ذلك، فإن المجتمع الدولي يعاني اليوم من ازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

لقد أسيء استعمال سلطة الأمم المتحدة وصلاحياتها مرارا على أيدي بعض الدول التي ترى أن منظومة الأمم المتحدة هي أدواتها المفضلة لممارسة الضغط على البلدان المستقلة سعياً إلى تنفيذ برامجها السياسية غير المشروعة. وبينما أدلت ممثلة الولايات المتحدة ببيان في هذه القاعة تأييداً لتعددية الأطراف ودفاعاً عن الميثاق، رأينا الوجه الحقيقي المكشوف للولايات المتحدة في جلسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عُقدت في القاعة المجاورة مباشرة. ففي سلوك ينم عن النفاق، شنت الولايات المتحدة حملة دعائية وتضليل ضد بلدي وقدمت طلباً غير قانوني لحرمان إيران من امتيازات عضويتها كعضو منتخب في لجنة وضع المرأة، التي انضمت إليها إيران من خلال عملية انتخابية شفافة وديمقراطية. ومما يؤسف له أن هذا المقرر

وفيما يتعلق بالدور الذي تؤديه الآليات الإقليمية، فقد شهدنا في مجلس الأمن نفسه تجارب مفيدة للتعاون بين المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، مع إنشاء المجلس لبعثات لحفظ السلام في المنطقة. ويمكن للهيئات الإقليمية أن تهيئ بيئة فعالة لتعزيز منع نشوب النزاعات وبناء السلام والتوصل إلى اتفاقات من خلال درايتهما الأوسع بالحقائق على أرض الواقع مما يوفر مدخلات قيمة لعمل هيئة عالمية.

إن شمول الجميع هو عنصر بالغ الأهمية للعمل المتعدد الأطراف اليوم. وإذ نحافظ على الطابع الحكومي الدولي للمنظمة، فإن مشاركة أصحاب المصلحة - على سبيل المثال، أعضاء المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية - في مناقشاتنا لتوفير المعلومات وتشاطر خبراتهم أمر لا بد منه. ومن الأهمية بمكان إشراك الشباب بشكل أكبر في عملنا ووفودنا وعملياتنا من أجل الاستفادة من وجهات نظرهم وخبراتهم. إنهم الذين سيعيشون في المستقبل الذي نكافح من أجل بنائه وتحسينه، بل وحتى تخيله. وسيكون ثمن عدم القيام بذلك هو أن نبقي محبوسين داخل أبراجنا العاجية وأن نتكلم بصياغات غير مفهومة وألا نعرف أو نفهم إلا القليل فيما يتعلق بمن سيتعين عليهم أن يعيشوا ويتعاملوا مع إرثنا، الذي ينبغي أن يتمثل في ضمان أن تكون منظمنا ذات أهمية كبيرة عندما تبلغ من العمر ١٠٠ عام.

ويجب أن تكون المساءلة عن الجرائم الخطيرة آلية مكرسة للنظام المتعدد الأطراف تنطبق على الجميع بغية تجنب ارتكاب وتكرار انتهاكات الميثاق التي يشجعها الإفلات من العقاب.

إن المنظمة هي الهيئة المتعددة الأطراف بلا منازع ويساورنا القلق من أن الدول الأعضاء، لأسباب مختلفة، وعموماً بسبب قيود الميزانية، لا يمكنها أن تعول على المشاركة الكبيرة في أعمالها أو زيادة تمثيلها فيها، مما يؤثر تأثيراً مباشراً على شرعية مناقشاتها وقراراتها. وهذه هي الحالة بصفة خاصة فيما يتعلق بتكوين مجلس الأمن، الذي ما فتئنا نعمل على إصلاحه منذ سنوات من دون إحراز أي تقدم من الناحية العملية. ونذكر أننا بحاجة إلى مجلس أكثر تمثيلاً ومسؤولية

ما زلنا نعتقد أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تعمل بوصفها المركز الرئيسي لتنسيق الأنشطة لأنها أساس النظام العالمي المعاصر وتمثل جميع الحكومات ذات السيادة. وهناك حاجة إلى صلاحيتها المميزة وقدراتها الاستثنائية أكثر من أي وقت مضى. إننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى التقيد الثابت بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتسوية المنازعات بالوسائل السياسية والدبلوماسية، ورفض التهديد باستعمال القوة أو استعمالها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيبال.

السيدة غوهيوار أريال (نيبال) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الرئاسة الهندية على عقد هذه المناقشة التي تأتي في وقت مناسب تماما. كما أشكر مقدمي الإحاطات على ما قدموه لنا من إحاطات شاملة وثاقبة هذا الصباح.

إننا نعيش واحدة من أخطر الفترات التي شهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. السلام والتقدم اللذين تحققا منذ إنشاء الأمم المتحدة معرضان للخطر بسبب التفاعل المعقد بين الجغرافيا السياسية والمصالح الوطنية الضيقة. إن العالم يواجه تحديات مشتركة مثيرة للقلق. وقد عانت البلدان الفقيرة والمتأثرة بالنزاعات أكثر من غيرها، والآثار غير متناسبة إلى حد كبير. إن معالجة تلك المشاكل تتطلب من المجتمع الدولي عملا جماعيا بروح تعددية الأطراف.

وإذا كان تاريخ العالم قد علمنا أي شيء فهو أن لتعددية الأطراف القائمة على القواعد أهمية كبيرة في التصدي للتحديات المعقدة التي يفرضها عالم اليوم المترابط. لذلك لا خيار لدينا سوى تعزيز تعددية الأطراف القائمة على القواعد والمنصفة والشاملة للجميع من أجل جعل هذا العالم سلميا ومزدهرا. وبينما لا يمكن التشكيك في أن المصالح الوطنية هي الأولوية القصوى لكل دولة، يجب أن نتذكر أن السعي إلى تحقيق المصالح الوطنية على حساب قضيتنا العالمية المشتركة لا يجدي نفعا.

إن تعددية الأطراف، التي تشكل الأمم المتحدة جوهرها، هي عنصر أساسي في سياسة نيبال الخارجية وفي جهودنا الرامية إلى

ذا الدوافع السياسية قد اتخذته بصورة غير قانونية أعضاء في الأمم المتحدة متمردون ومنتقمون لجأوا إلى سيادة القوة ومارسوا أقصى قدر من الضغط السياسي على أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي المستقلين للموافقة على برنامجهم السياسي والدفع به قدما.

واستبعاد إيران من اللجنة مؤشر صارخ آخر على العودة إلى النزعة الانفرادية. إن الإجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة اليوم هجوم صارخ على الأساس القائم على القواعد لمنظومة الأمم المتحدة واستهزاء بتعددية الأطراف. فقد انتهكت الميثاق، بما في ذلك المفهوم الأساسي للتساوي في السيادة بين الدول في العضوية مع المشاركة المجدية والمتساوية في جميع المنتديات المتعددة الأطراف، والتي تُعتبر الأساس الرئيسي لتعددية الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة.

إن هذه ليست المرة الأولى التي تتهين فيها الولايات المتحدة منظومة الأمم المتحدة وتعددية الأطراف. والواقع أن الولايات المتحدة معروفة جيدا بارتكابها هذه الانتهاكات للميثاق والقانون الدولي. والانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة في عام ٢٠١٨ هو مثال آخر على الممارسات الضارة التي تبرهن على محاربة الولايات المتحدة لتعددية الأطراف. كانت تلك الصفقة نتيجة رائعة لتعددية الأطراف، والتي أيدها القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وتمت الإشادة بها على نطاق واسع باعتبارها إنجازا في التعاون الدبلوماسي للمجتمع الدولي. علاوة على ذلك، تجنبت الولايات المتحدة علنا تنفيذ الحكم الصادر بالإجماع عن محكمة العدل الدولية الذي يطلب الرفع الفوري لجزءاتها. ونعتقد أنه عندما تهدد هذه الإجراءات الانفرادية غير القانونية والعنصرية لتعددية الأطراف فيجب أن ندافع عنها وأن نواجه تحدياتها ونعزز أهميتها وفعاليتها، وذلك على النحو الذي يقتضيه نظام دولي قائم على القواعد. يجب على الأمم المتحدة أن تتخذ تدابير قوية لحماية وتعزيز تعددية الأطراف. وينبغي عدم السماح للولايات المتحدة بأن تتابع جدول أعمالها الانفرادي المتعطر والأناي إلى ما لا نهاية أو بأن تستغل الثغرات في قواعد وإجراءات أجهزة الأمم المتحدة. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يسمح للدول الأعضاء بالخضوع لضغوط الولايات المتحدة. وسيوفر هذا العزم الدعم الضروري لتعددية الأطراف والقانون الدولي.

وتؤيد رومانيا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

إن العدوان العسكري الروسي على بلد مجاور ذي سيادة قد هز الأسس ذاتها التي يقوم عليها النظام الدولي الحالي. هذا النظام هو إنجاز تم تحقيقه بشق الأنفس ونتيجة لحربين عالميتين قرر العالم بعدهما أن عقلية "القوة تصنع الحق" ليست في مصلحة أحد. وفي حين يحاول المعتدون مثل روسيا إلقاء النظام الدولي القائم على القواعد في حالة من الفوضى، تظل لاتفيا مؤيدا قويا لتعددية الأطراف الفعالة، والتي تكون الأمم المتحدة في جوهرها. لقد اتخذ المجتمع الدولي خطوات ملموسة نحو التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ودعم حق أوكرانيا في الدفاع عن نفسها، بما في ذلك من خلال قرارات الجمعية العامة. والرد العالمي القوي على ذلك الانتهاك الصارخ للمعايير الدولية يبعث برسالة قوية مفادها أن تعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد يجب أن يسودا. لقد أنشأناه معا ويجب أن ندافع عنه معا. إن تغيير الحدود بالقوة لا مكان له في عالمنا في القرن الحادي والعشرين.

لقد أظهرت الصدمات الأخيرة مثل العدوان الروسي وجائحة مرض فيروس كورونا أن بعض جوانب النظام المتعدد الأطراف بحاجة ماسة إلى إعادة النظر فيها. فعندما أنشئت الأمم المتحدة، عهد زعماء العالم إلى خمسة أطراف فاعلة عالمية رئيسية بمسؤولية خاصة عن صون السلم والأمن الدوليين والنهوض بهما. ومما يؤسف له بشدة أن بلدا من تلك البلدان الخمسة اختار أن يتجاهل تماما أبسط مبادئ النظام الدولي الذي كان قد ساعد على إنشائه. والحالة الراهنة التي يرتكب فيها أحد الأعضاء الدائمين في المجلس فضائع جماعية في بلد مجاور ويتمكن من استخدام حق النقض ضد القرارات التي من شأنها أن تسمح للمجلس باتخاذ إجراء هي من سخرية القدر.

إن الناس في جميع أنحاء العالم يشاهدون مجلس الأمن وهو يخفق في التصرف بشكل حاسم. ولا يمكننا أن نتوقع أن يدوم الإيمان بمنظومة الأمم المتحدة إذا قُيدت أيدي مجلس الأمن وأُسكتت أصواته. إن العدوان الروسي يثبت أن إصلاح مجلس الأمن لم يتأخر كثيرا

صون السلم والاستقرار الدوليين والتصدي للتحديات العالمية. وبالنسبة للدول الصغيرة مثل دولتنا، فإن الأمم المتحدة هي حصن للسيادة ومحرك للسلم والتقدم والعدالة في محيط المجتمع الدولي. ويجب على الأمم المتحدة أن تعد نفسها للحفاظ على أهميتها من خلال عملية إصلاح مستمرة تجسد المشهد العام الراهن للجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية. وينبغي لهذا الإصلاح أن يعزز الإنصاف والمساواة والشمولية والعدالة لجميع الدول، الكبيرة أو الصغيرة، القوية أو الضعيفة، الغنية أو الفقيرة. إننا بحاجة إلى تعددية أطراف قوية وفعالة تعزز السلم والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة على حد سواء، لأنها تعزز بعضها بعضا.

وتؤيد نيبال الجهود الجارية لإصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن وتنشيط الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن الضروري أن تبدي جميع البلدان إرادة سياسية قوية في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إصلاح مجلس الأمن. إننا بحاجة إلى مجلس ذي تمثيل واسع وديمقراطي وشفاف وخاضع للمساءلة من أجل تعزيز فعالية وشرعية عمل الأمم المتحدة. ومع ذلك، ينبغي أن نعطي الأولوية لتعزيز دور الأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بهدف تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتخفيف من أزمة المناخ، واللذين يُعتبران أمرين حاسمين للأجيال الحالية والقادمة.

ختاما، كلما ابتعدنا عن تعددية الأطراف القائمة على القواعد كلما دمرتنا أخطار وكوارث غير مسبوقة. إن إصلاح النظام المتعدد الأطراف الحالي أمر لا غنى عنه لتعزيز الشراكات العالمية من أجل السلم والأمن والتنمية على الصعيد الدولي. فلنتحد من أجل عملية إصلاح يمكن أن تؤدي إلى تعددية أطراف قادرة على تقديم حلول دائمة للمشاكل العالمية في عصرنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لاتفيا.

السيد بيلديغوفيتش (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي

الإحاطات على بياناتهم والرئاسة الهندية على عقد هذه الجلسة.

أولاً، من الضروري أن نتبع نهجا قائما على تعدد الجهات صاحبة المصلحة. وتقر لاتفيا بالصلة القوية بين مشاركة المرأة على قدم المساواة والأمن العالمي، فضلا عن دعمها الثابت للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتشارك لاتفيا بنشاط، بوصفها عضوا حاليا في لجنة بناء السلام ولجنة وضع المرأة ومكتبها وعضوا منتخبا في المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين.

ثانياً، لقد صار تغيير المناخ على نحو متزايد من مسائل السلم والأمن الدوليين التي يتعين على تعددية الأطراف أن تعالجها لكي تظل فعالة. ولذلك، ستظل مكافحة تغيير المناخ أولوية استراتيجية في المساعي الدبلوماسية على مدى العقود القادمة. ونأسف لأن مجلس الأمن عجز، في عام ٢٠٢١، جراء صوتين معارضين، عن اعتماد مشروع قرار (S/2021/990) كان من شأنه أن يشكل إنجازا تاريخيا (انظر S/PV.8926) من خلال دمج المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ بوصفها عنصرا محوريا في استراتيجيات الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات.

ثالثاً، أصبح الفضاء المعلوماتي بشكل متزايد جزءا من السلم والأمن العالميين. وتحولت المعلومات المضللة إلى ظاهرة عالمية تُستخدم لتقويض اتباع نهج علمي إزاء المعلومات، بل وللتشكيك في صلاحية النظام الدولي الحالي. ويكتسي بناء القدرة على الصمود في مواجهة المعلومات المضللة من خلال دعم وسائل الإعلام المستقلة والقائمة على التعددية، فضلا عن تحسين الإمام بأبجديات وسائل الإعلام، أهمية أكبر في جهود تحقيق السلام والأمن الدوليين.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن تعددية الأطراف الفعالة تتعلق بأكثر من مجرد التفاعل بين الدول والجهات صاحبة المصلحة. ولئن كان للحوار قيمة في حد ذاته، فإننا نرى أن تعددية الأطراف تتعلق - أولاً وقبل كل شيء - بالجهود الجماعية التي تُبذل بحسن نية لتحقيق أهداف ملموسة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عندما تتسم الجهات الفاعلة بالمصادقية وتتطابق أقوالها مع أفعالها.

فحسب، بل أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى إذا أردنا أن نتصدى بالشكل الملائم لتحدياتنا الحالية والمستقبلية. ونحن نؤيد تماما المبادرة الفرنسية - المكسيكية بشأن تقييد حق النقض في حالات الفطائع الجماعية، فضلا عن مدونة قواعد السلوك التي وضعتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية فيما يتعلق بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وقد أسهم اعتماد ما تُسمى مبادرة حق النقض (القرار ٢٦٢/٧٦) في الجهود الرامية إلى تمكين الجمعية العامة وضمان ألا تكون الأمم المتحدة بلا صوت عندما يبدو المجلس في طريق مسدود. وبوصف لاتفيا عضوا في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية فإنها تعتقد أن المجلس سيمثل مصالح أعضاء الأمم المتحدة بشكل أفضل إذا استطعنا المطالبة بمزيد من المساءلة والشفافية، بما في ذلك فيما يتعلق بأساليب عمله.

علاوة على ذلك، فإن لاتفيا، بوصفها أحد مؤسسي مجموعة أصدقاء المساءلة، تركز جهودها لتعزيز المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب وحشد دعم المجتمع الدولي لإنشاء محكمة خاصة تحقق العدالة لأوكرانيا. إننا نشهد حاليا ارتكاب أخطر الجرائم التي تثير قلقا دوليا في أوكرانيا، مع عواقب تفوق التصور وينبغي أن تروع المجتمع الدولي. وفي حين أن التحقيق الذي فتحه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بشأن الجرائم الفظيعة المزعومة في أوكرانيا يثبت التزام المحكمة بدعم النظام الدولي القائم على القواعد، إلا أن المحكمة غير قادرة على ممارسة الولاية القضائية على جريمة العدوان الروسي على أوكرانيا. ولمنع الإفلات من العقاب يجب سد فجوة المساءلة هذه. ولذلك نعتقد أن إنشاء محكمة خاصة مخصصة سيكون أنسب أداة لاستكمال ولاية المحكمة.

وبينما نقدم مساهمتنا القوية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يتعين علينا أيضا أن نعالج مجالات رئيسية مثل المساواة بين الجنسين وتغيير المناخ ومكافحة المعلومات المضللة باعتبارها من المكونات الحاسمة لتعددية أطراف فعالة.

هناك توافق قوي في الآراء بين أعضائنا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على أن تعددية الأطراف ليست خيارا بل ضرورة. وبمناسبة مؤتمر القمة الثامن والثلاثين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي عُقد في بروني دار السلام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، أصدر قادتنا إعلانا بشأن التمسك بتعددية الأطراف. ونحن ملتزمون بالتقيد بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، التي تشكل الأساس الذي لا غنى عنه لإيجاد عالم أكثر سلمًا وازدهارًا وعدلاً. ونواصل التأكيد على ضرورة اتباع نهج ملتزم متعدد الأطراف من أجل الاستجابة للفرص والتحديات الناشئة وتشكيل هيكل إقليمي قائم على القواعد قادر على معالجة المسائل الإقليمية والعالمية المشتركة الملحة.

ويشارك أعضاء الرابطة أيضا في الالتزام بصون وتعزيز السلام والأمن والاستقرار في منطقتنا، وتشكل معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا أحد أسس ذلك الالتزام، فضلا عن الالتزام بالتسوية السلمية للمنازعات وفقا لمبادئ القانون الدولي المعترف بها عالميا. وفي ذلك الصدد، نرحب بالاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

ونقر أيضا بأهمية إقامة الشراكات بين الرابطة والشركاء الخارجيين الآخرين وتعزيزها، بما في ذلك مع المنظمات الإقليمية والدولية مثل الأمم المتحدة، بغية معالجة الشواغل العالمية والسعي إلى تحقيق الأهداف المشتركة واتخاذ مبادرات تكميلية وتضييق الفجوة الإنمائية وتعزيز التنمية دون الإقليمية والنهوض بالتنمية المستدامة والنمو الشامل للجميع لصالح شعوبنا.

وفي ذلك الصدد، نشدد على أهمية الأعمال الفعلية لأوجه التكامل بين رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥ وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتعزيز الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة استنادا إلى خطة العمل للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين الرابطة والأمم المتحدة.

وقد تبدو المهمة التي تنتظرنا جسيمة في بعض الأحيان، ولكن احترام ميثاق الأمم المتحدة يحتم علينا أن نتخذ إجراء للدفاع عنه في الأوقات التي تتسم بعدم الاستقرار. ويجب أن نرفض أي محاولة لمحو الدول ذات السيادة من الخريطة أو استخدام التهديدات لترهيب المجتمع الدولي. وتتيح مناقشتنا اليوم فرصة لنا للتعمق في النظر في مصالحنا المشتركة استنادا إلى تقديرنا المشترك للنظام المتعدد الأطراف. وفي ذلك الصدد، تقدم لانتقيا ترشيحها لعضوية مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧. فمن واجبنا الجماعي تعزيز فعالية نظامنا المتعدد الأطراف حتى يكون مجهزا للتصدي لمختلف التحديات الأمنية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد دانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا

البيان باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ونوجه بالشكر إلى الهند على عقد هذه المناقشة في وقت حرج بالنسبة لتعددية الأطراف. وقد بين إنشاء منظومة الأمم المتحدة وتطورها منذ عام ١٩٤٥، بنجاحاتها وإخفاقاتها، الدور الحاسم الأهمية الذي تضطلع به تعددية الأطراف. فما كان للإنجازات التي حققها المجتمع الدولي في السنوات الـ ٧٧ الماضية فيما يتعلق بالسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، أن تتحقق بدون التعزيز المتواصل لتعددية الأطراف. وقد علمنا التاريخ درسا آخر: أنه متى تعرضت تعددية الأطراف للتجاهل وتمكنت النزعة الانفرادية من أن تسيطر، يشهد العالم المزيد من النزاعات وعدم الاستقرار.

والواقع أن عالمنا اليوم يواجه تحديات متداخلة ومتزايدة التعقيد ناجمة عن التوترات الجيوسياسية والنزعة الحمائية والتهديدات العابرة للحدود الوطنية التي تتسم بالتعقيد والنزاعات الإقليمية وتغير المناخ فضلا عن الأمن السيبراني والتغير التكنولوجي السريع. وفي ذلك السياق، باتت الحاجة إلى التعاون العالمي المنسق أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. فما من سبيل آخر للمضي قدما سوى دعم النظام المتعدد الأطراف الشامل للجميع والقائم على القواعد الذي لدينا اليوم وتغييره على نحو يجعله يستجيب بشكل أفضل للتحديات الحالية والناشئة.

وتشكّل طريقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا التي تستند إلى بناء توافق في الآراء والتعاون البناء المستدام واحترام آراء جميع الأطراف المعنية والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتسوية السلمية للنزاعات، السبيل الأفضل للتصدي للتحديات المشتركة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام الرابطة بالعمل عن كثب مع الدول الأعضاء الأخرى في التحضير لتحقيق نتائج ناجحة في الفترة القادمة في عدد من مؤتمرات القمة، مما قد يساعد في إرساء الأساس لعهد جديد من تعددية الأطراف الناجحة والمنشطة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد القادري (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أشكر الرئاسة الهندية لمجلس الأمن خلال هذا الشهر على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع "التوجه الجديد لإصلاح تعددية الأطراف". وأود أن أعرب عن تقدير المملكة المغربية الكبير للإسهام النشط والإيجابي للهند في صون السلام والأمن الدوليين خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢.

وتمر البشرية بنقطة تحول بالنسبة لمستقبلها اليوم أكثر من أي وقت مضى. وتتطلب التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي قدراً أكبر من التضامن والتعاون والعدالة والمساواة - وهي مبادئ تعددية الأطراف ذاتها، التي ما زال المغرب ملتزماً بها التزاماً راسخاً.

وكان اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها للتنمية المستدامة معلماً بارزاً لتعددية الأطراف والأمم المتحدة. ويجب أن يستمر تنفيذها وتحقيقها في الاستفادة من التجديد والتنشيط المستمرين لتعددية الأطراف، وهي جزء لا يتجزأ من منظومة الأمم المتحدة، لا سيما من أجل الاستجابة للآثار المدمرة لجائحة مرض فيروس كورونا والأزمات الحالية الأخرى، مثل تلك الموجودة في مجالات المناخ والطاقة والغذاء والأمن.

وسعياً لتحقيق ذلك في مواجهة التحديات التي أشرت إليها، ينبغي إعادة تنشيط تعددية الأطراف اليوم. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد ما يلي.

أولاً، يجب أن يقترن إصلاح تعددية الأطراف بتجديد التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره باتباع نهج متعدد الأطراف، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، إزاء البحث عن حلول جماعية لتحدياتنا المشتركة.

ثانياً، يجب مواصلة إصلاح النظام المتعدد الأطراف وتحقيق نتائج ملموسة. فكثير من عناصر النظام المتعدد الأطراف الحالي ليست مجهزة بما فيه الكفاية لمواجهة التحديات المعقدة التي يطرحها القرن الحادي والعشرون. فهي لم تعد تعكس السياق العالمي الجديد.

وفيما يتعلق بمجلس الأمن، نؤيد تأييداً تاماً إصلاح هذا الجهاز بغية جعله أكثر إنصافاً وتمثيلاً وديمقراطية وشفافية وفعالية وكفاءة، لكي يستجيب بشكل أفضل للتحديات العالمية الحالية والمستقبلية.

ثالثاً، ينبغي أن تُسمع أصوات الأطراف المعنية بشكل كافٍ في هذا النظام المتعدد الأطراف بعد إصلاحه. وينبغي أن تكون البلدان النامية ممثلة تمثيلاً أفضل وتضطلع بدور أكبر في عملية صنع القرار على الصعيد العالمي. ويمكن للمنظمات الإقليمية، بما فيها رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بل وينبغي لها، أن تكون شريكة متأسلاً في الجهود الجماعية للتصدي للتحديات العالمية. وعلى مستوى أوسع نطاقاً، من الأهمية بمكان أن نعزز التفاعل الفعال على الصعيد الإقليمي المتعدد الأطراف للتعاون بشأن المسائل العالمية، لا سيما تلك التي لها آثار إقليمية، سعياً للاستفادة على أفضل وجه من المبادرات والنهج الإقليمية.

رابعاً، ينبغي أن يستند نهجنا إزاء المسائل المتعددة الأطراف إلى مبادئ مشتركة تفضي إلى الحوار والتعاون والتنمية. وتشمل تلك المبادئ التمسك بالقانون الدولي وتعزيز المجالات ذات الاهتمام المشترك وتجنب الإجراءات التي قد تؤدي إلى تفاقم التوترات.

فضلا عن تعددية الأطراف الفعالة، لمعالجة الأزمات المتعددة الأوجه التي تواجه المجتمع الدولي. وبالمثل، يشكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما مع البلدان الأفريقية الشقيقة، دعامة رئيسية للسياسة الخارجية للمملكة المغربية، وفقا لقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس. ونؤيد تعددية الأطراف التي تعزز الاحترام المتبادل والحوار بين الأديان والثقافات والحضارات وفيما بين الأجيال وفيما بين القارات. لقد قال الملك محمد في المنتدى العالمي التاسع لتحالف الأمم المتحدة للحضارات، الذي عقد في فاس، بالمغرب، يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر:

”في هذه اللحظة التاريخية الخاصة، ونحن نكافح تغير المناخ والإرهاب. وإذ نسعى إلى تعزيز التنمية المستدامة وضمان أمن المياه والطاقة والغذاء - بل التنمية بشكل عام - يجب علينا أن نعود إلى ما يكتسي أهمية بالغة، وهو العيش معا. فلا جدوى حقا من تنفيذ مشاريع كبرى إذا لم نتمكن من تجاوز هذه الحلقة الأولى في سلسلة العيش معا، من أجل بشرية واحدة، تعيد البشر إلى مركز شواغلها“.

وأخيرا، أود أن أشدد على أن المغرب سيظل شريكا قويا في تنفيذ الأهداف المشتركة المحددة في ميثاق الأمم المتحدة وفي تعزيز تعددية الأطراف. ونعتقد كذلك أن هذه هي أفضل طريقة لرسم حاضر ومستقبل يفيدنا ويفيد الأجيال القادمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كازاخستان.

السيدة باكيبيكي (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): أشيد برئاسة الهند لتركيزها على توجه جديد لإصلاح تعددية الأطراف بغية التصدي للأزمات التقليدية المتعددة الأوجه غير المسبوقة التي تشكل المزيد من مضاعفات التهديد التي تواجهنا اليوم.

وقد ذكر الرئيس توكايف، رئيس كازاخستان، في بيانه أمام الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين في عام ٢٠٢٠، أن على الدول الأعضاء التزاما أخلاقيا بالتفكير في نموذج بناء عالم جديد،

وقد ناقش الأمين العام في تقريره عن خطتنا المشتركة (A/75/982) رؤيته وخطته الخمسية لتجديد التعاون العالمي وتعددية الأطراف الشاملة والمتشابهة والفعالة. ويؤكد المغرب دعمه الكامل لخطتنا المشتركة، التي تشكل خريطة طريق لتنشيط منظمنا حتى تتمكن من مواصلة الاستعداد لمواجهة تحدياتنا الراهنة. ويجب علينا جميعا أن نغتنم الفرصة التي تتيحها خطتنا المشتركة، ولا سيما مؤتمر قمة المستقبل، لنعيد تأكيد التزامنا الدؤوب بالأمم المتحدة، بوصفها المركز العالمي لتعددية الأطراف، ونحترم مبادئها التأسيسية، بما في ذلك سيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

وغني عن القول أن إصلاح منظمنا يجب أن يظل أولوية حتى تتمكن من مواصلة أداء دورها بطريقة تتصدى للتغيرات التي أحدثتها هذا القرن وتتصدى لتحدياتها. ولذلك، من غير المقبول أن تكون أفريقيا، بعد ٧٧ عاما من إنشاء منظمنا، القارة الوحيدة غير الممثلة في العضوية الدائمة في مجلس الأمن، ومع ذلك ممثلة تمثيلا زائدا في فئتها غير الدائمة. وفي ذلك السياق، ندعو إلى إصلاح مجلس الأمن الذي يمكن أفريقيا من أن تأخذ مكانها الصحيح. وأود أن أؤكد مجددا، في ذلك الصدد، أن المغرب يؤيد تأييدا تاما الموقف الأفريقي المشترك، وتوافق آراء إيزولوني، وإعلان سرت. وندعو إلى تمثيل أفريقيا تمثيلا عادلا ومنصفا في فئتي المقاعد كليهما، بمقعدين دائمين على الأقل وخمسة مقاعد غير دائمة، بغية إنصاف قارتنا. وعندئذ سيكون الأمر متروكا لأفريقيا لاختيار ممثليها في إطار مجلس الأمن بعد إصلاحه. وبالإضافة إلى ذلك، نعيد تأكيد دعمنا لتنشيط أعمال الجمعية العامة ولتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن تعددية الأطراف والعمل الجماعي والمسؤولية المشتركة عناصر أساسية في المناقشة بشأن إصلاح الأمم المتحدة. وتحقيقا لتلك الغاية، يؤيد المغرب تعددية الأطراف الفعالة والشاملة والوقائية والتعاونية، التي تعزز المزيد من التضامن بين الدول الأعضاء بغية تنفيذ الركائز الثلاث لمنظمنا - السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ويدعو المغرب إلى المزيد من التعاون الدولي والإقليمي،

الإرهاب واقتراح إنشاء وكالة دولية للسلامة البيولوجية والدعوة إلى الرعاية الصحية الأولية كأساس لتغطية منظمة الصحة العالمية الصحية الشاملة وتأسيس وكالة كازاخستان للتنمية الدولية.

وكازاخستان ملتزمة بالتكامل السياسي والاقتصادي القوي في آسيا الوسطى من أجل تحقيق قدر أكبر من الاستقرار الإقليمي والعالمي. ولتعزيز النهج الإقليمي في ضمان تعددية الأطراف، اقترح بلدي إنشاء مركز إقليمي للأمم المتحدة في ألماتي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في آسيا الوسطى وأفغانستان. ويتحول المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، الذي بادرت به كازاخستان، إلى منظمة دولية كاملة تسهم في الوساطة وصنع السلام على الصعيد العالمي بدعم من الدول الأعضاء فيه البالغ عددها ٢٨ دولة. ولدعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، نعترّم تطوير مركز كازاخستان للتدريب على حفظ السلام وتحويله إلى مركز آسيا الوسطى الإقليمي. ونحن الآن على استعداد لنشر قوات الرد السريع ووحدات المركبات الجوية بدون طيار في العام المقبل، تليها المستشفيات الميدانية والشرطة العسكرية ووحدات الكشف عن الذخائر المتفجرة في عام ٢٠٢٤.

وما فتئ مؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية، الذي يعقد مرة كل ثلاث سنوات في أستانا منذ عام ٢٠٠٣ ويحضره رؤساء وممثلو الأديان الرئيسية، يعزز الوئام بين الأديان، على الصعيدين العالمي والإقليمي. وقد شهد المؤتمر السابع، الذي عقد في أيلول/سبتمبر، حضور قداسة البابا فرنسيس والشيخ أحمد محمد الطيب، كبير أئمة الأزهر، والحاخام الأشكنازي الأكبر ديفيد لاو، وغيرهم من القادة الروحيين البارزين، الذين قدموا رسائل ركزت على إيجاد إجابات لتحدياتنا الحالية.

وفي الختام، يتعهد بلدي بتعزيز تعددية الأطراف الإقليمية والعالمية لمواكبة الحقائق الجيوسياسية والاجتماعية والاقتصادية المتغيرة، في الحاضر وفي المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرتغال.

لأننا في لحظة حاسمة للبشرية (انظر A/75/PV.6). ولذلك يجب علينا أن نلتف حول أمم متحدة حديثة ومصالحة. وفي ضوء المشهد السياسي والأمني العالمي المتغير، يجب علينا أن نسعى إلى حل المسائل الحرجة المتعلقة بفئات العضوية وحجمها والتمثيل الجغرافي وأساليب العمل والشفافية والعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة. ولذلك، فإن إظهار الإرادة السياسية وإيجاد أرضية مشتركة على الرغم من الاختلافات وتحقيق الزخم أمور أساسية إذا أردنا أن نمضي قدماً. وتعني تعددية الأطراف أنه يجب أن تكون للمسؤولية الفردية والجماعية عن الناس وعن الكوكب الأسبقية على المنظورات الوطنية الضيقة، وفقاً للمعاهدات والالتزامات الدولية.

إن جميع أزماتنا الحالية عابرة للحدود بشكل متزايد. وينطوي توجه جديد لتعددية الأطراف كذلك على عمل كلي ومتعدد الأبعاد ومشارك بين القطاعات عبر البلدان من قبل الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها على السواء، إلى جانب المنظمات الإقليمية وجميع أصحاب المصلحة، بخبراتهم الخاصة. وينبغي لجهودها أن تؤكد على محورية الصلة بين السلام والأمن والتنمية، مع توحيد أداء الأمم المتحدة، بغية ضمان التماسك والاتساق في عملياتنا واستجابتنا. ومشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب والفئات الضعيفة الأخرى، أمر حتمي لتحقيق تأثير أكبر. وتتطلب تلك المساءلة أيضاً تعاوناً عالمياً أكبر في جهود الإنذار المبكر والوساطة والمفاوضات السلمية وآليات الاستجابة السريعة وعمليات السلام ذات الولايات الواضحة والموظفين المؤهلين واستخدام التكنولوجيات الجديدة والتمويل الذي يمكن التنبؤ به تحت مظلة الأمم المتحدة.

ويجب تعزيز الجهود على الصعيد العالمي وطنياً. ففي كازاخستان، كانت تعددية الأطراف هامة ومتنوعة على جبهات عديدة - نزع السلاح النووي وعدم الانتشار؛ وعملياتنا بشأن سورية لتعزيز عملية الأمم المتحدة في جنيف؛ وتقديم المساعدة الإنسانية وبناء القدرات البشرية في أفغانستان ودعم عملية خطة العمل الشاملة المشتركة. ومن المبادرات الأخرى مدونة قواعد السلوك في مكافحة

أن يتم فيها تحقيق ذلك النهج إزاء تعددية الأطراف. ويمكن للمجلس أن يقوم بالمزيد وعلى نحو أفضل وأن يكون أكثر فعالية في أساليب عمله وأن ينخرط بشكل منهجي مع طائفة أوسع من الأطراف الفاعلة، مثل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن لجنة بناء السلام.

وكما قال كثيرون من قبل، توافق البرتغال على أن التكوين الحالي للمجلس لا يعكس بشكل كاف تنوع المجتمع الدولي أو الواقع الجغرافي السياسي اليوم. وقد طالبنا بزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين والدائمين على حد سواء، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الهند والبرازيل، مع تمثيل أفضل لأفريقيا في كلتا الفئتين. وتحتاج مناطق أخرى ومجموعات محددة من البلدان أيضا إلى تمثيل أفضل وأكثر استقرارا. ويجب إتاحة المزيد من الفرص لمشاركة البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم، مع مراعاة مبدأ التوازن الجغرافي. ونرى أن المجلس بحاجة إلى مزيد من التوازن والتمثيل، الأمر الذي من شأنه أن يعزز قدرته على مواجهة التهديدات المتزايدة للسلام والأمن الدوليين. والبرتغال على استعداد للمشاركة بطريقة بناءة في هذه المناقشة.

وفي الختام، اسمحو لي أن أعرب عن شكري على التزام الأعضاء الخمسة غير الدائمين المنتهية ولايتهم وعلى العمل الرائع الذي أنجزوه: أيرلندا وكينيا والمكسيك والنرويج والهند.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد حَتّي (لبنان) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنيء الهند على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، كما أشيد بغانا على رئاستها النشطة في الشهر الماضي. بالنيابة عن وفدي، أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة بشأن موضوع مركزي في وقت لا يزال فيه النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد على المحك.

مع ذلك، وعلى الرغم من عيوب هذا النظام، فإنه يجب أن يظل الإطار المفضل، حيث لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يتعامل مع العديد من التحديات العالمية، والوجودية في كثير من الأحيان، التي تواجهنا، أي النزاعات المسلحة والجوائح وانعدام الأمن الغذائي وانتهاكات حقوق

السيدة غراد زكرياس (البرتغال) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشيد بالهند على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت وأن أهنئكم، سيدي، على رئاستكم المقتدرة لمجلس الأمن. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا لرئيس الجمعية العامة والأمين العام على بيانيهما الثاقبين هذا الصباح. تؤيد البرتغال بقوة تعددية الأطراف الفعالة. ونؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي، ونعتبر هذه المناقشة مناسبة حسنة التوقيت لإجراء استعراض شامل للتحديات التي تواجهها تعددية الأطراف وللاعترااف بالحاجة إلى إعادة النظر في الزخم فيما يتعلق بنهجنا المشترك إزاء القضايا العالمية. ونادرا ما كان نطاق التحديات وحجم الحاجة أكبر، في سياق لا يزال يتسم بالعدوان غير القانوني وغير المبرر لروسيا على أوكرانيا.

إن الطريق نحو إصلاح تعددية الأطراف وجعلها أكثر تشاركية وشمولا، الأمر الذي يسرع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، هو الهدف ذاته الذي يقوم عليه تقرير الأمين العام، المعنون خطتنا المشتركة (A/75/982)، الذي نؤيده. وسيستفيد التوجه الجديد نحو إصلاح النظام المتعدد الأطراف من تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، مثل تعزيز تعاون الأمم المتحدة مع أصحاب المصلحة من غير الدول، من المنظمات الإقليمية إلى المؤسسات المالية الدولية، ومصارف التنمية الإقليمية، والبرلمانات، والسلطات دون الوطنية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. ومن شأن ذلك أن يسهم في إعطاء الأولوية للتركيز على المنع وتعزيزه. ووجود المزيد من الأصوات ووجهات النظر حول الطاولة يزيد من القدرة على توقع المخاطر العالمية ومعالجتها.

والرؤية العالمية للأمن ضرورية، وقد تكون الخطة الجديدة للسلام التي يدعو إليها الأمين العام خطوة هامة في ذلك الاتجاه، وهي خطة تركز على منع نشوب النزاعات وبناء السلام والحفاظ على السلام والتصدي للمخاطر الجديدة والناشئة من خلال نهج كلية. وعلاوة على ذلك، من شأن ذلك أن يسهم أيضا في ضمان أن يحافظ النظام المتعدد الأطراف بعد إصلاحه على حقوق الإنسان في صميمه، أي عن طريق دعم عالميتها. ومجلس الأمن هو إحدى المراحل الرئيسية التي يجب

وأخيراً، يجب أن نكفل دائماً التنفيذ المتناسق والمتسق للالتزاماتنا الدولية وأن نرفض النهج الانتقائية. وبالنسبة للبنان، وهو دولة صغيرة وعضو مؤسس للأمم المتحدة، تشكل تعددية الأطراف درعا واقيا. فقد كانت تعددية الأطراف بمثابة شريان الحياة لبلدي وهو يعاني من صراعات سابقة، ولا تزال ذات أهمية حيوية في مواجهة أزمات اليوم. ولا يمكن أن يكون النظام الدولي القائم على أولوية سيادة القانون اختيارياً، بل هو ضروري كوسيلة لتحقيق السلام والاستقرار والأمن على الصعيد الدولي. لقد ولى وقت الدروس المستفادة. وحان الوقت للعمل بشكل حاسم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد فيفيلد (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة بشأن موضوع، أبرزته الأحداث الأخيرة، وهو كيفية جعل المنظمة أقوى وأكثر فعالية وأكثر تمثيلاً.

ولا يمكن حلّ مشاكلنا الكبرى إلا بتوحيد الصف. ولا يحتاج أحد هنا إلى التذكير بالتحديات التي نواجهها جميعاً، وهي تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والتنمية المستدامة والصعوبات الاقتصادية، وكلها على خلفية المنافسة الجيوسياسية المتزايدة وغزو روسيا غير القانوني وغير الأخلاقي لأوكرانيا، الذي يسبب معاناة إنسانية هائلة وأدى إلى تقادم أوجه الهاشاشة القائمة في الاقتصاد العالمي.

ونحن بحاجة إلى أمم متحدة ومؤسسات دولية أخرى صالحة لتحقيق الغرض المنشود ومجهزة للتصدي لتلك التحديات، فضلاً عن التحديات التي لم تظهر بعد. ويجب أن يحمي النظام المتعدد الأطراف التساوي في السيادة وحقوق البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم مثل أستراليا. ويجب على جميع البلدان أن تتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤيد أستراليا إصلاح مجلس الأمن، وهو أمر أساسي لصون السلام والأمن الدوليين. ويجب أن تكون لدى الدول الأعضاء الثقة في أن المجلس قادر على الاستجابة بفعالية للتهديدات والانتهاكات التي

الإنسان وحالة الطوارئ المناخية، من بين أمور أخرى كثيرة. وكما ذكرنا الأمين العام في عام ٢٠٢٠ عندما كنا في خضم جائحة مرض فيروس كورونا، "لا يكفي أن نعلن عن فضائل تعددية الأطراف؛ يجب أن نستمر في إظهار قيمتها المضافة. فالتعاون الدولي يجب أن يتكيف مع تغير الأزمنة".

ويجب أن يكون هذا التعاون الدولي أكثر مرونة وفعالية وشمولاً حتى نتمكن من الاستعداد بشكل أفضل للاستجابة للتحديات العالمية التي تؤثر على شعوب العالم وتمنع في نهاية المطاف نشوء تحديات أخرى كثيرة. وفي هذا الصدد، يجب أن يظل ميثاق الأمم المتحدة حجر الزاوية في تعددية الأطراف. ولذلك، يدعو لبنان إلى جميع أشكال الإصلاح المؤسسي لزيادة مصداقية الأمم المتحدة والحد من الشعور المشروع في كثير من الأحيان بعدم الثقة تجاه المؤسسات الدولية. وفي ذلك الصدد، وأكد من جديد دعم لبنان لعمل الأمين العام، على النحو المبين في تقريره، خطتنا المشتركة (A/75/982)، وكذلك الخطة الجديدة للسلام، لتكثيف الأمم المتحدة مع العصر الجديد.

وإننا بدأنا نعيش في عالم متعدد الأقطاب، يجب أن تكون مؤسسات الحوكمة أكثر تمثيلاً وديمقراطية، وهو ما ينطبق بطبيعة الحال على مجلس الأمن. ولذلك، يواصل لبنان دعم الإصلاح من أجل مجلس أمن متوازن وأكثر إنصافاً في إطار المفاوضات الحكومية الدولية، ويؤكد مجدداً دعمه لموقف مجموعة الدول العربية.

وأيد لبنان أيضاً عدة مبادرات ترمي إلى تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يتعلق باستخدام حق النقض. وفي ذلك السياق، أيدنا مبادرتين متكاملتين، مدونة قواعد السلوك لفريق المساءلة والاتساق والشفافية، التي تدعو إلى عدم التصويت ضد أي مشروع قرار موثوق به يرمي إلى منع أو وقف الجرائم الفظيعة، ومبادرة فرنسا والمكسيك بشأن الحد من استخدام حق النقض في حالة ارتكاب جرائم فظيعة جماعية. وفي هذا العام، شارك لبنان أيضاً في تقديم قرار الجمعية العامة ٧٦/٢٦٢، الذي ينشئ ولاية دائمة للجمعية العامة لإجراء مناقشة عند استخدام حق النقض في مجلس الأمن.

سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تزداد أهمية في ضوء التهديدات الخطيرة والمتزايدة للسلام والأمن الدوليين والتآكل التدريجي لتعددية الأطراف.

إن النظام الدولي السائد غير عادل وغير مستدام وتسبب في أزمات متعددة الأبعاد تؤثر على كوكبنا، تفاقمت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا. وعمقت أوجه عدم المساواة والإقصاء الاجتماعي والفقر. كما فاقمت الصراعات الإقليمية والدولية وزادت من تفاقم الأزمات والتحديات التي واجهتها البشرية بالفعل. إننا نشهد انتشار أعمال العدوان والحروب غير التقليدية، وتنفيذ سياسات تغيير الأنظمة ومحاولات إعادة فرض نظام عالمي أحادي القطب نابغة من نقص المعرفة أو الفهم للمعاهدات الدولية، فضلا عن تضاعف الجزاءات الانفرادية والعديد من الانتهاكات المتكررة الأخرى لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. واستخدام التدابير القسرية الأحادية والإجراءات العقابية ضد البلدان النامية يتعارض مع تعددية الأطراف نفسها. وهذه التدابير تتعارض مع القانون الدولي وينبغي أن تتوقف فوراً.

إن تعددية الأطراف والاحترام الكامل لمبادئ وقواعد القانون الدولي هي الأسس التي يمكننا أن نتقدم على أساسها نحو عالم ديمقراطي وعادل ومنصف تحترم فيه سيادة الدول. وهي تشكل سبيلا لضمان التعايش السلمي، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وإيجاد حلول مستدامة للمشاكل المنهجية.

ونؤكد من جديد أهمية دور الأمم المتحدة بوصفها الحصن الرئيسي ضد التهديدات العالمية التي تحاول تقويض تعددية الأطراف. وهناك حاجة ملحة إلى إصلاح عميق للمنظمة. ولا بد من تنشيط الجمعية العامة وتعزيزها. وينبغي أن تكون قادرة على ممارسة جميع المهام المنوطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ممارسة كاملة دون تدخل مجلس الأمن في عملها أو أي من لجانها. وهناك حاجة إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن، مع قدر أكبر من الشفافية والشمول في عمله. وينبغي أن يكون المجلس أكثر ديمقراطية وتمثيلاً وأن يتصرف دون ازدواجية في المعايير حفاظاً على مصداقية المنظمة.

يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. وعدم قدرة المجلس على الاستجابة لهجوم روسيا على أوكرانيا تذكره صارخة بضرورة إصلاح مجلس الأمن. ولا بد أن يكون المجلس أكثر تعبيراً عن عالم اليوم، لا عالم ١٩٤٥. نحتاج إلى تمثيل أفضل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

والأمم المتحدة يجب أن تخضع للمساءلة أمام الأعضاء، وأن تكون شفافة وشاملة وأن يقودها أشخاص على مستوى عال من الكفاءة يمثلون جميع الشعوب والجماعات. ولئن كنا نسلم بأن وكالات الأمم المتحدة قد بذلت جهوداً للتصدي للاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي ومنعه، فهناك أيضاً مجال للإصلاح لتصبح أماكن العمل في الأمم المتحدة أكثر أماناً وشمولاً.

إن حماية وتعزيز حقوق الإنسان العالمية ودعم نظام حقوق الإنسان المتعدد الأطراف أمر محوري في برنامج الإصلاح الأسترالي وفي أي نظام متعدد الأطراف مُحدَّث. ويجب أن نعزز آليات المساواة والشفافية إذا أردنا أن نحقق ذلك الغرض الرئيسي للأمم المتحدة. وكانت أستراليا من أوائل المؤيدين لإصلاح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. نحتاج إلى جهاز إنمائي للأمم المتحدة يكون مناسباً للغرض، وشفافاً، وخاضعاً للمساءلة، وفعالاً، وموجهاً نحو تحقيق النتائج، وحديثاً من أجل الوفاء بالالتزامات التي قطعناها جميعاً في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد تحققت بعض المكاسب الجديرة بالثناء، على سبيل المثال، في تقديم دعم أكثر ملاءمة للاقتصادات الناشئة - بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل تلك الموجودة في جميع أنحاء المحيط الهادئ - من خلال تنشيط نظام المنسق المقيم. وتمثل قمة المستقبل في عام ٢٠٢٤ فرصة للعمل معاً من أجل نظام متعدد الأطراف يضمن عدم تخلف أحد عن الركب. إنها فرصة يجب أن نغتنمها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد روميرو بويونتس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): نهنيئاً للهند على رئاستها لمجلس الأمن ونتمنى لها كل التوفيق خلال ولايتها. ونشكركم،

أننا أصبحنا على وعي متزايد بتلك الحقيقة ولا يمكننا أن نتخلى عن المسؤولية عن دعم ركائز العمل المتعدد الأطراف.

إن ميثاق الأمم المتحدة هو أساس أعمالنا. ولطالما اتخذ مجتمع الأمم المتحدة موقفا حازما في الدفاع عن الميثاق ومبادئه كلما اقتضى الأمر. ومما يؤسف له أن هناك دولا لا ترى قيمة للدروس المستفادة. إن إساءة استخدام منبر مجلس الأمن أو الجمعية العامة أو أي محفل للأمم المتحدة من أجل الترويج لرواية زائفة لا يتفق مع مبادئ تعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد. ولا يمكننا أن نسمح بالإفلات من العقاب عندما دأبت روسيا على الترويج لروايتها خلال الأشهر التسعة الماضية فيما يتعلق بغزوها الوحشي غير المشروع لأوكرانيا. بل على العكس من ذلك، ينبغي أن تكون هناك مساءلة.

ومن هذا المنطلق، تؤيد رومانيا وجود مجلس أمن فعال وشفاف ومترسخ ديمقراطيا وتمثيلي وخاضع للمساءلة للاستجابة للحقائق والتحديات الراهنة. ولهذه الأسباب، شاركت رومانيا في تقديم ما يعرف بقرار مبادرة حق النقض في الجمعية العامة في نيسان/أبريل (القرار ٧٦/٢٦٢) وأيدته بقوة.

وتتيح لنا المفاوضات الحكومية الدولية و"خطتنا المشتركة" (A/75/982) الفرصة للعمل الآن. ولا يسعنا أن نتنازل ولو عن شبر واحد في دفاعنا عن ميثاق الأمم المتحدة والقيم والمبادئ الديمقراطية لتعددية الأطراف. واسمحوا لي أن أؤكد للمجلس أن رومانيا ستبذل قصارى جهدها للإسهام بنشاط في تلك المناقشات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليتوانيا.

السيد بولوسكاس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الهند على عقد هذه المناقشة في الوقت المناسب، وكذلك الأمين العام ورئيس الجمعية العامة على إحاطتهما الإعلاميتين.

وتؤيد البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في وقت سابق اليوم.

إن العالم يحتاج إلى التضامن والتعاون والاحترام المتبادل، وليس إلى فرض حظر أو جزاءات، إذا أردنا التغلب على الأزمات الحالية. نحتاج إلى نظام دولي عادل وديمقراطي ومتساوي يستجيب لنداءات السلام التي توجهها شعوب الأمم المتحدة. ونؤكد من جديد التزام كوبا بدعم تعددية الأطراف وصون السلم والأمن الدوليين على أساس الاحترام دون عائق لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة رومانيا.

السيدة موكانو (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): ينضم وفدي إلى المتكلمين السابقين في شكركم، سيدي، على عقد مناقشة اليوم. تؤيد رومانيا البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي.

ونرى أنه من الضروري التعليق بصفقتنا الوطنية، معتبرين أن هذه المناقشة تأتي في الوقت المناسب تماما ونحن نقرب من نهاية عام ٢٠٢٢. لم يمض وقت طويل بعد أن بدأ أننا على الطريق الصحيح للتعافي من جائحة مرض فيروس كورونا، وقد أن الأوان لتقييم ما يلزم إصلاحه في منظومة الأمم المتحدة، بالنظر إلى الطائفة الواسعة من التحديات في مختلف أنحاء العالم. إننا نشهد تدهور الوضع الأمني في منطقة الساحل؛ والأزمة الكوكبية الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي؛ وتقلص الحيز المتاح لممارسة حقوق الإنسان والتمتع بالحريات الأساسية على الصعيد العالمي؛ وعملية السلام في الشرق الأوسط التي لم تحل بعد؛ وأزمات الطاقة والمناخ والأزمات المالية؛ والاستخدام المتزايد للتكنولوجيات والأسلحة الجديدة في حالات النزاع؛ والحرب الروسية غير المبررة وغير المشروعة ضد أوكرانيا وعواقبها العالمية.

إن صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز التنمية المستدامة، وتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها، والالتزامات باحترام المعاهدات الدولية والالتزامات المتفق عليها بصورة متبادلة على أساس القانون الدولي، ما فتئت تواجه التحديات طوال العام بأكمله. والأهم من ذلك،

كما يثير فشل المجلس في الوفاء بقراراته والتصرف بسرعة وحزم ردا على البرامج غير القانونية للأسلحة النووية والقذائف التسيارية شواغل بين العديد من الدول الأعضاء.

ويجب أن يجسد الهيكل الحالي للمجلس الحقائق الجغرافية السياسية الراهنة. ويجب أن تشمل عضويته المناطق الممثلة تمثيلا ناقصا، ولا سيما أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والمجموعة الإقليمية لأوروبا الشرقية في فنتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. إننا بحاجة إلى مزيد من الشفافية والمساءلة. ويتعين علينا أن نضع حدا لإساءة استعمال حق النقض، لا سيما في حالات ارتكاب الفظائع الجماعية، وكذلك عندما يكون أحد الأعضاء الدائمين طرفا في نزاع.

لا تزال ليتوانيا تؤمن إيمانا راسخا بالقوة التحويلية للعمل الجماعي. ونحن على استعداد لمواصلة العمل معا، فضلا عن دعمنا ومساهماتنا المستمرة لأجل تعددية أطراف أكثر فعالية استنادا إلى مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد أبيسادزي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر رئاسة الهند على عقد مناقشة اليوم المفتوحة.

تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة. بيد أن التطورات الكبيرة التي شهدتها العام الحالي أثارت شكوكا في قدرة مجلس الأمن على الوفاء بهدفه الأساسي بطريقة فعالة بسبب فشل مساعيه لإصدار قرارات من شأنها أن توضع حدا لعدوان روسيا على أوكرانيا نتيجة للإجراءات المدمرة التي اتخذها الاتحاد الروسي.

اليوم أصبح من الواضح أكثر من أي وقت مضى أن هناك حاجة لاتخاذ إجراءات معززة من شأنها أن تمكن مجلس الأمن من الارتقاء إلى مستوى علة وجوده: صون السلم والأمن الدوليين. لقد طالت المناقشة في إطار المفاوضات الحكومية الدولية وما برحت جورجيا تشارك فيها بنشاط. وبدون الخوض في تفاصيل عناصر إصلاح

إن تعددية الأطراف الهادفة هي الرد الوحيد الموثوق به على التحديات العديدة المتعددة الأوجه والمتراعبة في عالمنا المعاصر. كما أنها أساسية للحفاظ على سلامة ميثاق الأمم المتحدة - العمود الفقري للنظام الدولي القائم على القواعد. وبالعامل الجماعي، نحن أفضل استعدادا للعمل من أجل صون السلم والأمن، ومنع الحرب وحل الصراعات، فضلا عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وينطبق ذلك أيضا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقديم المساعدة الإنمائية والمساعدات الإنسانية. والقرارات الجماعية والإجراءات المنسقة أساسية في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة، بما في ذلك تغير المناخ وحالات الطوارئ الصحية وانعدام الأمن الغذائي والتهديدات الهجينة مثل الهجرة المستغلة أو التلاعب بالمعلومات والمعلومات المضللة. في ضوء ذلك تؤيد ليتوانيا بقوة تقرير الأمين العام "خطتنا المشتركة" (A/75/982) بما في ذلك البرنامج الجديد للسلام الذي يهدف إلى تنشيط تعددية الأطراف وتعزيز مجموعة الأدوات الحالية للمنظمة. ونرحب أيضا بالعمل الجاري نحو عمليات حفظ سلام أكثر فعالية وبراعة بوصفها أحد الأمثلة الملموسة على العمل الجماعي الناجح من قبل الأمم المتحدة.

لقد أشار الكثيرون اليوم إلى الحاجة إلى تعددية أطراف جديدة وأن يتم إصلاحها، فضلا عن مؤسسات متعددة الأطراف تجسد الحقائق الجغرافية السياسية المتغيرة وتكون أكثر شفافية وشرعية وفعالية. ما تزال ليتوانيا تتمسك بموقفها الثابت على أنه يجب علينا أن نعمل بشكل جماعي على إصلاح مجلس الأمن لكي يعبر عن التحديات العالمية الحديثة، وأنه يجب علينا أن نعمل على التصدي لها بمزيد من الفعالية ودون مزيد من التأخير.

لقد كشفت الحرب الوحشية غير المبررة على أوكرانيا التي تشنها روسيا، العضو الدائم في مجلس الأمن، بوضوح عن نقاط الضعف الهيكلية والإجرائية لهذا الجهاز المكلف بصون السلم والأمن الدوليين. فبهذه الحرب، لا تتجاهل روسيا واجباتها بصفقتها عضوا دائما وتنتهك ميثاق الأمم المتحدة انتهاكا صارخا فحسب، بل تواصل أيضا منع مجلس الأمن برمته من الوفاء بمسؤولياته.

وتسخينفالي في جورجيا، فضلا عن مسؤولية روسيا عن انتهاكات لقواعد القانون الدولي، بما في ذلك عدد من مواد الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

ولن يتسنى لتعددية الأطراف النجاح إلا بالتزام أعضاء المجتمع الدولي بالقواعد والمبادئ المشتركة. ونرى أن التوجه الجديد لتعددية الأطراف يعني إعادة الالتزام بكفالة بناء عالم سلمي قائم على القانون الدولي وأن يكون ميثاق الأمم المتحدة محورا له، فضلا عن تحسين حماية حقوق الإنسان وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولا يمكننا الوفاء بتعهدنا بصون السلم والأمن وتمهيد الطريق لإعمال حقوق الإنسان والتنمية المستدامة إلا بالتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد نزي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة الهامة هذه بشأن موضوع "التوجه الجديد لإصلاح تعددية الأطراف" وأشكر معالي السيد جايشانكار، وزير خارجية الهند، على ترؤسه للمناقشة. ونشكر أيضا الأمين العام أنطونيو غوتيريش ورئيس الجمعية العامة، السيد تشابا كوروشي على إحاطتهما.

لا تزال نيجيريا ملتزمة التزاما كاملا بإجراء إصلاح شامل لمنظومة الأمم المتحدة على نحو يدعم مبادئ وأهداف ومثل ميثاق الأمم المتحدة من أجل عالم أكثر إنصافا وعلى أساس العدالة والإنصاف والتوازن الإقليمي. إن من الجدير بالذكر أنه بعد أكثر من أربعة عقود من إدراج التمثيل العادل في مجلس الأمن في جدول أعمال الجمعية العامة، لم يحرز أي تقدم ملموس في التكوين الحالي للمجلس الذي لم يجسد بعد الحقائق الجغرافية السياسية الراهنة والتحديات الناشئة، فضلا عن تمثيل مصالح جميع المناطق المكونة له.

كما لم يتخذ أي إجراء بالرغم من النداءات التي وجهها زعماء العالم في مختلف المحافل لأجل الإصلاح العاجل والشامل للهيكلي

مجلس الأمن، أود أن أشدد مرة أخرى على ضرورة التمسك بالمبدأ الذي يجسده ميثاق الأمم المتحدة بشكل عام، وفي المادة ٢٧ على وجه الخصوص التي تنص على أنه في سلسلة من القرارات الهامة المحددة "يتمتع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت".

في عام ٢٠٠٨ عانت جورجيا أيضا من عجز مجلس الأمن عن التصدي بشكل كاف للعدوان الروسي على بلدنا. وفي عام ٢٠٠٩ أنهيت ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا على نحو وقح بسبب حق النقض الذي استخدمه عضو دائم في مجلس الأمن وأحد أطراف النزاع: الاتحاد الروسي، الأمر الذي سبب فراغا تاما لأي وجود أمني دولي في الأراضي التي تحتلها روسيا في جورجيا عندما كانت هناك حاجة ماسة إليه. وبعد بضع سنوات وقعت أوكرانيا أيضا ضحية لنفس المعتدي.

لقد وجهت هذه الانتهاكات الصارخة للقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي وتجاهل السلامة الإقليمية للدول ذات السيادة ضربة قاصمة للأمن الأوروبي وللنظام الدولي برمته. الآن وبعد مرور ما يقرب من ١٥ عاما على العدوان العسكري الروسي الشامل على جورجيا، لا نقي روسيا بالتزاماتها الدولية وتواصل انتهاك اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة من جانب الاتحاد الأوروبي في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨. ولا يزال احتلال روسيا غير المشروع لمنطقتي أبخازيا وتسخينفالي في جورجيا يؤثر تأثيرا شديدا على السكان الذين يعيشون فيهما وفي المناطق المتاخمة لخط الاحتلال. ولا تزال كلتا المنطقتين عسكريتين بشكل كبير بسبب وجود قواعد عسكرية روسية كاملة فيهما. وما يزيد من تفاقم الحالة الخطوات التي تتخذها روسيا حاليا نحو ضم هاتين المنطقتين الجورجيتين بحكم الأمر الواقع وجعلهما تدريجيا جزءا من نظامها العسكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني. وأود أيضا أن أشدد على أنه إلى يومنا هذا لا يُسمح حتى للآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بدخول المنطقتين المحتلتين.

كما أود أن أذكر بقرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الذي أكد قانونيا احتلال روسيا وسيطرتها الفعلية على منطقتي أبخازيا

وفي الختام، نود أن نكرر التأكيد على نقطتين رئيسيتين: أولاً، هناك حاجة ملحة ومتزايدة إلى أن تكون عملية التفاوض مفتوحة وشاملة وشفافة، مع البث الشبكي وحفظ السجلات وتطبيق النظام الداخلي. ثانياً، ندعو إلى نص واحد موحد، ويفضل أن يكون مصحوباً بإسناد كل كلام لكاتبه، لبدء مفاوضات تستند إلى النصوص. وهذه بلا شك أفضل طريقة للوصول إلى مفاوضات حقيقية وتجنب مجرد تكرار للبيانات في كل مجموعة من المفاوضات بشأن عملية الإصلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد دفورنيك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): تقدر أوكرانيا تقديراً كبيراً مبادرة رئاسة الهند بعقد مناقشة اليوم الهامة، وقد أحطنا علماً بالإحاطات المقدمة.

وكما أشير بحق في المذكرة المفاهيمية لمناقشة اليوم (انظر S/2022/880)، فإن العالم لم يعد كما كان قبل ٧٧ عاماً. لقد تغير تغيراً جذرياً، كما تغيرت طبيعة التهديدات والتحديات التي تواجهه. وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد بشكل خاص على المحاولات الرامية إلى تقويض مصداقية وفعالية المؤسسات الرئيسية المتعددة الأطراف من الداخل. وأشير، أولاً وقبل كل شيء، إلى مجلس الأمن. لا يمكن للمرء أن يتفق مع عبارة وردت في المذكرة المفاهيمية كما يتفق مع أن تكوين مجلس الأمن أبعد ما يكون عن تمثيل التنوع الحقيقي لعموم أعضاء الأمم المتحدة. ويمكننا أن نذهب إلى أبعد من ذلك ونقول إن تكوين المجلس لا يمثل حتى أحكام ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة. فلا يزال كيان الاتحاد السوفيتي البائد موجوداً في الميثاق على الرغم من كونه شيئاً من الماضي. غير أن هذا لا يعني أن كياناً آخر يمكن أن يشغل المقعد الدائم للاتحاد السوفيتي من خلال التحايل على الإجراءات القانونية اللازمة. وأود أن أسلط الضوء على عدة نقاط في ذلك الصدد: أولاً، قبل ٧٧ عاماً مضت، تم الاتفاق على منح خمس دول كبرى وضعاً خاصاً مقابل مسؤوليتها الخاصة في صون السلام والأمن الدوليين. وقد أوضحت أحداث هذا العام بجلاء أن النظام الذي يضم خمسة أعضاء دائمين يعتمد بعضهم على بعض لا يعمل إذا شغل أحد

المتعدد الأطراف، بما في ذلك مجلس الأمن،. وخلال المناقشة العامة الرفيعة المستوى في الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة كرر أكثر من ٧٠ من زعماء العالم مرة أخرى تأكيد الحاجة الملحة إلى إصلاح مجلس الأمن.

إن التمثيل الإقليمي العادل يعدُّ عنصراً أساسياً لمجلس أكثر فعالية وتمثيلاً بحيث يجسد الحقائق الجغرافية السياسية لعالمنا الراهن. لذلك، ما زلنا نكرر تأكيد مطالبة أفريقيا بالإصلاح الذي سيكفل حقها المشروع في التمثيل العادل والمنصف في مجلس الأمن. لقد قدمت الدول الأفريقية مخططاً متماسكاً وعملياً ومقنعاً لإصلاح المجلس، يؤكد حق قارتنا المهمشة منذ فترة طويلة. ونؤيد أيضاً التطلعات المشروعة للمناطق الأخرى إلى تمثيلها بشكل كامل في المجلس.

إن مطلب أفريقيا مشروع على النحو الذي اعتمده توافق آراء إيذولويني وإعلان سرت اللذان يدعوان إلى زيادة عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن بتخصيص ما لا يقل عن مقعدين دائمين بكامل الامتيازات، بما في ذلك حق النقض ومقعدين إضافيين غير دائمين. وتؤمن أفريقيا إيماناً راسخاً بأنه ينبغي إلغاء حق النقض، ولكن ما دام قائماً، ينبغي توسيع نطاقه ليشمل جميع أعضاء الفئة الدائمة الموسعة في مجلس الأمن.

ويحدونا الأمل في أن تدفع الحقائق الراهنة الدول الأعضاء إلى استعراض هذه العملية بهدف رفع الظلم التاريخي الذي لحق بالقارة الأفريقية. إنني مقتنع برغبة الدول الأعضاء في تعزيز صوت المناطق والمجموعات الممثلة تمثيلاً ناقصاً بهدف كفالة التوزيع العادل والمنصف والجغرافي في المجلس. ومن الأهمية بمكان أن تكون البلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية، ممثلة تمثيلاً أفضل في مجلس الأمن، آخذين في الحسبان أن ما يقرب من ثلاثة أرباع جدول أعمال المجلس مكرس للقضايا الأفريقية. إن المطالبة الأفريقية بالتمثيل الكامل ليست مشروعة فحسب بل ستغرس أيضاً القيم التي تمس الحاجة إليها، وتعيد الثقة، وتعزز شرعية عمل مجلس الأمن، وتسهم في تعزيز السلام والأمن الدوليين على الصعيد العالمي.

المقاعد منتهكاً لا يحترم القواعد ويهمل مسؤوليته. علاوة على ذلك، فقد بدأ العدوان المعني في وقت سابق لهذا، في تموز/يوليه ٢٠١٤،

لكن ثماني سنوات لم تكن كافية للنظام الحالي المتعدد الأطراف لكي يمنع التصعيد إلى مستوى غزو كامل. إن العديد من الأفكار المثيرة للاهتمام بشأن إصلاح تعددية الأطراف التي استمعنا إليها اليوم جديرة بأن يُنظر فيها نظرة جادة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لإصلاح مجلس الأمن، وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية.

ينبغي أن يقترن مستوى أعلى من استيعاب الجميع بإدراك أقوى للمسؤولية. ونحن متعاطفون جداً مع تطلعات الدول الديمقراطية والملتزمة بالقانون لشغل منصب محدد في المجلس بعد إصلاحه. ويجب أيضاً التغلب على نقص التمثيل الإقليمي. وفي الوقت نفسه، وللتعامل مع حالات مثل الحرب العدوانية التي شنتها روسيا على

أوكرانيا، يجب إزالة العوامل التي تشل حركة المجلس. وينبغي أن نتخذ كل إجراء سياسي وقانوني ممكن لإصلاح الحالة التي يسيء فيها المعتدي استخدام مقعد عضو دائم. ونتوقع أيضاً من جميع الأعضاء

أن يظلوا عاقدي العزم على التمييز بوضوح بين الانحياز إلى طرف ما وبين الدفاع عن الميثاق.

ثالثاً، يجب ألا يكون هناك أي تسامح مع الانتهاكات وسوء المعاملة. ولنسَم الأشياء بمسمياتها. إن أولئك الذين يخلقون عمداً مشاكل للنظام الأمني العالمي لا يمكن لهم أبداً أن يكونوا جزءاً من الحل في أي مكان آخر. فهم لا يستخدمون وجودهم بين الدول الديمقراطية المحترمة والمسؤولة إلا كفرصة لإضفاء الشرعية على انتهاكاتهم وإدخال أنواع جديدة من المشروطة كأوراق مساومة. ولهذا السبب نحن على اقتناع بأننا بحاجة إلى مؤسسات قوية متعددة الأطراف أكثر من أي وقت مضى. إننا بحاجة إلى مجلس أمن قوي وشامل، يكون جميع الأعضاء فيه مساهمين شرعيين ومسؤولين وموثوقاً بهم لحماية النظام الدولي القائم على القواعد والقيم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لم يعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين. وقبل رفع الجلسة، أود بصفة خاصة أن أشكر المترجمين الشفويين.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.